/ وقال ـ رحمه الله : ١٢/١١٧

فصـــل

في بيان أن القرآن العظيم كلام الله العزيز العليم، ليس شيء منه كلامًا لغيره لا جبريل ولا محمد ولا غيرهما، قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ .وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: ٩٨ ـ ١٠٣].

فأمره أن يقول: ﴿ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ ، فإن الضمير في قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ﴾ عائد على مافي قوله: ﴿بِمَا يُنَزِّلُ﴾ والمراد به القرآن ، كما يدل عليه سياق الكلام وقوله: ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ / بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ فيه إخبار الله بأنه أنزله ، لكن ليس في هذه اللفظة بيان ١٢/١١٨
أن روح القدس نزل به، ولا أنه منزل منه.

ولفظ «الإنزال» في القرآن قد يرد مقيدًا بالإنزال منه؛ كنزول القرآن، وقد يرد مقيدًا بالإنزال من السماء ويراد به العلو ؛ فيتناول نزول المطر من السحاب، ونزول الملائكة من عند الله وغير ذلك، وقد يرد مطلقًا فلا يختص بنوع من الإنزال ، بل ربما يتناول الإنزال من رؤوس الجبال ، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، والإنزال من ظهور الحيوان كإنزال الفحل الماء وغير ذلك. فقوله: ﴿نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [النحل: ١٠٢]، بيان لنزول جبريل به من الله؛ فإن روح القدس هنا هو جبريل؛ بدليل قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٩٧] وهو الروح الأمين كما في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ـ ١٩٥]، وفي قوله: ﴿الأمين﴾ دلالة على أنه مؤتمن على ما أرسل به، لا يزيد فيه ولا ينقص منه؛ فإن الرسول الخائن قد يغير الرسالة ـ ، كما قال في صفته في الآية الأخرى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِندَ

ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ [التكوير: ١٩ـ ٢١] .

وفي قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤] دلالة على أمور:

١٢/١١٩ منها: بطلان قول من يقول: إنه كلام مخلوق خلقه في جسم / من الأجسام المخلوقة كما هو قول الجهمية الذين يقولون بخلق القرآن من المعتزلة والنجارية والضرارية وغيرهم؛ فإن السلف كانوا يسمون كل من نفى الصفات وقال: إن القرآن مخلوق وإن الله لا يرى في الآخرة جهميًا؛ فإن جهما أول من ظهرت عنه بدعة نفي الأسماء والصفات، وبالغ في نفي ذلك، فله في هذه البدعة مزية المبالغة في النفي والابتداء بكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه، وإن كان الجعد بن درهم قد سبقه إلى بعض ذلك.

فإن الجعد بن درهم أول من أحدث ذلك في الإسلام؛ فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط يوم النحر. وقال: يأيها الناس ، ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد بن درهم علوًا كبيرًا. ثم نزل فذبحه. ولكن المعتزلة وإن وافقوا جهما في بعض ذلك فهم يخالفونه في مسائل غير ذلك؛ كمسائل القدر والإيمان، وبعض مسائل الصفات أيضًا، ولا يبالغون في النفي مبالغته.

وجهم يقول: إن الله ـ تعالي ـ لا يتكلم . أو يقول : إنه يتكلم بطريق المجاز، وأما المعتزلة فيقولون : إنه يتكلم حقيقة، لكن قولهم في المعنى هو قول جهم، وجهم ينفي الأسماء أيضا، كما نفتها الباطنية ومن وافقهم من الفلاسفة ، وأما جمهور المعتزلة فلا ينفون الأسماء.

١٢/١٢٠ / والمقصود أن قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ فيه بيان أنه منزل من الله لا من مخلوق من المخلوقات؛ ولهذا قال السلف: منه بدأ ، أي : هو الذي تكلم به لم يبتدأ من غيره، كما قالت الخلقية.

ومنها : أن قوله: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ فيه بطلان قول من يجعله فاض على نفس النبي ﷺ من العقل الفعال أو غيره، كما يقول ذلك طوائف من الفلاسفة والصابئة، وهذا القول أعظم كفرًا وضلالا من الذي قبله.

ومنها: أن هذه الآية ـ أيضًا ـ تبطل قول من يقول: إن القرآن العربي ليس منزلا من الله بل مخلوق؛ إما في جبريل أو محمد أو جسم آخر غيرهما، كما يقول ذلك الكلابية والأشعرية، الذين يقولون: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته، والقرآن العربي خلق ليدل على ذلك المعنى، ثم إما أن يكون خلق في بعض

الأجسام ـ الهواء أو غيره ـ أو ألهمه جبريل فعبر عنه بالقرآن العربي، أو ألهمه محمد فعبر عنه بالقرآن العربي، أو يكون أخذه جبريل من اللوح المحفوظ أو غيره، فهذه الأقوال التي تقدمت هي تفريع على هذا القول ؛ فإن هذا القرآن العربي لابد له من متكلم تكلم به أولاً قبل أن يصل إلينا.

/ وهذا القول يوافق قول المعتزلة ونحوهم في إثبات خلق القرآن العربي، وكذلك ١٢/١٢١
التوراة العبرية، ويفارقه من وجهين:

أحدهما: أن أولئك يقولون: إن المخلوق كلام الله ، وهؤلاء يقولون: إنه ليس كلام الله ، لكن يسمى كلام الله مجازًا ، وهذا قول أئمتهم وجمهورهم. وقالت طائفة من متأخريهم: بل لفظ الكلام يقال على هذا وهذا بالاشتراك اللفظي، لكن هذا ينقض أصلهم في إبطال قيام الكلام بغير المتكلم به، وهم مع هذا لا يقولون: إن المخلوق كلام الله حقيقة، كما تقوله المعتزلة مع قولهم: إنه كلامه حقيقة، بل يجعلون القرآن العربي كلاما لغير الله وهو كلام حقيقة، وهذا شر من قول المعتزلة، وهذا حقيقة قول الجهمية. ومن هذا الوجه ، فقول المعتزلة أقرب وقول الآخرين هو قول الجهمية المحضة، لكن المعتزلة في المعنى موافقون لهؤلاء ، وإنما ينازعونهم في اللفظ.

الثاني: أن هؤلاء يقولون: لله كلام هو معنى قديم قائم بذاته، والخلقية يقولون: لا يقوم بذاته كلام. ومن هذا الوجه، فالكلابية خير من الخلقية في الظاهر، لكن جمهور الناس يقولون: إن أصحاب هذا القول عند التحقيق لم يثبتوا له كلاما حقيقة غير المخلوق؛ فإنهم يقولون: إنه معنى واحد هو الأمر والنهي والخبر؛ فإن عبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة ، وإن عبر عنه بالسريانية كان / إنجيلا. ومنهم ١٢/١٢٢
من قال: هو خمس معان.

وجمهور العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة بعد التصور التام، والعقلاء الكثيرون لا يتفقون على الكذب وجحد الضرورات من غير تواطؤ واتفاق؛ كما في الأخبار المتواترة. وأما مع التواطؤ فقد يتفقون على الكذب عمدا، وقد يتفقون على جحد الضرورات وإن لم يعلم كل منهم أنه جاحد للضرورة، ولو لم يفهم حقيقة القول الذي يعتقده لحسن ظنه فيمن يقلد قوله، ولمحبته لنصر ذلك القول، كما اتفقت النصارى والرافضة وغيرهم من الطوائف على مقالات يعلم فسادها بالضرورة.

وقال جمهور العقلاء: نحن إذا عربنا التوراة والإنجيل لم يكن معنى ذلك معنى القرآن، بل معاني هذا ليست معاني هذا، ومعاني هذا ليست معاني هذا، وكذلك معنى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ليس هو معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١] ولا معنى

آية الكرسي هو معنى آية الدين. وقالوا: إذا جوزتم أن تكون الحقائق المتنوعة شيئًا واحدًا، فجوزوا أن يكون العلم والقدرة والكلام والسمع والبصر صفة واحدة، فاعترف أئمة هذا القول بأن هذا الإلزام ليس لهم عنه جواب عقلي.

١٢/١٢٣ / ثم منهم من قال: الناس في الصفات إما مثبت لها وقائل بالتعدد، وإما ناف لها، وأما إثباتها واتحادها فخلاف الإجماع. وهذه طريقة القاضي أبي بكر وأبي المعالي وغيرهما. ومنهم من اعترف بأنه ليس له عنه جواب، كأبي الحسن الآمدي وغيره.

والمقصود هنا أن هذه الآية تبين بطلان هذا القول، كما تبين بطلان غيره، فإن قوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢] يقتضي نزول القرآن من ربه، والقرآن اسم للقرآن العربي لفظه ومعناه، بدليل قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾ [النحل: ٩٨] وإنما يقرأ القرآن العربي لا يقرأ معانيه المجردة. وأيضًا، فضمير المفعول في قوله: ﴿نَزَّلَهُ﴾ عائد على مافي قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١] فالذي أنزله الله هو الذي نزله روح القدس، فإذا كان روح القدس نزل بالقرآن العربي لزم أن يكون نزله من الله، فلا يكون شيء منه نزله من عين من الأعيان المخلوقة، ولا نزله من نفسه.

وأيضا، فإنه قال عقيب هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] وهم كانوا يقولون: إنما يعلمه هذا القرآن العربي بشر، لم يكونوا يقولون: إنما يعلمه بشر معانيه فقط، بدليل قوله: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾، فإنه - تعالى - أبطل قول الكفار بأن / لسان الذي ألحدوا إليه، بأن أضافوا إليه هذا القرآن، فجعلوه هو الذي ١٢/١٢٤ يعلم محمدًا القرآن لسان أعجمي، والقرآن لسان عربي مبين، وعبر عن هذا المعنى بلفظ ﴿يلحدون﴾ لما تضمن من معني ميلهم عن الحق وميلهم إلى هذا الذي أضافوا إليه هذا القرآن، فإن لفظ «الإلحاد» يقتضي ميلاً عن شيء إلى شيء بباطل، فلو كان الكفار قالوا: يعلمه معانيه فقط لم يكن هذا ردًا لقولهم؛ فإن الإنسان قد يتعلم من الأعجمي شيئًا بلغة ذلك الأعجمي، ويعبر عنه هو بعبارته.

وقد اشتهر في التفسير أن بعض الكفار كانوا يقولون: هو تعلمه من شخص كان بمكة أعجمي. قيل: إنه كان مولى لابن الحضرمي، وإذا كان الكفار جعلوا الذي يعلمه ما نزل به روح القدس بشرًا، والله أبطل ذلك بأن لسان ذلك أعجمي وهذا لسان عربي مبين، علم أن روح القدس نزل باللسان العربي المبين، وأن محمدًا لم يؤلف نظم القرآن بل سمعه من روح القدس، وإذا كان روح القدس نزل به من الله، علم أنه سمعه منه ولم يؤلفه هو، وهذا بيان من الله أن القرآن الذي هو اللسان العربي المبين، سمعه روح

القدس من الله ونزل به منه.

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ﴾ إلى قوله: ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] ، وكذلك قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ / الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ١٢/١٢٥
[الأنعام: ١١٤] ، و «الكتاب» اسم للقرآن العربي بالضرورة والاتفاق ؛ فإن الكلابية أو بعضهم يفرق بين كلام الله وكتاب الله، فيقول : كلامه هو المعنى القائم بالذات وهو غير مخلوق ، وكتابه هو المنظوم المؤلف العربي، وهو مخلوق.

و «القرآن» يراد به هذا تارة وهذا تارة، والله ـ تعالى ـ قد سمى نفس مجموع اللفظ والمعنى قرآنًا وكتابًا وكلامًا، فقال تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وقال : ﴿طسّ تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ١]، وقال : ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[الأحقاف: ٢٩، ٣٠] فبين أن الذي سمعوه هو القرآن وهو الكتاب، وقال: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] ، وقال: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨] وقال: ﴿يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً . فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٢ ، ٣] ، وقال: ﴿وَالطُّورِ. وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ . فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ [الطور: ١ ـ ٣] وقال: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧] .

ولكن لفظ الكتاب قد يراد به المكتوب فيكون هو الكلام، وقد يراد به ما يكتب فيه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ. فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ وقال: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣].

/ و المقصود هنا أن قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ يتناول نزول القرآن ١٢/١٢٦
العربي على كل قول. وقد أخبر: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤] إخبار مستشهد بهم لا مكذب لهم، وقال : إنهم يعلمون ذلك ولم يقل: إنهم يظنونه أو يقولونه، والعلم لا يكون إلا حقًا مطابقًا للمعلوم، بخلاف القول والظن الذي ينقسم إلى حق وباطل، فعلم أن القرآن العربي منزل من الله لا من الهواء، ولا من اللوح، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد ولا غيرهما، وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك فمن لم يقر بذلك من هذه الأمة كان أهل الكتاب المقرون بذلك خيرًا منه من هذا الوجه.

وهذا لا ينافى ما جاء عن ابن عباس وغيره من السلف في تفسير قوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ

﴿ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١] أنه أنزله إلى بيت العزة في السماء الدنيا، ثم أنزله بعد ذلك مُنَجَّمًا مفرقًا بحسب الحوادث ، ولا ينافى أنه مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله، كما قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ [البروج: ٢١ ، ٢٢] وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ. لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وقال تعالى : ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ . فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ . فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ .مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ . كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ [عبس: ١١- ١٦] وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤] / فإن كونه مكتوبًا في اللوح المحفوظ ، وفي صحف مطهرة بأيدي الملائكة، ١٢/١٢٧
لا ينافى أن يكون جبريل نزل به من الله ، سواء كتبه الله قبل أن يرسل به جبريل أو بعد ذلك، وإذا كان قد أنزله مكتوبًا إلى بيت العزة جملة واحدة في ليلة القدر، فقد كتبه كله قبل أن ينزله.

والله ـ تعالى ـ يعلم ما كان وما يكون ومالا يكون أن لو كان كيف كان يكون، وهو ـ سبحانه ـ قد قدر مقادير الخلائق ، وكتب أعمال العباد قبل أن يعملوها، كما ثبت ذلك في صريح الكتاب والسنة وآثار السلف، ثم إنه يأمر الملائكة بكتابتها بعد ما يعملونها، فيقابل بين الكتابة المتقدمة على الوجود والكتابة المتأخرة عنه، فلا يكون بينهما تفاوت هكذا قال ابن عباس وغيره من السلف ـ وهو حق ـ فإذا كان ما يخلقه بائنا عنه قد كتبه قبل أن يخلقه، فكيف يستبعد أن يكتب كلامه الذي يرسل به ملائكته قبل أن يرسلهم به.

ومن قال: إن جبريل أخذ القرآن من الكتاب لم يسمعه من الله، كان هذا باطلا من وجوه:

منها :أن يقال: إن الله ـ سبحانه وتعالى ـ قد كتب التوراة لموسى بيده، فبنو إسرائيل أخذوا كلام الله من الكتاب الذي كتبه هو ـ سبحانه وتعالى ـ فيه، فإن كان محمد أخذه
عن جبريل، وجبريل عن الكتاب / كان بنو إسرائيل أعلا من محمد بدرجة. ١٢/١٢٨

وكذلك من قال: إنه ألقى إلى جبريل المعاني، وأن جبريل عبر عنها بالكلام العربي، فقوله يستلزم أن يكون جبريل ألهمه إلهامًا، وهذا الإلهام يكون لآحاد المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١]، وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧] وقد أوحى إلى سائر النبيين فيكون هذا الوحي الذي يكون لآحاد الأنبياء والمؤمنين أعلى من أخذ محمد القرآن عن جبريل؛ لأن جبريل الذي علمه لمحمد هو بمنزلة الواحد من هؤلاء؛ولهذا زعم ابن عربي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء، وقال: لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به إلى الرسول. فجعل أخذه وأخذ الملك الذي جاء إلى الرسول من معدن واحد، وادعى أن

أخذه عن الله أعلى من أخذ الرسول للقرآن، ومعلوم أن هذا من أعظم الكفر، وأن هذا القول من جنسه.

وأيضًا، فالله ـ تعالى ـ يقول: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣، ١٦٤]، ففضل موسى بالتكليم على غيره ممن أوحى إليهم، وهذا يدل على أمور: على أن الله يكلم عبده تكليما زائدًا عن الوحي الذي هو قسيم التكليم الخاص؛ فإن / لفظ التكليم والوحي كل منهما ينقسم إلى عام وخاص، فالتكليم هو ١٢/١٢٩
المقسوم في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] والتكليم المطلق هو قسيم الوحي الخاص ليس هو قسما منه، وكذلك لفظ الوحي قد يكون عاما فيدخل فيه التكليم الخاص، كما في قوله لموسى: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١٣] وقد يكون قسيم التكليم الخاص، كما في سورة الشورى، وهذا يبطل قول من يقول: الكلام معنى واحد قائم بالذات؛ فإنه حينئذ لا فرق بين التكليم الذي خص به موسى والوحي العام الذي يكون لآحاد العباد.

ومثل هذا قوله في الآية الأخرى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾، فإنه فرق بين الإيحاء وبين التكليم من وراء الحجاب، وبين إرسال رسول يوحي بإذنه ما يشاء، فدل على أن التكليم من وراء حجاب ـ كما كلم موسى ـ أمر غير الإيحاء.

وأيضًا، فقوله: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الأحقاف: ٢] وقوله: ﴿حم. تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢] وقوله: ﴿حم. تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢] وأمثال ذلك يدل على أنه منزل من الله لا من غيره. وكذلك قوله: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. فإنه يدل على إثبات أن ما أنزل إليه من ربه، وأنه مبلغ مأمور بتبليغ ذلك.

/ وأيضًا، فهم يقولون: إنه معنى واحد؛ فإن كان موسى سمع جميع المعنى فقد سمع ١٢/١٣٠
جميع كلام الله، وإن سمع بعضه فقد تبعض، وكلاهما ينقض قولهم؛ فإنهم يقولون: إنه معنى واحد لا يتعدد ولا يتبعض، فإن كان ما يسمعه موسى والملائكة هو ذلك المعنى كله كان كل منهم علم جميع كلام الله، وكلامه متضمن لجميع خبره وجميع أمره، فيلزم أن يكون كل واحد ممن كلمه الله أو أنزل عليه شيئًا من كلامه عالمًا بجميع أخبار الله وأوامره، وهذا معلوم الفساد بالضرورة. وإن كان الواحد من هؤلاء إنما يسمع بعضه، فقد

تبعض كلامه وذلك يناقض قولهم.

وأيضًا، فقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، وقوله: ﴿وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى .وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ الآيات [طه: ١١ـ ١٣] ، دليل على تكليم سمعه موسى . والمعنى المجرد لا يسمع بالضرورة، ومن قال: إنه يسمع فهو مكابر، ودليل على أنه ناداه، والنداء لا يكون إلا صوتًا مسموعًا، ولا يعقل في لغة العرب لفظ النداء بغير صوت مسموع، لا حقيقة ولا مجازًا.

وأيضا ،فقد قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٨]، وقوله :﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن / شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠]، وقال: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ. إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[النازعات: ١٥، ١٦]، وقال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ وفي هذا دليل على أنه حينئذ نودي ولم يناد قبل ذلك، ولما فيها من معنى الظرف كما في قوله: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]، ومثل هذا قوله: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤] فإنه وقت النداء بظرف محدود، فدل على أن النداء يقع في ذلك الحين دون غيره من الظروف ، وجعل الظرف للنداء لا يسمع النداء إلا فيه.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ، وقوله :﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [البقرة: ٣٤] وأمثال ذلك ، مما فيه توقيت بعض أقوال الرب بوقت معين؛ فإن الكلابية ـ ومن وافقهم من أصحاب الأئمة الأربعة ـ يقولون: إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل الكلام المعين لازم لذاته كلزوم الحياة لذاته.

ثم من هؤلاء من قال: إنه معنى واحد ؛لأن الحروف والأصوات متعاقبة ،يمتنع أن تكون قديمة. ومنهم من قال: بل الحروف والأصوات قديمة الأعيان، وأنها مترتبة في ذاتها متقاربة في وجودها، لم تزل ولا / تزال قائمة بذاته،والنداء الذي سمعه موسى قديم أزلي،لم يزل ولا يزال .ومنهم من قال: بل الحروف قديمة الأعيان، بخلاف الأصوات، وكل هؤلاء يقولون: إن التكليم والنداء ليس إلا مجرد خلق إدراك المخلوق ، بحيث

١٢/١٣١

١٢/١٣٢

يسمع مالم يزل ولايزال لا أنه يكون هناك كلام يتكلم الله به بمشيئته وقدرته، ولا تكليم، بل تكليمه عندهم جعل العبد سامعًا لما كان موجودًا قبل سمعه، بمنزلة جعل الأعمى بصيرًا لما كان موجودًا قبل رؤيته من غير إحداث شيء منفصل عن الأعمى، فعندهم لما جاء موسى لميقات ربه سمع النداء القديم لا أنه حينئذ نودي .

ولهذا يقولون: إنه يسمع كلامه لخلقه يدل عن قول الناس إنه يكلم خلقه، وهؤلاء يردون على الخلقية الذين يقولون: القرآن مخلوق، ويقولون عن أنفسهم : إنهم أهل السنة الموافقون للسلف، الذين قالوا: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وليس قولهم قول السلف، لكن قولهم أقرب إلى قول السلف من وجه ، وقول الخلقية أقرب إلى قول السلف من وجه.

أما كون قولهم أقرب فلأنهم يثبتون لله كلاما قائما بنفس الله، وهذا قول السلف ، بخلاف الخلقية الذين يقولون: ليس كلامه إلا ما خلقه في غيره؛ فإن قول هؤلاء مخالف لقول السلف. وأما كون قول / الخلقية أقرب فلأنهم يقولون: إن الله يتكلم بمشيئته ١٢/١٣٣
وقدرته وهذا قول السلف، وهؤلاء عندهم لا يقدر الله على شيء من كلامه، وليس كلامه بمشيئته واختياره، بل كلامه عندهم كحياته، وهم يقولون : الكلام عندنا [1] صفة ذات لا صفة فعل . والخلقية يقولون : صفة فعل لا صفة ذات، ومذهب السلف أنه صفة ذات وصفة فعل معًا، فكل منهما موافق للسلف من وجه دون وجه.

واختلافهم في كلام الله ـ تعالى ـ شبيه اختلافهم في أفعاله ـ تعالى ـ ورضاه وغضبه، وإرادته وكراهته، وحبه وبغضه، وفرحه وسخطه ونحو ذلك. فإن هؤلاء يقولون: هذه كلها أمور مخلوقة بائنة عنه ترجع إلى الثواب والعقاب. والآخرون يقولون: بل هذه كلها أمور قديمة الأعيان قائمة بذاته. ثم منهم من يجعلها كلها تعود إلى إرادة واحدة بالعين متعلقة بجميع المخلوقات. ومنهم من يقول : بل هي صفات متعددة الأعيان، لكن يقول: كل واحدة واحدة العين، قديمة قبل وجود مقتضياتها، كما قالوا مثل ذلك في الكلام ، والله ـ تعالى ـ يقول: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد :٢٨] فأخبر أن أفعالهم أسخطته، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:٥٥] أي أغضبونا. وقال تعالى: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: ٦٠] إلى أمثال ذلك، مما يبين أنه سخط على الكفار لما كفروا، ورضى عن المؤمنين لما آمنوا.

/ ونظير هذا اختلافهم في أفعاله ـ تعالى ـ ومسائل القدر؛ فإن المعتزلة يقولون: إنه ١٢/١٣٤

(١) في المطبوعة : «عبدنا» وهو خطأ.

يفعل لحكمة مقصودة، وإرادة الإحسان إلى العباد، لكن لا يثبتون لفعله حكمة تعود إليه، وأولئك يقولون : لا يفعل لحكمة ولا لمقصود أصلا. فأولئك أثبتوا حكمة لكن لا تقوم به، وهؤلاء لا يثبتون له حكمة ولا قصداً يتصف به، والفريقان لا يثبتون له حكمة ولا مقصودا يعود إليه.

وكذلك في «الكلام» : أولئك أثبتوا كلاما هو فعله لا يقوم به ، وهؤلاء يقولون : ما لا يقوم به لا يعود حكمه إليه. والفريقان يمنعون أن يقوم به حكمة مرادة له، كما يمنع الفريقان أن يقوم به كلام وفعل يريده، وقول أولئك أقرب إلى قول السلف والفقهاء؛ إذ أثبتوا الحكمة والمصلحة في أحكامه وأفعاله وأثبتوا كلاما يتكلم به بقدرته ومشيئته، وقول هؤلاء أقرب إلى قول السلف؛ إذ أثبتوا الصفات، وقالوا: لا يوصف بمجرد المخلوق المنفصل عنه الذي لم يقم به أصلا، ولا يعود إليه حكم من شيء لم يقم به، فلا يكون متكلما بكلام لم يقم به، ولا يكون حكيما كريما ورحيما بحكمة ورحمة لم تقم به، كما لا يكون عليما بعلم لم يقم به، وقديرا بقدرة لم تقم به، ولا يكون محبًا راضيًا غضبانًا بحب ورضى وغضب لم يقم به.

١٢/١٣٥ فكل من المعتزلة والأشعرية في مسائل كلام الله وأفعال الله، بل / وسائر صفاته، وافقوا السلف والأئمة من وجه، وخالفوهم من وجه، وليس قول أحدهما هو قول السلف دون الآخر، لكن الأشعرية في جنس مسائل الصفات، بل وسائر الصفات والقدر، أقرب إلى قول السلف والأئمة من المعتزلة.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ**﴾ [الحاقة: ٤٠، التكوير: ١٩] وهذا يدل على أن الرسول أحدث الكلام العربي. قيل : هذا باطل؛ وذلك لأن الله ذكر هذا في القرآن في موضعين، والرسول في أحد الموضعين محمد، والرسول في الآية الأخرى جبريل. قال تعالى ـ في سورة الحاقة ـ: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ .وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَّا تُؤْمِنُونَ . وَلا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ . تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤٣] فالرسول هنا محمد ﷺ ، وقال في سورة التكوير : ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ . مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ**﴾ [التكوير: ١٩ـ ٢١] فالرسول هنا جبريل ، فلو كان أضافه إلى الرسول لكونه أحدث حروفه أو أحدث منه شيئًا لكان الخبران متناقضين، فإنه إن كان أحدهما هو الذي أحدثها امتنع أن يكون الآخر هو الذي أحدثها.

وأيضا ، فإنه قال: ﴿**لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ**﴾ ولم يقل : لقول ملك ولا نبي ، ولفظ ١٢/١٣٦ «الرسول» يستلزم مرسلا له، فدل ذلك على أن / الرسول مبلغ له عن مرسله؛ لا أنه أنشأ منه شيئًا من جهة نفسه،وهذا يدل على أنه أضافه إلى الرسول ؛لأنه بلغه وأداه، لا

لأنه أنشأ منه شيئًا وابتداه.

وأيضًا، فإن الله قد كفر من جعله قول البشر بقوله: ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ . إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [المدثر: ١٨ـ ٢٥] ومحمد بشر، فمن قال: إنه قول محمد فقد كفر، ولا فرق بين أن يقول: هو قول بشر أو جني أو ملك، فمن جعله قولاً لأحد من هؤلاء فقد كفر، ومع هذا فقد قال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ .وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾ فجعله قول الرسول البشري مع تكفيره من يقول: إنه قول البشر، فعلم أن المراد بذلك أن الرسول بلغه عن مرسله، لا أنه قول له من تلقاء نفسه، وهو كلام الله الذي أرسله، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فالذي بلغه الرسول هو كلام الله لا كلام الرسول.

ولهذا كان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس بالمواسم ويقول: « ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي، فإن قريشًا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي» رواه أبو داود وغيره[1]، والكلام كلام من / قاله مبتدئا لا كلام من قاله مبلغًا مؤديًا،وموسى سمع كلام الله من ١٢/١٣٧
الله بلا واسطة، والمؤمنون يسمعه بعضهم من بعض، فسماع موسى سماع مطلق بلا واسطة، و سماع الناس سماع مقيد بواسطة، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١].

ففرق بين التكليم من وراء حجاب ـ كما كلم موسى ـ وبين التكليم بواسطة الرسول ـ كما كلم الأنبياء بإرسال رسول إليهم ـ والناس يعلمون أن النبي ﷺ إذا تكلم بكلام تكلم به بحروفه ومعانيه بصوته ﷺ ، ثم المبلغون عنه يبلغون كلامه بحركاتهم وأصواتهم، كما قال ﷺ :« نَضَّر الله امرأ سمع منا حديثًا فبَلَّغه كما سمعه»[2] ، فالمستمع منه يبلغ حديثه كما سمعه، لكن بصوت نفسه لا بصوت الرسول، فالكلام هو كلام الرسول تكلم به بصوته، والمبلغ بلغ كلام الرسول، لكن بصوت نفسه، وإذا كان هذا معلومًا فيمن يبلغ كلام المخلوق فكلام الخالق أولى بذلك.

ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾

---

(١) أبو داود في السنة (٤٧٣٤) والترمذي في فضائل القرآن (٢٩٢٥) وابن ماجه في المقدمة (٢٠١) والدارمي في فضائل القرآن ٢/ ٤٤٠، كلهم عن جابر بن عبد الله.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧ .

[التوبة: ٦] وقال النبي ﷺ «زينوا القرآن بأصواتكم»[1] ،فجعل الكلام كلام الباري وجعل الصوت الذي يقرأ به العبد صوت القارئ، وأصوات العباد ليست هي عين الصوت
١٢/١٣٨ الذي ينادى / الله به ويتكلم به ، كما نطقت النصوص بذلك، بل ولا مثله؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فليس علمه مثل علم المخلوقين، ولا قدرته مثل قدرتهم، ولا كلامه مثل كلامهم، ولا نداؤه مثل ندائهم، ولا صوته مثل أصواتهم.

فمن قال عن القرآن الذي يقرؤه المسلمون: ليس هو كلام الله، أو هو كلام غيره، فهو ملحد مبتدع ضال. ومن قال: إن أصوات العباد أو المداد الذي يكتب به القرآن قديم أزلي فهو ملحد مبتدع ضال، بل هذا القرآن هو كلام الله، وهو مثبت في المصاحف، وهو كلام الله مبلغًا عنه مسموعا من القراء، ليس هو مسموعا منه، والإنسان يرى الشمس والقمر والكواكب بطريق المباشرة، ويراها في ماء أو مرآة ، فهذه رؤية مقيدة بالواسطة ، وتلك رؤية مطلقة بطريق المباشرة، وكذلك الكلام يسمع من المتكلم به بطريق المباشرة، ويسمع من المبلغ عنه بواسطة ، والمقصود بالسماع هو كلامه في الموضعين، كما أن المقصود بالرؤية هو المرئي في الموضعين.

فمن عرف ما بين الحالين من الاجتماع والافتراق، والاختلاف والاتفاق ، زالت عنه الشبهة التي تصيب كثيرًا من الناس في هذا الباب، فإن طائفة قالت: هذا المسموع كلام الله، والمسموع صوت العبد وصوته مخلوق، فكلام الله مخلوق، وهذا جهل: فإنه
١٢/١٣٩ مسموع من / المبلغ،ولا يلزم إذا كان صوت المبلغ مخلوقًا أن يكون نفس الكلام مخلوقًا.

وقالت طائفة : هذا المسموع صوت العبد وهو مخلوق، والقرآن ليس بمخلوق، فلا يكون هذا المسموع كلام الله، وهذا جهل؛ فإن المخلوق هو الصوت لا نفس الكلام الذي يسمع من المتكلم به ومن المبلغ عنه.

وطائفة قالت: هذا كلام الله وكلام الله غير مخلوق، فيكون هذا الصوت غير مخلوق وهذا جهل؛فإنه إذا قيل: هذا كلام الله فالمشار إليه هو الكلام من حيث هو هو،وهو الثابت إذا سمع من الله وإذا سمع من المبلغ عنه، وإذا قيل للمسموع :إنه كلام الله فهو كلام الله مسموعًا من المبلغ عنه لا مسموعا منه،فهو مسموع بواسطة صوت العبد، وصوت العبد مخلوق. وأما كلام الله نفسه فهو غير مخلوق حيث ما تصرف .وهذه نكت

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٣ .

قد بسط الكلام فيها في غير هذا الموضع.

/ فصـــل ١٢/١٤٠

فإن قيل: ما منشأ هذا النزاع والاشتباه والتفرق والاختلاف؟ قيل: منشؤه هو الكلام الذي ذمه السلف وعابوه، وهو الكلام المشتبه المشتمل على حق وباطل، فيه ما يوافق العقل والسمع، وفيه ما يخالف العقل والسمع، فيأخذ هؤلاء جانب النفي المشتمل على نفي الحق والباطل، وهؤلاء جانب الإثبات المشتمل على إثبات حق وباطل، وجماعه هو الكلام المخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف، فكل كلام خالف ذلك فهو باطل، ولا يخالف ذلك إلا كلام مخالف للعقل والسمع، وذلك أنه لما تناظروا في مسألة حدوث العالم وإثبات الصانع، استدلت الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من طوائف أهل الكلام على ذلك، بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

ثم إن المستدلين بذلك على حدوث الأجسام، قالوا: إن الأجسام لا تخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، ثم تنوعت طرقهم في المقدمة الأولى: فتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلوا عن الحركة والسكون وهما حادثان، وتارة يثبتونها بأن
١٢/١٤١ الأجسام لا تخلو عن / الاجتماع والافتراق وهما حادثان، وتارة يثبتونها بأن الأجسام لا تخلو عن الأكوان الأربعة: الاجتماع والافتراق ، والحركة والسكون، وهي حادثة. وهذه طرق المعتزلة ومن وافقهم على أن الأجسام لا تخلو عن بعض أنواع الأعراض.

وتارة يثبتونها بأن الجسم لا يخلو من كل جنس من الأعراض عن عرض منه، ويقولون : القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، ويقولون: إن الأعراض يمتنع بقاؤها؛ لأن العرض لا يبقى زمانين، وهذه الطريقة هي التي اختارها الآمدي ، وزيف ما سواها، وذكر أن جمهور أصحابه اعتمدوا عليها، وقد وافقهم عليها طائفة من الفقهاء من أصحاب الأئمة الأربعة، كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني، وأبي الوليد الباجي وأمثالهم.

وأما الهشامية والكرامية وغيرهم من الطوائف ، الذين يقولون بحدوث كل جسم، ويقولون: إن القديم تقوم به الحوادث، فهؤلاء إذا قالوا: بأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، كما هو قول الكرامية وغيرهم موافقة للمعتزلة في هذا الأصل ، فإنهم يقولون: إن الجسم القديم يخلو عن الحوادث بخلاف الأجسام المحدثة، فإنها لا تخلو عن الحوادث.

١٢/١٤٢ والناس متنازعون في «السكون» ، هل هو أمر وجودي أو عدمي؟ / فمن قال: إنه

وجودي قال: إن الجسم الذي لا يخلو عن الحركة والسكون إذا انتفت عنه الحركة قام به السكون الوجودي، وهذا قول من يحتج بتعاقب الحركة والسكون على حدوث المتصف بذلك، ومن قال: إنه عدمي لم يلزم من عدم الحركة عن المحل ثبوت سكون وجودي ، فمن قال: إنه تقوم به الحركة أو الحوادث بعد أن لم تكن مع قوله بامتناع تعاقب الحوادث، كما هو قول الكرامية وغيرهم ـ يقولون : إذا قامت به الحركة لم يعدم بقيامها سكون وجودي ، بل ذلك عندهم بمنزلة قولهم مع المعتزلة والأشعرية وغيرهم أنه يفعل بعد أن لم يكن فاعلا، ولا يقولون: إن عدم الفعل أمر وجودي ـ كذلك الحركة عند هؤلاء، وكان كثير من أهل الكلام يقولون: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث بناءً على أن هذه مقدمة ظاهرة فإن ما لا يسبق الحادث فلابد أن يقارنه أو يكون بعده، وما قارن الحادث فهو حادث وما كان بعده فهو حادث.

وهذا الكلام مجمل ، فإنه إذا أريد به ما لا يخلو عن الحادث المعين أو ما لا يسبق الحادث المعين، فهو حق بلا ريب ، ولا نزاع فيه، وكذلك إذا أريد بالحادث جملة ما له أول أو ما كان بعد العدم ونحو ذلك، وأما إذا أريد بالحوادث الأمور التي تكون شيئًا بعد شيء لا إلى أول . وقيل : إنه ما لا يخلو عنها وما لم يخل عنها فهو حادث لم يكن ذلك
١٢/١٤٣ ظاهرًا ولا بينا، / بل هذا المقام حار فيه كثير من الأفهام ، وكثر فيه النزاع والخصام؛ ولهذا صار المستدلون بقولهم: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، يعلمون أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا أثبتوا امتناع حوادث لا أول لها، فذكروا في ذلك طرقًا قد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع.

وهذا الأصل تنازع الناس فيه على ثلاثة أقوال :

فقيل :ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، وبامتناع حوادث لا أول لها مطلقًا، وهذا قول المعتزلة ومن اتبعهم من الكرامية والأشعرية،ومن دخل معهم من الفقهاء وغيرهم.

وقيل: بل يجوز دوام الحوادث مطلقا ،وليس كل ما قارن حادثًا بعد حادث لا إلى أول يجب أن يكون حادثًا، بل يجوز أن يكون قديمًا، سواء كان واجبًا بنفسه أو بغيره، وربما عبر عنه بالعلة والمعلول، والفاعل والمفعول ونحو ذلك، وهذا قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم والأفلاك،كأرسطو وأتباعه مثل ثامسطيوس،والاسكندر الإفريدوسي وبرقلس، والفارابي، وابن سينا وأمثالهم.

١٢/١٤٤ وأما جمهور الفلاسفة المتقدمين على أرسطو، فلم يكونوا يقولون / بقدم الأفلاك . ثم الفلاسفة من هؤلاء وهؤلاء متنازعون في قيام الصفات والحوادث بواجب الوجود على قولين معروفين لهم، وإثبات ذلك قول كثير من الأساطين القدماء ، وبعض المتأخرين،

كأبي البركات صاحب المعتبر وغيره، كما بسطت أقوالهم في غير هذا الموضع.

وقيل: بل إن كان المستلزم للحوادث ممكنًا بنفسه، وأنه هو الذي يسمى مفعولا ومعلولا، ومربوبًا ونحو ذلك من العبارات وجب أن يكون حادثًا ، وإن كان واجبًا بنفسه لم يجز أن يكون حادثًا، وهذا قول أئمة أهل الملل وأساطين الفلاسفة ، وهو قول جماهير أهل الحديث، وصاحب هذا القول يقول ما لا يخلو عن الحوادث وهو ممكن بنفسه فهو حادث، أو ما لا يخلو عن الحوادث وهو معلول أو مفعول أو مبتدع أو مصنوع فهو حادث؛ لأنه إذا كان مفعولا مستلزما للحوادث امتنع أن يكون قديمًا؛ فإن القديم المعلول لا يكون قديمًا إلا إذا كان له موجب قديم بذاته يستلزم معلوله، بحيث يكون معه أزليا لا يتأخر عنه ، وهذا ممتنع.

فإن كونه مفعولا ينافي كونه قديمًا، بل قدمه ينافي كونه ممكنا، فلا يكون ممكنا إلا ما كان محدثًا عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين، وهذا قول الفلاسفة القدماء قاطبة كأرسطو وأتباعه، وإنما أثبت ممكنًا قديمًا بعض متأخريهم كابن سينا وأتباعه، خالفوا في
/ ذلك الفلاسفة القدماء قاطبة، كما خالفوا في ذلك جماهير العقلاء من سائر الطوائف؛ ١٢/١٤٥
ولهذا تناقضوا في أحكام الممكن،وورد عليهم فيه من الأسئلة ما لا جواب لهم عنه، كما ذكرت ذلك في الرد على الأربعين وغير ذلك من المواضع.

وما يدعى من أن المعلول قد يقارن علته إنما يعقل فيما كان شرطًا لا فاعلا،كقولهم: حركت يدي فتحرك الخاتم، فإن حركة اليد شرط في تحريك الخاتم، والشرط والمشروط قد يتلازمان،وليست فاعلة مبدعة لها، وكذلك الشعاع مع النار والشمس ونحو ذلك، وأما ما يكون فاعلا فلا يتصور أن يقارنه مفعوله في الزمان، سواء كان فاعلا بالإرادة أو قدر أنه فاعل بغير إرادة، وسواء سمى فاعلا بالذات أو بالطبع، أو ما قدر، لا يتصور أن يكون المفعول مقارنًا لفاعله في الزمان، كما اعترف بذلك جماهير العقلاء من الأولين والآخرين.

وأرسطو وأتباعه لم يقولوا : إن الفلك مفعول للرب ، ولا أنه معلول لعلة فاعلية أبدعت ذاته، بل زعموا أنه قديم واجب بنفسه، وأن له علة غائية يتشبه بها، نحو حركة المعشوق يجب أن يقتدى به، والفلك عندهم يتحرك للتشبه بتلك العلة؛ولهذا قالوا: الفلسفة: هي التشبه بالإله بحسب الطاقة ، وقولهم ـ وإن كان فيه من الكفر والجهل بالله أعظم مما في قول ابن سينا وأتباعه، وفيهم من التناقض في الإلهيات / ما ليس هذا موضع ١٢/١٤٦
بسطه ـ فلم يتناقضوا في إثبات ممكن قديم كتناقض متأخريهم.

ولهذا لما كانت هذه القضية مستقرة في فطر العقلاء، وكان مجرد العلم والخبر بأن

السموات مخلوقة أو مصنوعة أو مفعولة موجبًا للعلم بأنها حادثة، لا يخطر بالفطر السليمة إمكان كونها مفعولة لفاعل فعلها، مع كونها قديمة لم تزل معه؛ ولهذا لم يدع هذا إلا هذه الشرذمة القليلة من المتفلسفة.

وأيضًا، فإن ما استلزم الحوادث يمتنع أن يكون فاعله موجبًا بذاته يستلزم معلوله في الأزل ؛ فإن الحوادث المتعاقبة شيئًا بعد شيء ، لا يكون مجموعها في الأزل ، ولا يكون شيء منها أزليًا ، بل الأزلي هو دوامها واحدًا بعد واحد، والموجب بذاته المستلزم لمعلوله في الأزل لا يكون معلوله شيئًا بعد شيء، سواء كان صادرًا عنه بواسطة أو بغير واسطة؛ فإن ما كان واحدا بعد واحد يكون متعاقبًا حادثًا شيئا بعد شيء ، فيمتنع أن يكون معلولا مقارنًا لعلته في الأزل بخلاف ما إذا قيل: إن المقارن لذلك هو الموجب بذاته الذي يفعل شيئًا بعد شيء ، فإنه على هذا التقدير لا يكون في الأزل موجبًا بذاته، ولا علة سابقة تامة لشيء من العالم، فلا يكون معه في الأزل من المخلوقات شيء لكن فاعليته للمفعولات تكون شيئًا بعد شيء ، وكل مفعول يوجد عنده وجود كمال فاعليته، / إذ ١٢/١٤٧
المؤثر التام المستلزم لجميع شروط التأثير لا يتخلف عنه أثره، إذ لو تخلف لم يكن مؤثرًا تامًا، فوجود الأثر يستلزم وجود المؤثر التام، ووجود المؤثر التام يستلزم وجود الأثر، فليس في الأزل مؤثر تام، فليس مع الله شيء من مخلوقاته قديم بقدمه، والأزل ليس هو حدًا محدودًا ولا وقتا معينا، بل كل ما يقدره العقل من الغاية التي ينتهى إليها فالأزل قبل ذلك، كما هو قبل ما قدره ، فالأزل لا أول له ، كما أن الأبد لا آخر له.

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء»[1] ، فلو قيل : إنه مؤثر تام في الأزل لشيء من الأشياء لزم أن يكون مقارنا له دائمًا، وذلك ينافي كونه مفعولا له، وإنما يصح مثل هذا في الصفة اللازمة للموصوف، فإنه إذا قيل : الذات مقتض تام للصفة كان المعنى أن الذات مستلزمة للصفة، ليس المراد بذلك أن الذات مبدعة للصفة ؛ فإنه إذا تصور معنى المبدع امتنع في المقارن بصريح المعقول، سواء سمى علة فاعلة أو خالقًا أو غير ذلك،وامتنع أن يقوم بالأثر شيء من الحوادث؛لأن كل حادث يحدث لا يحدث إلا إذا وجد مؤثره التام عند حدوثه،وإن كانت ذات المؤثر موجودة قبل ذلك، لكن لابد من كمال وجود شروط التأثير عند وجود الأثر / وإلا لزم الترجيح بلا مرجح ، وتخلف المعلول عن العلة التامة، ١٢/١٤٨
ووجود الممكن بدون المرجح التام.وكل هذا ممتنع ،فامتنع أن يكون مؤثرًا لشيء من

(١) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٢٧١٣/ ٦١) وأبو داود في الأدب (٥٠٥١) والترمذي في الدعوات (٣٤٨١) وابن ماجه في الدعاء (٣٨٣١، ٣٨٧٣) وأحمد ٢/ ٣٨١، ٤٠٤، كلهم عن أبي هريرة.

الحوادث في الأزل، وامتنع أن يكون مؤثرًا في الأزل فيما يستلزم الحوادث؛ لأن وجود الملزوم بدون اللازم محال، فامتنع أن يكون المفعول المستلزم للحوادث قديمًا.

وإذا قيل : ذاته مقتضية للحادث الثاني بشرط انقضاء الأول. قيل: فليس هو مقتضيًا لشيء واحد دائمًا، فلا يكون معه قديم من مفعولاته، وقيل ـ أيضًا ـ: هذا إنما يكون إذا كانت لذاته أحوال متعاقبة تختلف المفعولات لأجلها ، فأما إذا قدر ألا يقوم بها شيء من الأحوال المتعاقبة، بل حالها عند وجود الحادث كحالها قبله، كان امتناع فعله للحوادث المتعاقبة البائنة أعظم من امتناع فعله لحادث معين، فإذا كان الثاني ممتنعًا عندهم فالأول أولى بالامتناع، ومتى كان للذات أحوال متعاقبة تقوم بها بطلت كل حجة لهم على قدم شيء من العالم، وامتنع ـ أيضًا ـ قدم شيء من العالم إذا كان المفعول لابد له من فاعل، والفعل الحادث لا يكون مفعوله إلا حادثًا، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

/ فصـــل ١٢/١٤٩

وإذا عرف الأصل الذي منه تفرع نزاع الناس في «مسألة كلام الله» ، فالذين قالوا: مالا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقًا، تنازعوا في كلام الله ـ تعالى.

فقال كثير من هؤلاء : الكلام لا يكون إلا بمشيئة المتكلم وقدرته، فيكون حادثًا كغيره من الحوادث ، ثم قالت طائفة : والرب لا تقوم به الحوادث ، فيكون الكلام مخلوقًا في غيره، فجعلوا كلامه مخلوقًا من المخلوقات، ولم يفرقوا بين قال وفعل. وقد علم أن المخلوقات لا يتصف بها الخالق ، فلا يتصف بما يخلقه في غيره من الألوان والأصوات، والروائح والحركة، والعلم والقدرة ، والسمع والبصر، فكيف يتصف بما يخلقه في غيره من الكلام ، ولو جاز ذلك لكان ما يخلقه من إنطاق الجمادات كلامه، ومن علم أنه خالق كلام العباد وأفعالهم يلزمه أن يقول : كل كلام في الوجود فهو كلامه، كما قال بعض الاتحادية:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وهذا قول الجهمية والنجارية والضرارية وغيرهم؛ فإن هؤلاء / يقولون : إنه خالق ١٢/١٥٠
أفعال العباد وكلامهم، مع قولهم: إن كلامه مخلوق ، فيلزمهم هذا.

وأما المعتزلة فلا يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، لكن الحجة توجب القول بذلك.

وقالت طائفة : بل الكلام لابد أن يقوم بالمتكلم ، ويمتنع أن يكون كلامه مخلوقًا في

غيره ، وهو متكلم بمشيئته وقدرته فيكون كلامه حادثًا بعد أن لم يكن؛ لامتناع حوادث لا أول لها. وهذا قول الكرامية وغيرهم. ثم من هؤلاء من يقول: كلامه كله حادث لا محدث. ومنهم من يقول: هو حادث ومحدث . وقال كثير من هؤلاء الذين يقولون بامتناع حوادث لا أول لها مطلقًا: الكلام لازم لذات الرب، كلزوم الحياة ليس هو متعلقًا بمشيئته،وقدرته بل هو قديم كقدم الحياة؛ إذ لو قلنا: إنه بقدرته ومشيئته لزم أن يكون حادثًا، وحينئذ فيلزم أن يكون مخلوقًا أو قائمًا بذات الرب، فيلزم قيام الحوادث به وذلك يستلزم تسلسل الحوادث؛ لأن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده. قالوا: وتسلسل الحوادث ممتنع؛ إذ التفريع على هذا الأصل.

١٢/١٥١ ثم إن هؤلاء لما قالوا بقدم عين الكلام تنازعوا فيه، فقالت طائفة: / القديم لا يكون حروفًا ولا أصواتًا ؛ لأن الصوت يستحيل بقاؤه كما يستحيل بقاء الحركة، وما امتنع بقاؤه امتنع قدم عينه بطريق الأولى والأحرى، فيمتنع قدم شيء من الأصوات المعينة، كما يمتنع قدم شيء من الحركات المعينة؛ لأن تلك لا تكون كلامًا إلا إذا كانت متعاقبة، والقديم لا يكون مسبوقًا بغيره، فلو كانت الميم من(بسم الله) قديمة مع كونها مسبوقة بالسين والباء لكان القديم مسبوقًا بغيره، وهذا ممتنع، فيلزم أن يكون القديم هو المعنى فقط، ولا يجوز تعدده؛ لأنه لو تعدد لكان اختصاصه بقدر دون قدر ترجيحًا بلا مرجح، وإن كان لا يتناهى لزم وجود أعداد لا نهاية لها في آن واحد. قالوا: وهذا ممتنع، فيلزم أن يكون معنى واحدًا هو الأمر والخبر، وهو معنى التوراة والإنجيل والزبور والقرآن، وهذا أصل قول الكلابية والأشعرية.

وقالت طائفة من أهل الكلام والحديث والفقهاء وغيرهم: بل هو حروف قديمة الأعيان لم تزل ولا تزال ، وهي مترتبة في ذاتها لا في وجودها ، كالحروف الموجودة في المصحف وليس بأصوات قديمة.

ومنهم من قال: بل هو ـ أيضًا ـ أصوات قديمة ولم يفرق هؤلاء بين الحروف المنطوقة التي لا توجد إلا متعاقبة، وبين الحروف المكتوبة التي توجد في آن واحد، كما يفرق بين الأصوات والمداد ؛ فإن الأصوات لا تبقى بخلاف المداد ، فإنه جسم يبقى، وإذا كان
١٢/١٥٢ الصوت لا يبقى امتنع / أن يكون الصوت المعين قديمًا؛ لأن ما وجب قدمه لزم بقاؤه وامتنع عدمه، والحروف المكتوبة قد يراد بها نفس الشكل القائم بالمداد أو ما يقدر بقدر المداد، كالشكل المصنوع في حجر وورق، فإزالة بعض أجزائه تدل على حدوثه ، وقد يراد بالحروف نفس المداد.

وأما الحروف المنطوقة ، فقد يراد بها ـ أيضًا ـ الأصوات المقطعة المؤلفة ، وقد يراد بها

حدود الأصوات وأطرافها، كما يراد بالحرف في الجسم حده ومنتهاه، فيقال: حرف الرغيف وحرف الجبل ونحو ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] ، وقد يراد بالحروف الحروف الخيالية الباطنة، وهي ما يتشكل في باطن الإنسان من الكلام المؤلف المنظوم قبل أن يتكلم به.

وقد تنازع الناس، هل يمكن وجود حروف بدون أصوات في الحي الناطق؟ على قولين لهم ، وعلى هذا تنازعت هذه الطائفة القائلة بقدم أعيان الحروف، هل تكون قديمة بدون أصوات قديمة أم لابد من أصوات قديمة لم تزل ولا تزال؟

ثم القائلون بقدم الأصوات المعينة تنازعوا في المسموع من القارئ، هل يسمع منه الصوت القديم؟ فقيل: المسموع هو الصوت القديم وقيل: بل المسموع هو صوتان: أحدهما : القديم، والآخر :المحدث، فما لابد منه في وجود القرآن فهو القديم ، وما زاد على ذلك فهو المحدث.

/ وقيل: بل الصوت القديم غير المسموع من العبد. ١٢/١٥٣

وتنازعوا في القرآن هل يقال: إنه حال في المصحف والصدور أم لا يقال ذلك ؟ على قولين. فقيل: هو ظاهر في المحدث ليس بحال فيه. وقيل : بل القرآن حال في الصدور والمصاحف ، فهؤلاء الخلقية والحادثية، والاتحادية والاقترانية، أصل قولهم: أن مالا يسبق الحوادث فهو حادث مطلقًا. ومن قال بهذا الأصل . فإنه يلزمه بعض هذه الأقوال أو ما يشبه ذلك، فإن من الناس من يجعله حادثًا، يريد أنه كائن بعد أن لم يكن ، ويجعل الحادثات إرادات وتصورات لا حروف وأصوات. والداربي وغيره يميلون إلى هذا القول ؛ فإنه إما أن يجعل كلام الله حادثًا أو قديما، وإذا كان حادثًا فإما أن يكون حادثًا في غيره، وإما أن يكون حادثًا في ذاته، وإذا كان قديمًا فإما أن يكون القديم المعنى فقط، أو اللفظ فقط، أو كلاهما، فإذا كان القديم هو المعنى فقط لزم ألا يكون الكلام المقروء كلام الله ـ تعالى ـ ثم الكلام في ذلك المعنى قد عرف.

وأما قدم اللفظ فقط، فهذا لم يقل به أحد ، لكن من الناس من يقول : إن الكلام القديم هو اللفظ، وأما معناه فليس هو داخلا في مسمى الكلام، بل هو العلم والإرادة وهما قديمان، لكن ليس ذلك داخلا في مسمى الكلام، فهذا يقول: الكلام القديم هو اللفظ / فقط إما الحروف المؤلفة وإما الحروف والأصوات، لكنه يقول: إن معناه قديم. ١٢/١٥٤

وأما الفريق الثاني ـ الذين قالوا بجواز حوادث لا أول لها مطلقًا ، وأن القديم الواجب بنفسه يجوز أن تتعقب عليه الحوادث مطلقًا، وإن كان ممكنًا لا واجبًا بنفسه ـ

فهؤلاء القائلون بقدم العالم كما يقولون بقدم الأفلاك ، وأنها لم تزل ولا تزال معلولة لعلة قديمة أزلية، لكن المنتسبون إلى الملل ـ كابن سينا ونحوه ـ منهم ، قالوا: إنها صادرة عن الواجب بنفسه الموجب لها بذاته، وأما أرسطو وأتباعه فإنهم قالوا: إن لها علة غائية تتحرك للتشبه بها في تحركها، كما يحرك المعشوق عاشقه، ولم يثبتوا لها مبدعًا موجبا ولا موجبًا قائمًا بذاته، ولا قالوا : إن الفلك ممكن بنفسه واجب بغيره، بل الفلك عندهم واجب بنفسه، لكن قالوا مع ذلك: إن له علة غائية يتحرك للتشبه بها لا قوام له إلا بها، فجعلوا الواجب بنفسه الذي لا فاعل له مفتقرًا إلى علة غائية منفصلة عنه، هذه حقيقة قول أرسطو وأتباعه؛ ولهذا لم يثبتوا الأول عالمًا بغيره؛ إذ لم يكن الأول عندهم مبدعا للفلك؛ فإنه إذا كان مبدعا يجب أن يكون عالما بمفعوله، كما قال: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [الملك: ١٤] .

ولهذا كانت أقوالهم في الإلهيات من أعظم الأقوال فسادا، بخلاف أقوالهم في الطبيعيات؛ ولهذا كان قولهم أشد فسادا في العقل والدين / من قول ابن سينا وأتباعه ، ولم يثبت أرسطو وأتباعه «العلة الأولى» بطريقة الوجود، ولا قسموا الوجود القديم إلى واجب وممكن، بل الممكن عندهم لا يكون إلا حادثًا، ولا أثبتوا للموجود الواجب الخصائص المميزة للرب عن الأفلاك، بل هذا من تصرف متأخريهم الذين خلطوا فلسفتهم بكلام المعتزلة ونحوهم، وإنما أثبت واجب الوجود بطريقة الوجود ابن سينا وأتباعه. ١٢/١٥٥

وحقيقة قول هؤلاء وجود الحوادث بلا محدث أصلا، أما على قول من جعل الأول علة غائية للحركة فظاهر، فإنه لا يلزم من ذلك أن يكون هو فاعلا لها، فقولهم في حركات الأفلاك نظير قول القدرية في حركة الحيوان، وكل من الطائفتين قد تناقض قولهم؛ فإن هؤلاء يقولون بأن فعل الحيوان صادر عن غيره؛ لكون القدرة والداعي مستلزمين وجود الفعل ، والقدرة والداعي كلاهما من غير العبد.

فيقال لهم : فقولوا هكذا في حركة الفلك بقدرته وداعيه ؛ فإنه يجب أن يكونا صادرين عن غيره، وحينئذ فيكون الواجب بنفسه هو المحدث لتلك الحوادث شيئًا بعد شيء ، وإن كان ذلك بواسطة العقل، وهذا القول هو الذي يقوله ابن سينا وأتباعه، وهو باطل أيضًا؛ لأن الموجب بذاته القديم الذي يقارنه موجبه ومقتضاه يمتنع أن يصدر عنه / حادث بواسطة أو بلا واسطة، فإن صدور الحوادث عن العلة التامة الأزلية ممتنع لذاته. ١٢/١٥٦

وإذا قالوا: الحركة بتوسطه،أي بتوسط حركة الفلك، قيل لهم: فالكلام إنما هو في حدوث الحركة الفلكية؛ فإن الحركة الحادثة شيئًا بعد شيء يمتنع أن يكون المقتضى لها علة تامة أزلية، مستلزمة لمعلولها؛فإن ذلك جمع بين النقيضين؛إذ القول بمقارنة المعلول لعلته

في الأزل ووجوده معها يناقض أن يتخلف المعلول أو شيء من المعلول عن الأزل، بل يمتنع أن يكون المقتضى لها ذاتا بسيطة لا يقوم بها شيء من الصفات والأحوال المقتضية لحدوث الحوادث المتعاقبة المختلفة، بل يمتنع أن يكون المقتضي لها ذاتا موصوفة لا يقوم بها شيء من الأحوال الموجبة لحدوث الحوادث المذكورة، فإن التجدد والتعدد الموجود في المعلولات يمتنع صدوره عن علة واحدة بسيطة من كل وجه، فصار حقيقة قولهم أن الحوادث العلوية والسفلية لا محدث لها.

وهؤلاء يقولون: كلام الله ما يفيض على النفوس الصافية ، كما أن ملائكة الله عندهم ما يتشكل فيها من الصور النورانية ، فلا يثبتون له كلاما خارجًا عما في نفوس البشر ، ولا ملائكة خارجة عما في نفوسهم غير «العقول العشرة» ، و «النفوس الفلكية التسعة» ، مع أن أكثرهم يقولون: إنها أعراض، وقد بين في غير هذا الموضع أن ما يثبتونه من المجردات / العقلية التي هي العقول والنفوس والمواد والصور، إنما وجودها في ١٢/١٥٧
الأذهان لا في الأعيان.

وأما الصنف الثالث، الذين فرقوا بين الواجب والممكن، والخالق والمخلوق، والغنى الذي لا يفتقر إلى غيره، والفقير الذي لا قوام له إلا بالغني، فقالوا : كل ما قارن الحوادث من الممكنات فهو محدث كائن بعد أن لم يكن، وهو مخلوق مصنوع مربوب، وأنه يمتنع أن يكون فيما هو فقير ممكن مربوب شيء قديم، فضلا عن أن تقارنه حوادث لا أول لها؛ ولهذا كانت حركات الفلك دليلا على حدوثه كما تقدم التنبيه على ذلك.

وأما الرب ـ تعالى ـ إذا قيل :لم يزل متكلمًا إذا شاء،أو لم يزل فاعلا لما يشاء، لم يكن دوام كونه متكلما بمشيئته وقدرته،ودوام كونه فاعلا بمشيئته وقدرته ممتنعًا،بل هذا هو الواجب ؛لأن الكلام صفة كمال لا نقص فيه،فالرب أحق أن يتصف بالكلام من كل موصوف بالكلام؛إذ كل كمال لا نقص فيه ثبت للمخلوق فالخالق أولى به؛لأن القديم الواجب الخالق أحق بالكمال المطلق من المحدث الممكن المخلوق؛ولأن كل كمال ثبت للمخلوق فإنما هو من الخالق ،وما جاز اتصافه به من الكمال وجب له؛فإنه لو لم يجب له لكان إما ممتنعًا وهو محال بخلاف الفرض،وإما ممكنًا، فيتوقف ثبوته له على غيره،والرب / لا يحتاج في ثبوت كماله إلى غيره؛ فإن معطى الكمال أحق بالكمال، ١٢/١٥٨
فيلزم أن يكون غيره أكمل منه لو كان غيره معطيًا له الكمال، وهذا ممتنع؛بل هو بنفسه المقدسة مستحق لصفات الكمال، فلا يتوقف ثبوت كونه متكلما على غيره، فيجب ثبوت كونه متكلما،وإن ذلك لم يزل ولا يزال،والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن يكون الكلام لازمًا له بدون قدرته ومشيئته،والذي لم يزل متكلما إذا شاء أكمل ممن صار الكلام يمكنه

بعد أن لم يكن الكلام ممكنًا له.

وحينئذ ، فكلامه قديم مع أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن قيل: إنه ينادى ويتكلم بصوت ولا يلزم من ذلك قدم صوت معين، وإذا كان قد تكلم بالتوراة والقرآن والإنجيل بمشيئته وقدرته لم يمتنع أن يتكلم بالباء قبل السين، وإن كان نوع الباء والسين قديمًا لم يستلزم أن تكون الباء المعينة والسين المعينة قديمة؛ لما علم من الفرق بين النوع والعين، وهذا الفرق ثابت في الإرادة والكلام، والسمع والبصر وغير ذلك من الصفات، وبه تنحل الإشكالات الواردة على وحدة هذه الصفات وتعددها، وقدمها وحدوثها، وكذلك تزول به الإشكالات الواردة في أفعال الرب، وقدمها وحدوثها، وحدوث العالم.

وإذا قيل: إن حروف المعجم قديمة ـ بمعنى النوع ـ كان ذلك ممكنًا، بخلاف ما إذا
١٢/١٥٩ قيل: إن عين اللفظ الذي نطق به زيد وعمرو قديم، / فإن هذا مكابرة للحس. والمتكلم يعلم أن حروف المعجم كانت موجودة قبل وجوده بنوعها. وأما نفس الصوت المعين الذي قام به التقطيع أو التأليف المعين لذلك الصوت، فيعلم أن عينه لم تكن موجودة قبله، والمنقول عن الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة مطابق لهذا القول؛ ولهذا أنكروا على من زعم أن حرفًا من حروف المعجم مخلوق، وأنكروا على من قال: «لما خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف، فقالت: لا أسجد حتى أومر» ، مع أن هذه الحكاية نقلت لأحمد عن سري السقطي. وهو نقلها عن بكر بن خُنَيْس العابد، ولم يكن قصد أولئك الشيوخ بها إلا بيان أن العبد الذي يتوقف فعله على الأمر والشرع هو أكمل من العبد الذي يعبد الله بغير شرع، فإن كثيرا من العباد يعبدون الله بما تحبه قلوبهم، وإن لم يكونوا مأمورين به، فقصد أولئك الشيوخ أن من عبد الله بالأمر ولم يفعل شيئًا حتى يؤمر به، فهو أفضل ممن عبده بما لم يؤمر به، وذكروا هذه الحكاية الإسرائيلية شاهدًا لذلك، مع أن هذه لا إسناد لها، ولا يثبت بها حكم، ولكن الإسرائيليات إذا ذكرت على طريق الاستشهاد بها لما عرف صحته لم يكن بذكرها بأس، وقصدوا بذلك الحروف المكتوبة؛ لأن الألف منتصبة وغيرها ليس كذلك، مع أن هذا أمر اصطلاحي، وخط غير العربي لا يماثل خط العربي، ولم يكن قصد أولئك الأشياخ أن نفس الحروف المنطوقة التي هي مباني أسماء الله
١٢/١٦٠ الحسنى، وكتبه المنزلة، مخلوقة بائنة عن الله، / بل هذا شيء لعله لم يخطر بقلوبهم، والحروف المنطوقة لا يقال فيها: إنها منتصبة ولا ساجدة، فمن احتج بهذا من قولهم على أنهم يقولون: إن الله لم يتكلم بالقرآن العربي ولا بالتوراة العبرية، فقد قال عنهم ما لم يقولوه.

وأما الإمام أحمد، فإنه أنكر إطلاق هذا القول ، وما يفهم منه عند الإطلاق ، وهو أن نفس حروف المعجم مخلوقة، كما نقل عنه أنه قال: ومن زعم أن حرفًا من حروف

المعجم مخلوق، فهذا جهمي يسلك طريقًا إلى البدعة، فإنه إذا قال: إن ذلك مخلوق، فقد قال: إن القرآن مخلوق ـ أو كما قال. ولا ريب أن من جعل نوع الحروف مخلوقًا بائناً عن الله كائنًا بعد أن لم يكن ، لزم عنده أن يكون كلام الله العربي والعبري ونحوهما مخلوقا، وامتنع أن يكون الله متكلمًا بكلامه، الذي أنزله على عبده محمد ﷺ، فلا يكون شيء من ذلك كلامه، فطريقة الإمام أحمد وغيره من السلف مطابقة للقول الثالث، الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول.

وقال الشيخ الإمام أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي. في كتابه الذي سماه: «الفصول في الأصول»: سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرائيني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي / وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: ١٢/١٦١
إنه مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل ـ عليه السلام ـ مسموعا من الله، والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن مقروء بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعا ومكتوبا، ومحفوظًا ومقروءًا، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، وذكر ما يتعلق بهذا الباب من الكلام في سائر الصفات، كالعلم والقدرة والإرادة ، والسمع والبصر والكلام في تعدد الصفة واتحادها، وقدمها وحدوثها، أو قدم النوع دون الأعيان، أو إثبات صفة كلية عمومية متناولة الأعيان، مع تجدد كل معين من الأعيان، أو غير ذلك مما قيل في هذا الباب، فإن هذه مواضع مشكلة، وهي من محارات العقول؛ ولهذا اضطرب فيها طوائف من أذكياء الناس ونظارهم ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

١٢/١٦٢ / **وسئل شيخ الإسلام ـ قدس الله روحه ـ عمن قال : اختلاف المسلمين في كلام الله ـ على ثلاثة أنحاء: فقوم إلى أنه قديم الحرف والصوت وهم الحشوية، وقوم إلى أنه حادث بالصوت والحرف وهم الجهمية ومن تابعهم ، وقوم إلى أنه قديم لا بصوت ولا حرف إلا معنى قائم بذات الله وهم الأشعرية؟**

فأجاب ـ رضي الله عنه وأرضاه :

الحمد لله رب العالمين. قول القائل: « إن اختلاف المسلمين في كلام الله على ثلاثة أنحاء» . . . إلخ هو كلام بحسب ما بلغه من ذلك، وأكثر من تكلم في هذه المسألة من المتأخرين إنما يذكر فيها بعض اختلاف الناس، فقوم يحكون أربعة أقوال، كأبي المعالي ونحوه. وقوم يحكون خمسة أو ستة، كالشهرستاني ونحوه.

١٢/١٦٣ / والأقوال التي قالها المنتسبون إلى القبلة في هذه المسألة تبلغ سبعة أو أكثر.

الأول : قول المتفلسفة ومن وافقهم من متصوف، ومتكلم، كابن سينا وابن عربي الطائي، وابن سبعين، وأمثالهم ممن يقول بقول الصابئة، الذين يقولون: إن كلام الله ليس له وجود خارج عن نفوس العباد، بل هو ما يفيض على النفوس من المعاني؛ إعلاما وطلبا؛ إما من العقل الفعال كما يقوله كثير من المتفلسفة، وإما مطلقًا كما يقوله بعض متصوفة الفلاسفة ، وهذا قول الصابئة ونحوهم، وهؤلاء يقولون: الكلام الذي سمعه موسى لم يكن موجودًا إلا في نفسه، وصاحب «مشكاة الأنوار» وأمثاله في كلامه ما يضاهي كلام هؤلاء أحيانًا، وإن كان أحيانًا يكفرهم، وهذا القول أبعد عن الإسلام ممن يقول: القرآن مخلوق.

والقول الثاني: قول الجهمية من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: كلام الله مخلوق، يخلقه في بعض الأجسام، فمن ذلك الجسم ابتدأ ، لا من الله، ولا يقوم ـ عندهم ـ بالله كلام ولا إرادة ، وأول هؤلاء الجعد بن درهم، الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري ـ لما خطب الناس يوم عيد النحر ـ وقال: ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مُضَحٍّ بالجعد
١٢/١٦٤ ابن درهم؛ إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا، ولم / يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا، ثم نزل فذبحه[1].

---

(١) البخاري في خلق أفعال العباد ص ٧.

وهؤلاء هم الذين دعوا من دعوه من الخلفاء إلى مقالتهم ، حتى امتحن الناس في القرآن بالمحنة المشهورة في إمارة المأمون، والمعتصم والواثق، حتى رفع الله شأن من ثبت فيها من أئمة السنة؛ كالإمام أحمد ـ رحمه الله ـ وموافقيه، وكشفها الله عن الناس في إمارة المتوكل وظهر في الأمة « مقالة السلف» : أن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، أي هو المتكلم به ، لم يبتدأ من بعض المخلوقات ـ كما قالت الجهمية ـ بل هو منه نزل، كما قال تعالى: ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الأحقاف: ٢] ، وقال: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿حمٓ . تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: ١، ٢] وقوله : ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل : ١٠٢].

ثم لما شاعت المحنة كثر اضطراب الناس وتنازعهم في ذلك ، حتى صار أهل السنة والجماعة ـ المتفقون على أن كلام الله منزل غير مخلوق ـ يقول كل منهم قولا يخالف به صاحبه، وقد لا يشعر أحدهم بخلاف الأدلة، وصار أتباع الأئمة الأربعة ـ كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، مع كون الظاهر المشهور عندهم أن القرآن كلام الله غير مخلوق ـ بين كل طائفة منهم تنازع في تحقيق ذلك، كما سنبه على ذلك.

/ **والقول الثالث**: قول أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري ومن اتبعه؛ ١٢/١٦٥
كالقلانسي وأبي الحسن الأشعري وغيرهم، أن كلام الله معنى قائم بذات الله، هو الأمر بكل مأمور أمر الله به، والخبر عن كل مخبر أخبر الله عنه، إن عبرعنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلا.

والأمر والنهي والخبر ليست أنواعا له ينقسم الكلام إليها، وإنما كلها صفات له إضافية، كما يوصف الشخص الواحد بأنه ابن لزيد وعم لعمرو، وخال لبكر.

والقائلون بهذا القول منهم من يقول: إنه معنى واحد في الأزل، وأنه في الأزل أمر ونهي وخبر، كما يقوله الأشعري.

ومنهم من قال: بل يصير أمرًا ونهيًا عند وجود المأمور والمنهي.

ومنهم من يقول: هو عدة معان، الأمر والنهي، والخبر، والاستخبار.

وقد ألزم الناس أصحاب هذا القول أن يجعلوا العلم والقدرة والإرادة والحياة شيئًا واحدًا، فاعترف محققوهم بصحة الإلزام.

/ وجمهور العقلاء ـ من أهل السنة وأهل البدعة ـ يقولون: إن فساد هذا القول معلوم ١٢/١٦٦
بالضرورة ، كما يقولون : إن فساد قول من يقول : إن الأصوات المسموعة من العباد

قديمة معلوم بالضرورة كما يقولون إن فساد قول من يقول: إن المتكلم يكون متكلمًا بكلام يقوم بغيره، وأن العالم يكون عالمًا بعلم يقوم بغيره، والقادر يكون قادرًا بقدرة تقوم بغيره، معلوم بالضرورة.

وكما يقول جمهور العقلاء : إن فساد قول من يقول: إن العلم هو القدرة ، والقدرة هي الإرادة، وأن العلم هو العالم، والقدرة هي القادر ، معلوم بالضرورة.

القول الرابع : قول طوائف من أهل الكلام والحديث من السالمية وغيرهم يقولون: إن كلام الله حروف وأصوات قديمة أزلية، ولها مع ذلك معان تقوم بذات المتكلم، وهؤلاء يوافقون الأشعرية والكلابية في أن تكليم الله لعباده ليس إلا مجرد خلق إدراك للمتكلم، ليس هو أمرًا منفصلا عن المستمع.

ثم إن جمهور هؤلاء لا يقولون: إن تلك الأصوات هي المسموعة من القارئين ، بل يفرقون بين هذا وهذا. ومنهم طائفة وهم أهل . . .[1] / يقولون: إن الصوت القديم ١٢/١٦٧
يسمع من القارئ. ثم قد يقولون تارة: إن القديم نفس الصوت المسموع من القارئ، وتارة يقولون: إنه يسمع من القارئ صوتين ، قديمًا ومحدثًا. وكثير منهم ـ أو أكثرهم ـ لا يقولون بحلول القديم في المحدث، بل يقولون : ظهر فيه كما يظهر الوجه في المرآة.

ومنهم من يقول بحلول القديم في المحدث ، وليس هذا القول ولا الأقوال قبله قول أحد من سلف الأمة ولا أئمتها، ولم يقل ذلك لا الإمام أحمد، ولا أئمة أصحابه، ولا غيره من الأئمة، بل هم متفقون على الإنكار على من قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، فكيف بمن قال: صوتي غير مخلوق؟ فكيف بمن قال: صوتي قديم؟!

وأما القول بأن المداد الذي في المصحف قديم، فهذا ما رأيناه في كتاب أحد من طوائف الإسلام، ولا نقله أحد عن رجل معروف من العلماء أنه سمعه منه، ولكن طائفة يسكتون عن التكلم في المداد بنفي أو إثبات، ويقولون: لا نقول: إنه قديم، ولكن نسكت سدًا للذريعة. وقد حكاه طائفة عمن سموهم الحشوية القول بقدم المداد ، وقالوا: إنهم يقولون: إن المداد الذي في المصحف قديم ، وأنه لما كان في المحبرة كان محدثا، فلما صار في الورق صار قديما.

/ ورأينا طوائف يكذبون هؤلاء في النقل، وكأن حقيقة الأمر أن أولئك يقولون قول ١٢/١٦٨
غيرهم بمجرد ما بلغهم من إطلاق قولهم، أو لما ظنوه لازما لهم، أو لما سمعوه ممن يجازف في النقل ولا يحرره، وربما سمعوه من بعض عوامهم إن كان ذلك قد وقع.

---

(١) بياض بالأصل.

وهذا الباب وقع فيه غلط بهذا السبب، حتى غلط الناس على من يعظمونه؛ وبهذا السبب غلط أبا طالب الإمام أحمد فيما نقله عنه، فإنه قرأ عليه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وسأله: هذا مخلوق؟ فقال له أحمد: هذا ليس بمخلوق . فبلغه أن أبا طالب حكى عنه أنه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق ، فغضب عليه أحمد، وقال: أنا قلت لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ فقال: لا . ولكن قرأت عليك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقلت لك: هذا غير مخلوق، فقلت: نعم . فقال : فلم حكيت عني أني قلتُ لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ فقال: لم أحكه عنك، وإنما حكيته عن نفسي ، قال: فلا تقل هذا، فإني لم أسمع عالمًا يقول هذا ، ولكن قل : القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق.

ولهذا قال البخاري في« كتاب خلق الأفعال» : إن «اللفظية» هؤلاء يذكرون قولهم عن أحمد وهم لا يفهمون دقة قوله، وموضع الشبهة أنه إذا قال هذا، فالإشارة تكون إلى الكلام من حيث هو كلام، مع قطع النظر عما بلغ به من حركات العبد وصوته، كما أن
١٢/١٦٩ / الرجل إذا كتب اسم الله ـ تبارك وتعالى ـ وسمع قائلا يذكر الله فقال: هذا ربي كان صادقًا ، ولو قيل له : أتعبد هذا؟ لقال : نعم. ـ لأن المشار إليه هو المسمى بذلك ـ ألا تعلم المكتوب ؟ والاسم يراد به من الكلام المؤلف المسمى، فإذا قال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩] فالمراد أن المسمى الذي اسمه محمد هو رسول الله، ليس المراد أن نفس اللفظ والخط هو رسول الله.

ومن هنا تنازع الناس في «الاسم» ، هل هو المسمى أو غيره، وكان الصواب أن يمنع من كلا الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] وكما قال ﷺ : «إن لله تسعة وتسعين اسما، من أحصاها دخل الجنة» (١). والذين أطلقوا أنه المسمى كان أصل مقصودهم أن المراد به هو المسمى، وأنه إذا ذكر الاسم فالإشارة به إلى مسماه، وإذا قال العبد: حمدت الله، ودعوت الله، وعبدت الله، فهو لا يريد إلا أنه عبد المسمى بهذا الاسم.

والذين نفوا ذلك رأوا أن نفس اللفظ أو الخط ليس هو الأعيان المسماة بذلك، وآخرون فرقوا بين التسمية والاسم ، فجعلوا الألفاظ هي التسمية ، وجعلوا الاسم هو الأعيان المسماة بالألفاظ، فخرجوا عن موجب اللغة المعروفة التي جاء بها الكتاب والسنة.

١٢/١٧٠ / وأصل مقصود الطوائف كلها صحيح،إلا من توسل منهم بقوله إلى قول باطل؛ مثل قول الجهمية: إن الاسم غير المسمى؛فإنهم توسلوا بذلك إلى أن يقولوا: أسماء الله

(١) البخارى فى التوحيد (٧٣٩٢) ومسلم فى الذكر والدعاء (٢٦٧٧/ ٥ ، ٦) .

غيره. ثم قالوا: وما كان غير الله فهو مخلوق بائن عنه، فلا يكون الله ـ تعالى ـ سمى نفسه باسم، ولا تكلم باسم من أسمائه، ولا يكون له كلام تكلم به، بل لا يكون كلامه إلا ما كان مخلوقًا بائنًا عنه.

فهؤلاء لما علم السلف أن مقصودهم باطل أنكروا إطلاقهم القول بأن كلام الله غير الله، وأن علم الله غير الله وأمثال ذلك؛ لأن لفظ «الغير» مجمل، يحتمل الشيء البائن عن غيره، ويحتمل الشيء الذي ليس هو إياه ولا هو بائن عنه. فمن قال: إنه غيره ليجعله بائنًا عنه، كان كلا المعنيين صحيحًا، وإن كان في العبارة تقصير.

وهكذا أنكر الأئمة قول من قال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق. وقالوا: من قال: هو مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع. وكذلك قالوا في «التلاوة، والقراءة»؛ لأن اللفظ والتلاوة والقراءة يراد بهما المصدر الذي هو فعل العبد، وأفعال العباد مخلوقة، فمن جعل شيئًا من أفعالهم وأصواتهم وغير ذلك من صفاتهم غير مخلوق فهو مبتدع، ويراد بـ «اللفظ» نفس الملفوظ، كما يراد بالتلاوة والقراءة نفس الكلام، وهو القرآن نفسه. ومن قال: كلام / الله الذي أنزله على نبيه ﷺ وقرأه ١٢/١٧١
المسلمون مخلوق فهو جهمي.

ومن المعلوم أنه إذا سمع الناس كلامَ مُحَدِّث يُحدِّث بحديث النبي ﷺ، كقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»[1] قالوا: هذا كلام النبي ﷺ، أو هذا كلامه بعينه؛ لأنهم قد علموا أن النبي ﷺ تكلم بذلك الكلام، لفظه ومعناه، وتكلم بصوته، ثم المبلغ له عنه بلغه بصوت نفسه، فالكلام كلام النبي ﷺ، هو الذي تكلم بمعانيه وألف حروفه بصوته، والمبلغ له بلغه بفعل نفسه وصوت نفسه.

فإذا قالوا: هذا كلام النبي ﷺ، كانت إشارتهم إلى نفس الكلام الذي هو الكلام حروفه ونظمه ومعانيه، لا إلى ما اختص به المبلغ من حركاته وأصواته؛ بل يضيفون الصوت إلى المبلغ فيقولون: صوت حسن، وما كان في الكلام من فصاحة حروفه ونظمه وبلاغة معانيه فإنما يضاف إلى المتكلم به ابتداء، لا إلى المبلغ له؛ ولكن يضاف إلى المبلغ حسن الأداء؛ كتجويد الحروف، وتحسين الصوت؛ ولهذا قال تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ٦].

/ وكان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس، فيقول: «ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ ١٢/١٧٢
كلام ربي؟»[2]، وقال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»[3]، وقال: «الله أشد أذنًا

(١) سبق تخريجه ص ٤٤.
(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ٣٣.

إلى الرجل يحسن الصوت بالقرآن من صاحب القَيْنَة إلى قينته»[1].

فبين الله ورسوله أن القرآن المسموع كلام الله لا كلام أحد من المخلوقين، والناس يقرؤونه بأصواتهم ، فمن قال: إن هذا القرآن المسموع ليس هو كلام الله، أو هو كلام القارئين كان فساد قوله معلومًا بالضرورة شرعًا وعقلاً، كما أن من قال: إن هذا الصوت المسموع ليس هو صوت العبد أو هو صوت الله، كان فساد قوله معلومًا بالضرورة شرعًا وعقلا، بل هذا هو كلام الله لا كلام غيره، سمعه جبريل من الله، وسمعه النبي ﷺ من جبريل، وسمعه المسلمون من نبيهم، ثم بلغه بعضهم إلى بعض ، وليس لأحد من الوسائط فيه إلا التبليغ بأفعاله وصوته، لم يحدث منهم أحد شيئًا من حروفه، ولا نظمه، ولا معانيه، بل جميع ذلك كلام الله ـ تعالى.

القول الخامس: قول الهشامية والكرامية ومن وافقهم: أن كلام الله حادث قائم بذات الله بعد أن لم يكن متكلمًا بكلام، بل ما زال عندهم قادرًا على الكلام، وهو عندهم لم يزل متكلمًا ؛ بمعنى أنه لم يزل قادرًا على الكلام،وإلا فوجود الكلام عندهم في الأزل ممتنع، كوجود / الأفعال عندهم، وعند من وافقهم من أهل الكلام، كالمعتزلة وأتباعهم ١٢/١٧٣
وهم يقولون: إنه حروف وأصوات حادثة بذات الرب، بقدرته ومشيئته. ولا يقولون: إن الأصوات المسموعة، والمداد الذي في المصحف قديم، بل يقولون: إن ذلك محدث.

القول السادس: قول الجمهور وأهل الحديث وأئمتهم : إن الله ـ تعالى ـ لم يزل متكلما إذا شاء ، وأنه يتكلم بصوت، كما جاءت به الآثار، والقرآن وغيره من الكتب الإلهية. كلام الله تكلم الله به بمشيئته وقدرته، ليس ببائن عنه مخلوقًا. ولا يقولون: إنه صار متكلمًا بعد أن لم يكن متكلمًا، ولا أن كلام الله ـ تعالى ـ من حيث هو هو حادث، بل ما زال متكلمًا إذا شاء ، وإن كان كلم موسى وناداه بمشيئته وقدرته، فكلامه لا ينفد، كما قال تعالى: ﴿**قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا**﴾ [الكهف: ١٠٩].

ويقولون : ما جاءت به النصوص النبوية الصحيحة، ودلت عليه العقول الزكية الصريحة، فلا ينفون عن الله ـ تعالى ـ صفات الكمال ـ سبحانه وتعالى ـ فيجعلونه كالجمادات التي لا تتكلم، ولا تسمع ولا تبصر، فلا تكلم عابديها، ولا تهديهم سبيلا،

---

(١) ابن ماجه في إقامة الصلاة والسنة فيها (١٣٤٠) وفي الزوائد: « إسناده حسن»، وأحمد ٦/١٩، ٢٠ ، كلاهما عن فضالة بن عبيد.
و«أذنًا» : أي استماعا . انظر: النهاية ١/٣٣.

ولا ترجع إليهم قولاً ولا تملك لهم ضرًا ولا نفعًا.

١٢/١٧٤ / ومن جعل كلام الله لا يقوم إلا بغير الله كان المتصف به هو ذلك الغير، فتكون الشجرة هي القائلة لموسى: ﴿ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ ﴾ [طه: ١٤] ؛ ولهذا اشتد نكير السلف على من قال ذلك، وقالوا: هذا نظير قول فرعون: ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ ﴾ [النازعات: ٢٤] أي: هذا كلام قائم بغير الله؛ ولهذا صرح بحقيقة ذلك الاتحادية- كابن عربي ونحوه ـ الذين يقولون:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه

وأهل هذا القول ـ الموافقون للسلف والأئمة ـ لا يقولون : إن الرب كان مسلوبا صفات الكمال في الأزل، وأنه كان عاجزًا عن الكلام حتى حدث له قدرة عليه، كالطفل. والذين يقولون: إن القرآن مخلوق يجعلون الكلام لغيره، فيسلبونه صفات الكمال، ويقولون : إنه لا يقدر على الكلام في الأزل، لا على كلام مخلوق ولا غيره. وهم إن لم يصرحوا بالعجز عن الكلام في الأزل فهو لازم لقولهم. والكرامية فروا من الأول، وجعلوه متكلما بكلام يقوم به ، لكن لم يجعلوه متكلما في الأزل، بل ولا قادرًا على الكلام في الحقيقة في الأزل.

والكلابية ـ ومن وافقهم من السالمية ونحوهم ـ وصفوه بالكلام في الأزل،وقالوا: إنه موصوف به أزلا وأبدًا،لكن لم يجعلوه قادرًا على الكلام،ولا متكلما بمشيئته واختياره، ولا يقدر أن يحدث شيئًا / يكون به مكلما لغيره، لكن يخلق لغيره إدراكًا بما لم يزل،كما ١٢/١٧٥ يزيل العمى عن الأعمى الذي لا يرى الشمس التي كانت ظاهرة متجلية،لا أن الشمس في نفسها تجلت وظهرت،وهذا يقوله كثير من هؤلاء في رؤيته:إنها ليست إلا مجرد خلق الإدراك،ليس هناك حجب منفصلة عن الرأى،فلا يكشف حجابا،ولا يرفع حجابًا.

والقرآن مع الحديث ومع العقل يرد على هؤلاء ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى: ٥١] ولو كان الحجاب هو عدم الرؤية لكان الوحي وإرسال الرسل من وراء حجاب، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، وفي الصحيح: «إذا دخل أهل الجنة الجنةَ نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعدًا يريد أن يُنجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُبَيِّضْ وجوهنا، ويثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة، وينجينا من النار؟». قال: «فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحب إليهم من النظر»[1] والآثار في

(١) مسلم فى الإيمان (١٨١/٢٩٧) .

ذلك كثيرة.

وأيضا، فقول الكلابية : إن الحقائق المتنوعة شيء واحد، وقول الآخرين: إن الأصوات المتضادة تجتمع في آن واحد، مما يقول أكثر العلماء العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة ، وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع.

١٢/١٧٦ / والمقصود هنا الجواب عن قول هذا القائل: فقوم إلى أنه قديم الصوت والحرف، وهم الحشوية، إن أراد بذلك قول من يقول: إن نفس الأصوات مجتمعة في الأزل ، فهذا قول من تقدم من السالمية، وغيرهم من أهل الكلام والحديث.

وأما قول القائل: «حشوية» ، فهذا اللفظ ليس له مسمى معروف لا في الشرع، ولا في اللغة، ولا في العرف العام، ولكن يذكر أن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد. وقال : كان عبد الله بن عمر حشويا، وأصل ذلك: أن كل طائفة قالت قولا تخالف به الجمهور والعامة ينسب إلى أنه قول الحشوية، أي الذين هم حشو في الناس ليسوا من المتأهلين عندهم، فالمعتزلة تسمى من أثبت القدر حشويًا، والجهمية يسمون مثبتة الصفات حشوية، والقرامطة ـ كأتباع الحاكم ـ يسمون من أوجب الصلاة والزكاة والصيام والحج حشويا.

وهذا كما أن الرافضة يسمون قول أهل السنة والجماعة قول الجمهور ، وكذلك الفلاسفة تسمى ذلك قول الجمهور، فقول الجمهور وقول العامة من جنس واحد.

فإن كان قائل ذلك يعتقد أن الخاصة لا تقوله، وإنما تقوله العامة والجمهور، فأضافه إليهم وسماهم حشوية، والطائفة تضاف تارة إلى الرجل الذي هو رأس مقالتها، كما يقال: الجهمية، والأباضية، والأزارقة، والكلابية، والأشعرية، والكرامية، ١٢/١٧٧ / ويقال في أئمة المذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وتارة تضاف إلى قولها وعملها، كما يقال: الروافض، والخوارج ، والقدرية، والمعتزلة ، ونحو ذلك، ولفظة الحشوية لا ينبني لا عن هذا ولا عن هذا.

وأما قوله :« وقوم ذهبوا إلى أنه حادث بالصوت والحرف- وهم الجهمية » فهو كلام من لا يعرف مقالات الناس؛ فإن الجهمية يقولون: إن الله لا يتكلم ، وليس له كلام، وإنما خلق شيئًا فعبر عنه، ومنهم من قال: إنه يتكلم بكلام يخلقه في غيره، وهو قول المعتزلة.

وأما الكرامية فتقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وهو متكلم به بحرف وصوت. ويقولون مع ذلك: إنه حادث قائم به، وهم ليسوا من الجهمية، بل يردون

عليهم أعظم الرد، وهم أعظم مباينة لهم من الأشعرية. ويقولون مع ذلك :إن القرآن حادث في ذات الله.

ثم من هؤلاء من يقول : إن كلام الله كله حادث ومنهم من لا يقول ذلك، وهذا القول معروف عن أبي معاذ التومني، وزهير البابي، وداود بن علي الأصبهاني، بل والبخاري صاحب الصحيح وغيره، وطوائف كثيرة يذكر عنهم هذا، فليس كل من قال: إنه حادث كان من الجهمية، ولا يقول : إنه مخلوق.

١٢/١٧٨ / وأما قوله:«وقوم نحوا إلى أنه قديم لا بصوت ولا حرف ، إلا معنى قائم بذات الله ـ وهم الأشعرية» فهذا صحيح، ولكن هذا القول أول من قاله في الإسلام عبد الله ابن كلاب؛ فإن السلف والأئمة كانوا يثبتون لله ـ تعالى ـ ما يقوم به من الصفات، والأفعال، المتعلقة بمشيئته وقدرته. والجهمية تنكر هذا وهذا، فوافق ابن كلاب السلف على القول بقيام الصفات القديمة، وأنكر أن يقوم به شيء يتعلق بمشيئته وقدرته.

وجاء أبو الحسن الأشعري بعده ـ وكان تلميذاً لأبى علي الجبائي المعتزلي ثم إنه رجع عن مقالة المعتزلة، وبين تناقضهم في مواضع كثيرة، وبالغ في مخالفتهم في مسائل القدر، والإيمان، والوعد والوعيد، حتى نسبوه بذلك إلى قول المرجئة، والجبرية والواقفة ـ وسلك في الصفات طريقة ابن كلاب. وهذا القول في القرآن هو قول ابن كلاب في الأصل، وهو قول من اتبعه كالأشعري وغيره.

وقوله : «فمن قال: إن الحرف والصوت الملفوظ بهما عين الكلام القديم فلأهل الحق فيه رأيان: رأي بتكفيره، ورأي بتبديعه»، إلى قوله:« وليعلم أن الحرف اللساني والحرف البناني كلاهما مقيد بزمام تصرفه».

١٢/١٧٩ / فيقال : أما القول بأن المداد المكتوب قديم فما علمنا قائلا معروفا قال به، وما رأينا ذلك في كتاب أحد من المصنفين، لامن أصحاب أبي حنيفة، ولا مالك ، ولا الشافعي ولا أحمد ، بل رأينا في كتب طائفة من المصنفين من أصحاب مالك، والشافعي، وأحمد، إنكار القول بأن المداد قديم، وتكذيب من نقل ذلك، وفي كلام بعضهم مايدل على أن في المصحف حرفا قديمًا ليس هو المداد.

ثم منهم من يقول:هو ظاهر فيه، ليس بحال ، ومنهم من يقول هو حال.وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن يكون ذلك هو الشكل؛ شكل الحرف وصورته، لا مادته التي هي مداده ، وهذا القول ـ أيضًا ـ باطل ، كما أن القول بأن شيئا من أصوات الآدميين قديم هو قول باطل، وهو قول قاله طائفة من أصحاب مالك، والشافعي ، وأحمد ، وجمهور

هؤلاء ينكرون هذا القول. وكلام الإمام أحمد وجمهور أصحابه في إنكار هذا القول كثير مشهور.

ولا ريب أن من قال: إن أصوات العباد قديمة فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله، كما أن من قال: إن هذا القرآن ليس هو كلام الله فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله.

ومن قال: إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، بل بعضه كلام / الله وبعضه ليس ١٢/١٨٠
كلام الله فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله. ومن قال: إن معنى آية الكرسي، وآية الدين، و﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ معنى واحد فهو مفتر مبتدع، له حكم أمثاله.

وأما التكفير، فالصواب أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ، وقصد الحق، فأخطأ لم يكفر، بل يغفر له خطؤه. ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين، فهو كافر. ومن اتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم، فهو عاص مذنب، ثم قد يكون فاسقًا، وقد تكون له حسنات ترجح على سيئاته.

فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص، فليس كل مخطئ ولا مبتدع، ولا جاهل ولا ضال، يكون كافرًا، بل ولا فاسقًا، بل ولاعاصيا، لا سيما في مثل «مسألة القرآن»، وقد غلط فيها خلق من أئمة الطوائف، المعروفين عند الناس بالعلم والدين.

وغالبهم يقصد وجها من الحق فيتبعه، ويعزب عن وجه آخر لا يحققه، فيبقى عارفًا ببعض الحق جاهلا ببعضه، بل منكرًا له.

ومن هاهنا نشأ نزاعهم، فالذين قالوا: إنه مخلوق، رأوا أن / الكلام لا يكون إلا ١٢/١٨١
بقدرة المتكلم ومشيئته، وإن كلامًا لازمًا لذات المتكلم لا يعقل؛ فإنه إن جعل معنى واحدًا كان مكابرة للعقل، وكذلك إن جعل أصواتًا أزلية، ثم ظنوا أن ما كان بقدرة الرب ومشيئته لا يكون إلا منفصلا عنه، وما انفصل عنه فهو مخلوق، ولهذا أنكروا أن يجيء، أو يأتي، أو ينزل، وغير ذلك مما جاء به الكتاب والسنة.

وآخرون وافقوهم على هذا الأصل الذي أحدثه أولئك، وهو أنه لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته، لكن رأوا أن كلامًا لا يقوم بالمتكلم لا يكون كلامًا له، فقالوا: إن كلامه قائم به.

ثم رأى فريق أن قدم الأصوات ممتنع، فجعلوا القديم هو المعنى، ثم رأوا أن تعدد المعاني القديمة ممتنع، وأنه يفضي إلى وجود معاني لا نهاية لها، فقالوا: هو معنى واحد.

ورأى فريق آخر أن كون المعاني المتنوعة معنى واحدًا ممتنع، وكون الرب لم يتكلم بحروف القرآن، بل خلقها في غيره موافقة لمن جعل الكلام لا يقوم بالمتكلم؛ فإن تلك الحروف المنظومة ـ كالقرآن العربي ـ إن قالوا: هو كلام الله لزم ألا يكون كلامه قائمًا به بل بغيره، وإن قالوا: ليس كلامًا لله لزم أن يكون كلامًا لمن خلقت فيه، فلا يكون الكلام العربي كلامًا لله، بل كلاماً لمن خلق فيه. وهذا / هو الذي أنكروه على من قال: القرآن ١٢/١٨٢
مخلوق. والذي قال إنه مخلوق، لم يقل إلا هذا، فلزمهم أن يوافقوا في الحقيقة قول من يقول: القرآن مخلوق، وإن ضموا إلى ذلك قولاً لا حقيقة له يخالف العقل والنقل، وهو إثبات معنى واحد يكون هو جميع معاني التوراة، والإنجيل ، والقرآن، لكنهم إنما قالوا ذلك فرارًا من أقوال ظنوها باطلة، فلم يقصدوا إلا الفرار عما رأوه باطلا، فوقعوا في أقوال لها لوازم تقتضي بطلانها ـ أيضًا.

فلما رأى هذا الفريق الثاني ما أجاب به هؤلاء ، قالوا: إنه حروف وأصوات، قديمة أزلية. فرد عليهم غيرهم . وقالوا : إن الأصوات متضادة في نفسها، والضدان لا يجتمعان، وأقل ما في الأمور القديمة أن تكون مجتمعة، وقالوا لهم : الأصوات مستلزمة للحركات المستلزمة للقدرة والإرادة، فلا تكون الأصوات إلا بقدرة وإرادة، وما كان كذلك لم يكن قديم العين، لكن النزاع في كونه قديم النوع. وقالوا: الأصوات هي في نفسها يمتنع بقاؤها ،وما امتنع بقاؤه امتنع قدمه، فامتنع قدم الأصوات.

وقال آخرون : إذا كان الأمر كذلك كان متكلمًا بحروف، وأصوات، حادثة بمشيئته وقدرته، قائمة بذاته ، لكن يمتنع قدم شيء من ذلك؛ لأن الحوادث لا تكون أزلية، ورأوا أن هذا القول ينجيهم من / سائر ما وقع فيه غيرهم، وليس فيه ما ينكر أولئك عليهم، إلا ١٢/١٨٣
أن يقوم بذات الرب ما يتعلق بمشيئته وقدرته.

فإن المعتزلة نفت أن يقوم به شيء من المعاني، وعبروا عن ذلك بأنه لا يقوم به شيء من الأعراض والحوادث، فسموا ما يقوم به من العلم، والقدرة ، والحياة، أعراضًا. وما يقوم به من الخلق، والإحسان والإتيان، والمجيء ، والنزول حوادث . وقالوا ـ لسلف الأمة وأئمتها وجمهورها ـ : إن قلتم: الكلام المعين لازم له، فقد قلتم : إنه تقوم به الأعراض، وإن قلتم: يتكلم باختياره وقدرته، فقد قلتم: تقوم به الحوادث.

فقال هؤلاء : كلام المعتزلة وقولهم: لا تقوم به هذه الأمور، كلام باطل، مخالف للكتاب والسنة، ولإجماع سلف الأمة، وهو ـ أيضًا ـ مخالف لصريح العقل؛ فإن إثبات عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، وحي بلا حياة ، ممتنع في صريح العقل، وكذلك إثبات خالق وعادل بلا خلق ولا عدل، وإثبات فاعل لا يقوم به فعل، وإثبات رب لا يقدر على التصرف

بنفسه، بل يكون بمنزلة الجماد سلب لصفات الكمال عنه، كما أن إثبات رب لا يعلم ولا يقدر سلب لصفات الكمال عنه.

/ قال هؤلاء : فإذا قلنا : إنه تكلم بالكلام، حروفه ومعانيه، بمشيئته وقدرته، سلمنا من هذه المحاذير، ولم يكن منا محذور شرعي ولا عقلي. ١٢/١٨٤

فقال لهم الفريق السابع: ولكن جعلتموه عاجزًا عن الكلام في الأزل، مسلوبًا للكمال، ولزمكم أن يقال: إذا كان من الأزل إلى الأبد لم يتكلم ثم تكلم، كان ذلك أمرًا حادثًا، فيحتاج إلى سبب حادث، والقول في ذلك الحادث كالقول في الأول ، فيلزم تسلسل الحوادث، فإن كان ذلك ممتنعًا بطل قولكم ، وإن كان جائزًا فقولوا : لم يزل متكلمًا إذا شاء ، كما قاله أئمة السنة وجماهير أهل الحديث، فإنكم ـ حينئذ ـ تكونون قد وصفتم ربكم بصفات الكمال أزلاً وأبدًا.

قالوا: وهذا القول خير من سائر الأقوال، مع موافقته المعقول وصحيح المنقول . فقال لهم أولئك : هذا يستلزم حوادث لا أول لها. وذلك ممتنع ، فقال لهم هؤلاء: هذا كلام مبتدع، وإنما أخذتموه عن المعتزلة لم يأت به كتاب ولا سنة، ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولا دل عليه العقل ؛ بل العقل يدل على نقيضه.

والذين قالوا هذا القول من المعتزلة ومن تبعهم من الكرامية والأشعرية، ظنوا أنهم بهذا القول يثبتون حدوث العالم، بناء على أن الأجسام لا تخلو من الأعراض المحدثة، وما لا يخلو من الحوادث فهو / محدث، وهذا القول هو الذي سلط عليهم الفلاسفة ١٢/١٨٥
الدهرية القائلين بقدم العالم؛ فإن هذا القول الذي قالوه وجعلوه مستلزمًا لحدوث العالم هو مناقض لحدوث العالم، بل هو مناقض لإثبات الصانع، فهم قصدوا نصر الإسلام بما ينافي دين الإسلام.

ولهذا كثر ذم السلف لمثل هذا الكلام، وهذا هو أصل الكلام المذموم عند سلف الأمة وأئمتها، وذلك لأن الشيء إذا كان يمكن وجوده ويمكن عدمه فلا يوجد إلا بمقتض يستلزم وجوده، وإن جاز وجوده بدون ذلك أمكن أن تكون المخلوقات ـ التي يمكن وجودها وعدمها- وجدت بلا فاعل، فلابد للممكنات من وجود واجب يحصل به وجودها، ولا تكون مع وجود المقتضى التام محتملة للوجود والعدم، بل يكون وجودها لازمًا حتمًا؛ فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وإذا شاء الرب شيئًا لم يمكن ألاّ يكون ، بل يجب كونه بمشيئة الرب- تعالى ـ المستلزمة لقدرته.

قالوا: وإذا كان كذلك، فالحادث الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه إذا حدث بدون

سبب حادث مع استواء نسبته إلى جميع الأوقات، واستواء نسبة جميع الحوادث والأوقات إلى مشيئة الرب وقدرته لزم من ذلك أن يكون قد تخصص بعض الحوادث بالحدوث، وبعض / الأزمنة بالحدوث ، من غير مخصص يقتضى ذلك ، ومن غير سبب حادث يقتضي الحدوث. ١٢/١٨٦

وهذا، مع أنه فاسد في صريح العقول، فهو يبطل ما استدلوا به على إثبات الصانع، فلابد ـ حينئذ ـ أن يكون لحدوث الحوادث سبب حادث، وحينئذ فما من حادث إلا وهو مسبوق بحادث، وحينئذ فهذا يقتضي أن الله إذا كان متكلمًا بمشيئته وقدرته، أمكن أنه لا يزال متكلمًا بمشيئته وقدرته، ولم يجز أن يصير متكلما بعد أن لم يكن متكلما بحال؛ لأن ذلك يقتضي حدوث الحادث بلا سبب حادث وهو ممتنع ، ويقتضي أنه تجدد له من صفات الكمال ما أمكن ثبوته في الأزل، وذلك ممتنع؛ وذلك لأن صفات الكمال التي يمكن اتصاف الرب بها لا يجوز أن يتوقف ثبوتها له على غيره؛ لأنه يلزم أن يكون ذلك الغيرهو المعطي له صفات الكمال، ومعطي غيره صفات الكمال أولى بأن يكون هو الرب ـ تعالى ـ ورب العالمين، الخالق ما سواه، الذي يعطيه صفات الكمال لا يكون غيره ربا له بوجه من الوجوه، سبحانه وتعالى عن ذلك.

وحينئذ فيجب اتصافه بالكلام إذا شاء أزلاً وأبدًا.

قال هؤلاء: وهذا الأصل يبطل حجة الفلاسفة الدهرية، التي / احتجوا بها على قدم العالم ، وعجزتم أنتم معاشر المعتزلة وأتباعكم ـ من المتكلمين القائلين بامتناع دوام الحوادث ـ عنها ، فإنهم ألزموكم على أصولكم؛ إذ قدرتم ثبوت موجود لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا يفعل شيئًا ، بل يمتنع منه في الأزل كل شيء يكون منه؛ من كلام أو فعل. فقالوا : إذا قدرنا وجود هذا، وأنه يبقى دائمًا أبدا، لا يتكلم ولا يفعل شيئًا، ثم تكلم وفعل، فلا بد من سبب أوجب حدوث هذا الكلام والفعل، إما حدوث قدرة أو إرادة ، أو علم أو غير ذلك من الأسباب . فأما إذا قدر حاله فيما لا يزال كحاله فيما لم يزل ، امتنع أن يتجدد له كلام، أو فعل ، أو غير فعل. ١٢/١٨٧

فهذه حجة الفلاسفة عليكم، وأنتم لم تجيبوهم إلا بالمكابرة أو بالإلزام، فالمكابرة : دعواكم حدوث الحوادث بلا حدوث سبب، بل جعلتم نفس القدرة أو الإرادة القديمة تخصص أحد المتماثلين عن المثل الآخر بلا سبب أصلا، مع أن نسبتها إلى جميع المتماثلات نسبة واحدة، وهذا مع أنه معلوم البطلان بالضرورة، فهو يسد عليكم طريق «إثبات الصانع»، فإنه مبني على أن الحوادث لابد لها من محدث، والمخصص لابد له من مخصص، والترجيح لابد له من مرجح، إذا كان المخصص أو المرجح من الممكنات، أو

المحدثات.

١٢/١٨٨ وأما الإلزام : فقولكم : إن هذا الإشكال لازم للفلاسفة ،كما هو / لازم لنا؛ فإن الحوادث إذا امتنع حدوثها عن علة تامة أزلية ـ وليس عندكم إلا العلة التامة الأزلية ـ لزم ألا يكون للحوادث محدث.

وأما نحن إذا سلكنا طريق سلف الأمة وأئمتها، فنقول لهؤلاء الفلاسفة : بل خلق الله السموات والأرض في ستة أيام، كما أخبرت به الرسل، فحدثت بأسباب حدثت قبل ذلك، وإذا قلنا : إنه لم يزل متكلما إذا شاء ـ و ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس :٨٢] كان ما يحدث حادثًا بما شاء أن يتكلم به من كلامه، لا سيما إذا قيل بنظير ذلك في إرادته ـ سبحانه وتعالى ـ وأمكننا أن نجيب الفلاسفة بجواب آخر، مركب عنا وعنكم.

فنقول لهم : وجود حوادث لا أول لها ممكن أو ممتنع؟

فإن قلتم : ممتنع، لزمكم القول بحدوث العالم، وأمكن ـ حينئذ ـ صحة قول الكرامية ونحوهم.

وإن قلتم: هو ممكن . قيل : فممكن ـ حينئذ ـ أن يكون هذا العالم حدث بسبب حادث قبله. وكذلك السبب الآخر لا إلى غاية، والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع.

١٢/١٨٩ والمقصود هنا التنبيه على أن هذه مقامات دقيقة، مشكلة ، / بسببها افترقت الأمة واختلفت، فإذا اجتهد الرجل في متابعة الرسول، والتصديق بما جاء به، وأخطأ في المواضع الدقيقة التي تشتبه على أذكياء المؤمنين، غفر الله له خطاياه؛ تحقيقًا لقوله: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ [البقرة:٢٨٦] وقد ثبت في الصحيح أن الله قال: «قد فعلتُ»(١).

وأما قول القائل:« ومن قال: كلام الله منزه عن سمات الحدوث إذ الصوت والحرف لازمهما الحدوث، فكما لذاته التنزيه عن سمات الخلق كذلك لقوله الحق » فيقال له:

لا نزاع بين المسلمين ـ بل وسائر أهل الملل وغيرهم من العقلاء ـ أن الخالق منزه عن سمات الحدوث؛ فإن قدمه ضروري، فيمتنع أن يقوم دليل على حدوثه، و« السمة» هي العلامة والدليل. ولكن منازعوك في الصوت والحرف جمهور الخلائق؛ إذ لم يوافق

(١) مسلم في الإيمان (١٢٦/ ٢٠٠) عن ابن عباس.

الكلابية على قولهم أحد من الطوائف، لا الجهمية، ولا المعتزلة، ولا الضرارية، ولا النجارية، ولا الكرامية، ولا السالمية، ولا جمهور المرجئة والشيعة، ولا جمهور أهل الحديث والفقه والتصوف ، ولا الفلاسفة؛ لا الإلهيون، ولا الطبائعيون على اختلاف أصنافهم.

وخصومهم منهم من يقول: الحروف محدثة مخلوقة في محل منفصل عن الله، كما يقولون هم ذلك ، لكن يقولون : هذا كلام الله ليس لله / كلام غيره، كما أجمع ١٢/١٩٠
المسلمون على أن هذا كلام الله، بل أجمعت الأمم على أن الكلام لا يعقل إلا كذلك.

فإن قلتم: هذا هو كلام الله، لزمكم أن يكون كلامه مخلوقًا، وإن قلتم : ليس ذلك كلام الله، خالفتم المعلوم بالاضطرار من الشرع واللغة،وإن قلتم : نسمى هذا كلام الله، وهذا كلام الله، كلاهما حقيقة بطريق الاشتراك اللفظي. قيل لكم: فإذا ثبت أن الكلام المخلوق في غيره هو كلام له حقيقة، بطل أصل حجتكم،التي احتججتم بها،حيث قلتم: الكلام لا يكون كلامًا إلا لمن قام به، ولا يكون المتكلم متكلما بكلام يحل في غيره.

وقالوا لكم ـ أيضًا ـ : إثبات المعنى الذي أثبتموه غير هذه الحروف، والأصوات يحتاج إلى إثبات وجوده، ثم إثبات قدمه، ثم إثبات حدوثه، وكل من هذه المقامات أنتم فيها منقطعون، كما هو مبسوط في موضعه، وكما اعترف بذلك فضلاء هذه المقالة.

والفريق الثاني يقول لكم : إنا نسلم لكم أن الحروف والأصوات محدثة، لكن نقول: هي كلام الله القائم بذاته، فإن قلتم : هذا يستلزم كونه محلا للحوادث، قالوا لكم: ونفس هذا من كلام المعتزلة الذي تلقيتموه عنهم ، وليس لكم على ذلك حجة ، لا عقلية ولا شرعية، / وقد اعترف فضلاؤكم بأن هذا القول يلزم جمهور الطوائف، وقال لكم ١٢/١٩١
منازعوكم: قد دل على هذا الأصل الأدلة الشرعية والعقلية.

والفريق الثالث: يقول لكم:هب أنها محدثة، أهي محدثة الأعيان أم نوعها محدث؟ فإن قلتم:إن كل فرد من أفرادها محدث لم ينفعكم. وإن قلتم: بل النوع محدث لامتناع حوادث لا تتناهى. قيل لكم: هذا مما ينازعكم فيه جمهور أهل الحديث،مع جمهور الفلاسفة،وينازعكم فيه أئمة الملل وأئمة النحل،وينازعكم فيه الأئمة من أهل التوراة والإنجيل،والقرآن، والأئمة،من الصابئة ،والفلاسفة، والمجوس وغيرهم،وإنما ابتدع هذا القول في الإسلام طائفة من أهل الكلام ، الذين ذمهم أئمة الدين ، وأعلام المسلمين، وهذا القول ليس معلومًا بالكتاب والسنة والإجماع ، ولا قاله أحد من السلف والأئمة ، وإنما هو قول مبتدع، ومبتدعه يزعم أن العقل دل عليه، ويثبت به حدوث العالم ، والعلم

بإثبات الصانع.

وهؤلاء يقولون له : العقل يدل على نقيضه، وأنه مناف مضاد لحدوث العالم، ولإثبات الصانع، وهذا مبسوط في موضعه، وإنما المقصود التنبيه على ما في هذا الكلام من موارد النزاع، ومواقع الإجماع.

/ وقول القائل : كما لذاته التنزيه عن سمات الخلق، فكذلك لقوله الحق. فهذا من ١٢/١٩٢
جنس سجع الكهان، الذي لا يقيم حقًا ولا يبطل باطلا، فهل تقول: إن كل ما وصف به الرب من الصفات يتصف به كل ما له من الكلمات، أو غيرها من الصفات؟ وإذا قيل: إن الرب تعالى إله قادر، خالق معبود، فهل يجب أن يكون شيء من كلماته وصفاته إلهًا قادرًا، خالقًا ،معبودًا؟ وهذا القول يضاهي قول النصارى، الذين قالوا: كما أن أقنوم الوجود إله، فكذلك أقنوم الكلمة والروح، فيثبتون للصفات الإلهية، التي أثبتوها للذات.

والرب ـ تعالى ـ له كلام قائم بمحل لا يوجد بغيره ، إذ لابد للكلام من محل لا يوجد الكلام بدونه، فهل يجب أن يفتقر الرب إلى محل يقوم به، كما يفتقر الكلام إلى ذلك؟ ولكن يجب تنزيه كلامه عن كل نقص وعيب؛ إذ هو المستحق للكمال في ذاته، وصفاته، وأفعاله، ويمتنع أن يخلو عن صفات الكمال من الحياة، والعلم، والقدرة، والكلام، وغير ذلك من صفات الكمال، مع أنه يتصف بها بعض مخلوقاته، فالموصوف الواجب الوجود القديم الأزلي أحق بصفات الكمال من المخلوقات، وكل كمال ثبت لمخلوق فمن الخالق استفاده، والخالق أوهبه إياه، وأعطاه فواهب الكمال، ومعطيه أحق به وأولى.

وهذا مما يعبر عنه كل قوم باصطلاحهم، حتى تقول المتفلسفة: / كل كمال ثبت ١٢/١٩٣
للمعلول فهو من كمال العلة. ومعلوم أن المخلوق الذي خلق من قبل، ولم يك شيئًا ليس له من نفسه شيء أصلا، بل كل ما له فمن خالقه ـ سبحانه وتعالى.

وأما قوله: ولتعلم أن الحرف اللساني والحرف البناني كلاهما مقيد بزمان، يصرفه المولى متكلم قبل الزمان، فتعالى كلامه عن أن تكتنفه الحدثان، فقد عرف منازعة المنازعين له في هذا ، ولم يذكر إلا مجرد الدعوى، وقد علم أن تصور الدعوى معلوم الفساد بالضرورة عند أكثر العقلاء، وأن الدليل عليها مقدمات ينازعه فيها جمهور العقلاء، وآخرها ينتهي إلى مقدمات تلقوها عن شيوخهم المعتزلة؛ فإن الكلابية والأشعرية إنما أخذوا مقدمات هذا الكلام، ومادته منهم . وقد عرف حالهم في ذلك.

وقوله: المولى متكلم قبل الزمان ، إن أراد أنه ـ سبحانه وتعالى ـ قبل السموات

والأرض ، والليل والنهار، وقبل جميع المخلوقات، فهذا حق ، لكن من أين له أن كل ما كلم به عباده، ويكلمهم به يوم القيامة، يجب أن يكون قبل جميع المخلوقات؟ ومن أين له أنه قبل خلق العالم كان مناديًا لموسى ، قائلا له: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي**﴾ [طه: ١٤].

١٢/١٩٤ / وإن أراد أنه ـ سبحانه وتعالى ـ قبل ما يوصف بالقبل فهذا ممتنع، فإنه ـ سبحانه ـ موصوف بأنه الأول قبل كل شيء، وإن أراد بذلك أن الزمان مقدار الفعل والحركة، وأن ذلك ممتنع في الأزل ، فقد عرف أن أئمة الملل والنحل ينازعونه في هذا، مع اتفاق أهل الملل على أن الله خالق السموات والأرض في ستة أيام، وقوله: إن الحرف والصوت أداتان يعبر بهما عن المعنى القائم بذات الله، كما يعبر الإنسان عما قام به من الطلب؛ تارة بالبنان، وتارة باللسان، وتارة بالرأس عند طلب الرواح، وعند طلب الإتيان ـ فهذا مذهب الحق، ومركب الصدق .

فيقال له : هذا عليه اعتراضات:

أحدها : أن يقال: ما ذلك المعنى القائم بالذات؟ أهو واحد كما يقوله الأشعري، وهو عنده مدلول التوراة ، والإنجيل ، والقرآن ومدلول آية الكرسي والدَّيْن، ومدلول سورة الإخلاص وسورة الكوثر؟ أم هو معان متعددة؟ فإن قال بالأول، كان فساده معلومًا بالاضطرار. ثم يقال: التصديق فرع التصور، و نحن لا نتصور هذا ، فبين لنا معناه، ثم تكلم على إثباته، فإن قال: هو نظير المعاني الموجودة فينا كان هذا الكلام بعد النزول عما يحتمله من التشبيه والتمثيل باطلا؛ لأن الذي فينا معان متعددة متنوعة، وإما معنى واحد هو أمر بكل مأمور به، وخبر عن كل مخبر عنه، فهذا غير متصور.

١٢/١٩٥ / **الثاني**: أن يقال: هب أنه متصور. فما الدليل على ثبوته؟ وما الدليل على قدمه؟.

الثالث: أن يقال: قولك :الصوت والحرف عبارة عنه، أتعنى به الأصوات المسموعة من القراء، أو الحروف الموجودة في التلاوة والمصاحف ، وإما حروفًا وأصواتًا غير هذه ؟ فإن قلت بالأول ، كان باطلا من وجوه:

أحدها : أنه كل من أجاد القراءة عبر عما في نفس الله، من غير أن يكون الله عبر عما في نفسه، فيكون المخلوق أقدر من الخالق.

الثاني: أن كثيرًا من القراء ـ أو أكثرهم ـ لا يفقهون أكثر معاني القرآن، والتعبير عما في نفس المعبر فرع على معرفته، فمن لم يفهم جميع معاني القرآن ـ كلام الله ـ فكيف يعبر

عن تلك المعاني؟!

الثالث: أن الناس لا يفهمون معاني القرآن، إلا بدلالة ألفاظ القرآن على معانيه، فإذا سمعوا ألفاظه وتدبروه كان اللفظ لهم دليلا على المعاني، والمستدل باللفظ على المعنى الذي أراده المتكلم يمتنع أن يكون هو المعبر باللفظ عن المعنى؛ فإن المعبر باللفظ عن المعنى يعرف المعنى أولا، / ثم يدل غيره عليه بالعبارة، والناس في القرآن على ضد هذه الحال، ١٢/١٩٦
فيمتنع أن يكونوا هم المعبرين به.

الرابع: أن كل واحد منهم يعلم أنه تعلم القرآن العربي من غيره، وأنه ليس له فيه إلا الحفظ، والتبليغ، والأداء، بل يعلم أنه إذا حفظ خطب الخطباء، وشعر الشعراء ، لم يكن هو المعبر عما في أنفسهم بذلك الكلام، بل يكون الكلام كلامهم، وهو قد حفظه ، وأداه ، وبلغه . فكيف بكلام رب العالمين؟!

الخامس : أن كل واحد يعلم بالاضطرار أن نفس القرآن العربي كان موجودًا قبل وجود كل القراء. وأن الناس إنما تلقوه عن محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

و بالجملة ، فالدلالة على فساد هذا القول أكثر من أن تحصر.

وإن قلت: بل الحروف والأصوات المعبر بها عن المعاني التي أرادها الله من حروف وأصوات كانت موجودة قبل وجود القراء، ولكن كل من القراء حفظ ذلك النظم العربي، الذي كان موجودًا قبله، قيل لك: فحينئذ قد كان ثَمَّ حروف وأصوات غير هذه الأصوات المسموعة من القراء، وغير المداد المكتوب في المصاحف، وهذا هو / الحق الذي اتفق عليه ١٢/١٩٧
جميع الخلق.

فقول القائل : إنه ما ثم إلا المعنى القائم بالذات، أو هذه الحروف والأصوات ليس بحق، ويقال له حينئذ : فتلك الحروف والأصوات أهي من كلام الله الذي تكلم به؟ أم هي مخلوقة خلقها في غيره؟ فإن قلت : هي من كلام الله ـ تعالى ـ لزمك ما فررت منه، حيث أقررت أن لله كلامًا هو حروف وأصوات، كما يقوله جمهور المسلمين. وإن قلت: ليست كلامًا لله، فهذه أولى من أن تكون كلامًا لله. وحينئذ فلا يكون هذا القرآن كلام الله، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام.

وأما قوله: من قال: لفظي عين كلام الله، فقد انسلخ عن ربقة العقل، وغرق في بحر العماية والجهل . فيقال : قول القائل: لفظي عين كلام الله، كلام مجمل؛ فإن «اللفظ» في الأصل مصدر لفظ يلفظ لفظا ، كما أن «التلاوة، والقراءة» في الأصل مصدر تلا يتلو ، وقرأ يقرأ ، ويعبر باللفظ والتلاوة، والقراءة عن نفس الكلام الملفوظ

به، المتلو المقروء.

فإن الناس إذا قالوا : اللفظ يدل على المعنى، لم يريدوا باللفظ المصدر، بل يريدون به الملفوظ به، وإذا قالوا لمن سمعوه يتكلم: هذه ألفاظ حسنة، أرادوا به ما يلفظه، كما قال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن / قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨] يراد باللفظ نفس الفعل، وقد يراد به نفس القول الذي لفظه اللافظ. وهذا كـ «القرآن» قد يراد به المصدر ، وقد يراد به الكلام المقروء، وقال تعالى:﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ . فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة:١٧، ١٨] والقرآن هنا مصدر ، كما في الآية عن ابن عباس، قال: علينا أن نجمعه في صدرك، ثم أن تقرأه بلسانك، فإذا قرأه جبريل فاستمع لقراءته، ثم إن علينا أن نبينه. ١٢/١٩٨

وقد يراد بـ «القرآن» نفس الكلام المقروء، كما قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا﴾ [الأعراف:٢٠٤] ، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء:٩]، وقال تعالى: ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [الحشر:٢١]، وقال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [الإسراء:٨٨] ونظائره كثيرة.

وإذا كان كذلك، فقول القائل: لفظي هو عين كلام الله، إن أراد به المصدر فقد أخطأ؛ فإن نفس حركاته ليست هي كلام الله، وهذا لا يقوله أحد يفهم ما يقول.

وإن أراد الثاني : كان المعنى أن هذا القرآن الذي أتلوه هو عين كلام الله، وهذا هو الذي يقصده الناس، إذا قالوا: الذي يقرأ / القراء عين كلام الله، وهذا الذي نسمعه من القراء عين كلام الله، وهذا الذي يقرأ في الصلاة عين كلام الله، لا يقصد أحد أن يجعل حركات العباد نفس كلامه. ١٢/١٩٩

ثم إذا قال القائل هذا فقد وافق قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:٦]، بل قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله لا كلام غيره، تارة يسمع منه كما سمعه موسى بن عمران، وتارة يسمع من المتلقين عنه كما سمعه الصحابة من الرسول، فهذا الذي نسمعه هو كلام الله، متلقى عنه مسموعًا من المبلغ عنه، قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام:١٩]، وقال تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال تعالى:﴿لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن:٢٨] . و الناس يعلمون أن الكلام كلام من قاله آمرًا

بأمره، مخبرًا بخبره، مبتدئًا به، لا كلام من بلغه عن غيره وأداه.

فالناس يقرؤون القرآن، وليس هو كلامهم، ولكنه كلام يقرؤونه بأفعالهم وأصواتهم، وإذا كان كلام النبي ﷺ وكلام غيره إذا رواه الناس عنه، وبلغوه وقرؤوه، فهو كلام النبي ﷺ، وغيره من المتكلمين بذلك الكلام، والنبي / ﷺ تكلم بلفظه، ونظمه، ومعناه، ١٢/٢٠٠ وتكلم به بحروف وأصوات، مع أن أصوات الرواة ليست صوت النبي ﷺ، فالقرآن إذا قرأه الناس وبلغوه بأصواتهم وأفعالهم، كان أولى بأن يكون كلام الله، وإن كانوا لم يسمعوه من الله، بل من الخلق.

ومما ينبغي أن يعلم: أن قول الله ورسوله والمؤمنين: أن هذا كلام الله، بل قول الناس لما بلغ من كلام المخلوقين أن هذا كلام فلان حق، كما اتفق على ذلك الناس، لكن عرضت شبهة لكثير من المتنطعين، فلم يفرقوا بين ما إذا سمع كلام المتكلم به، وبين ما إذا سمع من غيره، فظنوا أنه إذا قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] كان بمنزلة سماع موسي كلام الله.

فقالت طائفة: المسموع أصوات العباد، وكلام الله ليس هو أصوات العباد، فلا يكون المسموع كلام الله.

وقالت طائفة: بل هذا كلام الله، وهذا مخلوق، فكلام الله مخلوق.

وقالت طائفة: بل هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، فهذا غير مخلوق.

/ وهذا إذا أطلقوه «مجملاً» فهو حق، لكن قال بعضهم: هذا لفظي أو تلاوتي أو ١٢/٢٠١ صوتي؛ فلفظي أو تلاوتي أو صوتي غير مخلوق، فضلوا كما ضل غيرهم، ولو اهتدوا لعلموا أنا إذا قلنا: هذا كلام الله، فلم نشر إليه بما امتاز قارئ عن قارئ، إذا كان من المعلوم أنه ما يسمع من كل قارئ فهو كلام الله، مع العلم بأن صوت هذا القارئ ليس هو صوت هذا القارئ، فقد اتحد من جهة كونه كلام الله، واختلف من جهة أصوات القراء، وهو كلام الله باعتبار الحقيقة المتحدة، لا باعتبار ما اختلف فيه أحوال القراء.

وهذا لأن الكلام إنما يقصد به لفظه ومعناه، ولفظه هوالحروف المقروءة المنظومة. وإن كانت الحروف أصواتًا مقطعة، أو هي أطراف الأصوات المقطعة، فهي من الكلام باعتبار صورتها الخاصة من التقطيع والتأليف، لا باعتبار المادة الصوتية التي يشترك فيها جميع الصائتين، ولهذا ما كان في الكلام من بلاغة وبيان، وحسن تأليف ونظم، وكمال معان وغير ذلك، فهو للمتكلم بلفظه ومعناه، ليس هو لمجرد صفات الذي بلغه وأداه.

وأما قول القائل: من قال: إن مذهب جهم بن صفوان هو مذهب الأشعري أو قريب أو سواء معه، فهو جاهل بمذهب الفريقين؛ إذ الجهمية / قائلون بخلق القرآن، وبخلق جميع...[1]. ١٢/٢٠٢

والأشعري يقول بقدم القرآن ، وأن كلام الإنسان مخلوق للرحمن، فوضح للبيب كل من المذاهب الثلاثة.

فيقال: لا ريب أن قول ابن كُلاَّب والأشعري ـ ونحوهما من المثبتة للصفات ـ ليس هو قول الجهمية، بل ولا المعتزلة ،بل هؤلاء لهم مصنفات في الرد على الجهمية والمعتزلة، وبيان تضليل من نفاها، بل هم تارة يكفرون الجهمية والمعتزلة، وتارة يضللونهم، لا سيما والجهم هو أعظم الناس نفيا للصفات، بل وللأسماء الحسنى. قوله من جنس قول الباطنية القرامطة، حتى ذكروا عنه أنه لا يسمى الله شيئًا، ولا غير ذلك من الأسماء التي يسمى بها المخلوق؛ لأن ذلك ـ بزعمه ـ من التشبيه الممتنع، وهذا قول القرامطة الباطنية.

وحكى عنه أنه لا يسميه إلا « قادرًا فاعلا» ؛ لأن العبد عنده ليس بقادر ولا فاعل؛ إذ كان هو رأس المجبرة، وقوله في الإيمان شر من قول المرجئة ؛ فإنه لا يجعل الإيمان إلا مجرد تصديق القلب. وابن كلاب ـ إمام الأشعرية ـ أكثر مخالفة لجهم، وأقرب إلى السلف / من الأشعري نفسه، والأشعري أقرب إلى السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني. والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلى السلف من أبي المعالي وأتباعه؛ فإن هؤلاء نفوا الصفات؛ كالاستواء، والوجه ، واليدين. ١٢/٢٠٣

ثم اختلفوا ، هل تتأول أو تفوض ؟ على قولين أو طريقين، فأول قولي أبي المعالي هو تأويلها، كما ذكر ذلك في « الإرشاد» وآخر قوليه تحريم التأويل ذكر ذلك في «الرسالة النظامية» ، واستدل بإجماع السلف على أن التأويل ليس بسائغ ولا واجب.

وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه ، فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفي الرد على من يتأولها، كمن يقول : استوى بمعنى استولى. وهذا مذكور في كتبه كلها، كـ «الموجز الكبير» و« المقالات الصغيرة، والكبيرة » ،و«الإبانة» وغير ذلك. وهكذا نقل سائر الناس عنه، حتى المتأخرون، كالرازي والآمدي ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية ، ولا يحكون عنه في ذلك قولين.

فمن قال : إن الأشعري كان ينفيها، وإن له في تأويلها قولين، فقد افترى عليه، ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي ونحوه ؛ فإن هؤلاء أدخلوا في

(١) بياض بالأصل.

مذهبه أشياء من أصول المعتزلة.

/ والأشعري ابتلى بطائفتين؛ طائفة تبغضه، و طائفة تحبه، كل منهما يكذب عليه ١٢/٢٠٤
ويقول: إنما صنف هذه الكتب تَقِيَّةً، وإظهارا لموافقة أهل الحديث والسنة، من الحنبلية وغيرهم. وهذا كذب على الرجل ؛ فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحد من خواص أصحابه، ولا غيرهم عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته؛ فدعوى المدعى أنه كان يبطن خلاف ما يظهر دعوى مردودة شرعًا وعقلاً، بل من تدبر كلامه في هذا الباب ـ في مواضع ـ تبين له قطعًا أنه كان ينصر ما أظهره، ولكن الذين يحبونه ويخالفونه في إثبات الصفات الخبرية يقصدون نفي ذلك عنه، لئلا يقال: إنهم خالفوه، مع كون ما ذهبوا إليه من السنة، قد اقتدوا فيه بحجته التي على ذكرها يعولون ، وعليها يعتمدون.

والفريق الآخر دفعوا عنه ؛ لكونهم رأوا المنتسبين إليه لا يظهرون إلا خلاف هذا القول، ولكونهم اتهموه بالتقية، وليس كذلك، بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنة، التي خالفهم فيها المعتزلة ؛كمسألة «الرؤية» و «الكلام» وإثبات «الصفات» ونحو ذلك ، لكن كانت خبرته بالكلام خبرة مفصلة، وخبرته بالسنة خبرة مجملة فلذلك وافق المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السنة، واعتقد أنه يمكنه الجمع بين تلك الأصول ، وبين الانتصار / للسنة ، كما فعل في مسألة الرؤية والكلام، والصفات ١٢/٢٠٥
الخبرية وغير ذلك.

والمخالفون له من أهل السنة والحديث، ومن المعتزلة والفلاسفة يقولون: إنه متناقض، وإن ما وافق فيه المعتزلة يناقض ما وافق فيه أهل السنة، كما أن المعتزلة يتناقضون فيما نصروا فيه دين الإسلام، فإنهم بنوا كثيرًا من الحجج على أصول تناقض كثيرًا من دين الإسلام، بل جمهور المخالفين للأشعري من المثبتة والنفاة يقولون : إن ما قاله في «مسألة الرؤية والكلام» معلوم الفساد بضرورة العقل .

ولهذا يقول أتباعه: إنه لم يوافقنا أحد من الطوائف على قولنا في «مسألة الرؤية ، والكلام» فلما كان في كلامه شَوْبٌ [1] من هذا وشوب من هذا، صار يقول من يقول: إن فيه نوعا من التجهم. وأما من قال: إن قوله قول جهم، فقد قال الباطل . ومن قال: إنه ليس فيه شيء من قول جهم، فقد قال الباطل، والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتنزيل الناس منازلهم.

---

(١) أي : خلْط. انظر : المصباح المنير، مادة «شوب».

وقول جهم هو النفي المحض لصفات الله ـ تعالى ـ وهو حقيقة قول القرامطة الباطنية، ومنحرفي المتفلسفة ؛ كالفارابي وابن سينا. وأما مقتصدة الفلاسفة كأبي البركات صاحب «المعتبر» ، وابن رشد الحفيد ـ ففي قولهم من الإثبات ما هو خير من قول جهم؛
١٢/٢٠٦ فإن المشهور عنهم إثبات الأسماء / الحسنى، وإثبات أحكام الصفات، ففي الجملة قولهم خير من قول جهم، وقول ضرار بن عمرو الكوفي خير من قولهم.

وأما ابن كلاب والقلانسي والأشعري فليسوا من هذا الباب، بل هؤلاء معروفون بالصفاتية، مشهورون بمذهب الإثبات؛ لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية، وما يقول الناس : إنه يلزمهم بسببه التناقض، وأنهم جمعوا بين الضدين، وأنهم قالوا ما لا يعقل، ويجعلونهم مذبذبين لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، فهذا وجه من يجعل فى قولهم شيئًا من أقوال الجهمية، كما أن الائمة ـ كأحمد وغيره ـ كانوا يقولون: افترقت الجهمية على ثلاث فرق : فرقة يقولون: القرآن مخلوق. وفرقة تقف ولا تقول : مخلوق ولا غير مخلوق. وفرقة تقول : ألفاظنا بالقرآن مخلوقة.

ومن المعلوم أنهم إنما أرادوا بذلك افتراقهم في «مسألة القرآن» خاصة، وإلا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات والرؤية، والاستواء على العرش. وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل ؛ أي أنه وافق الجهمية، فيها ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول.

ولهذا عامة كلام أحمد إنما هو يجهم اللفظية ، لا يكاد يطلق القول بتكفيرهم كما يطلقه بتكفير المخلوقية ، وقد نسب إلى هذا القول غير واحد من المعروفين بالسنة
١٢/٢٠٧ والحديث؛ كالحسين الكرابيسي ، ونعيم / بن حماد الخزاعي ، والبويطي ، والحارث المحاسبي ، ومن الناس من نسب إليه البخاري.

والقول بأن «اللفظ غير مخلوق» نسب إلى محمد بن يحيى الذهلي وأبي حاتم الرازي، بل وبعض الناس ينسبه إلى أبي زُرْعَة أيضًا ، ويقول : إنه هو وأبو حاتم هجرا البخاري لما هجره محمد بن يحيى الذهلي ، والقصة في ذلك مشهورة.

وبعد موت أحمد وقع بين بعض أصحابه وبعضهم، وبين طوائف من غيرهم بهذا السبب، وكان أهل الثَّغْر مع محمد بن داود، والمِصِّيصي شيخ أبي داود ،يقولون بهذا. فلما ولى صالح بن أحمد قضاء الثغر: طلب منه أبو بكر المروزي أن يظهر لأهل الثغر «مسألة أبي طالب» فإنه قد شهدها صالح وعبد الله أبناء أحمد، والمروزي، وفوران، وغيرهم. وصنف المروزي كتابًا في الإنكار على من قال: إن لفظي بالقرآن غير مخلوق، وأرسل في ذلك إلى العلماء بمكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وخراسان وغيرهم؛

فوافقوه، وقد ذكر ذلك أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» وبسط القول في ذلك.

ومع هذا فطوائف من المنتسبين إلى السنة، وإلى أتباع أحمد، كأبي عبد الله بن مَنْدَه، وأبن نصر السِّجْزي ، وأبي إسماعيل الأنصاري / وأبي العلاء الهمداني وغيرهم يقولون: ١٢/٢٠٨
لفظنا بالقرآن غير مخلوق . ويقولون : إن هذا قول أحمد ، ويكذِّبون ـ أو منهم من يكذب ـ برواية أبي طالب ، ويقولون : إنها مفتعلة عليه، أو يقولون: رجع عن ذلك، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزي، في كتابه « الإبانة» المشهور.

وليس الأمر كما قاله هؤلاء ؛ فإن أعلم الناس بأحمد وأخص الناس وأصدق الناس في النقل عنه، هم الذين رووا ذلك عنه، ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق، الذين هم أخص به. وأعظم ما وقعت فتنة«اللفظ» بخراسان ، وتُعُصِّب فيها على البخاري ـ مع جلالته وإمامته ـ وإن كان الذين قاموا عليه أيضًا أئمة أجلاء، فالبخاري ـ رضي الله عنه ـ من أجل الناس.

وإذا حسن قصدهم، واجتهد هو وهم، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه أو منهم بعض الغلط والخطأ فالله يغفر لهم كلهم، لكن من الجهال من لا يدري كيف وقعت الأمور، حتى رأيت بخط بعض الشيوخ الذين لهم علم ودين، يقول: مات البخاري بقرية خَرْتَنْك، فأرسل أحمد إلى أهل القرية يأمرهم ألا يصلوا عليه لأجل قوله في «مسألة اللفظ» ، وهذا من أبين الكذب على أحمد والبخاري، وكاذبه جاهل بحالهما. فإن البخاري ـ رضي الله عنه ـ توفى سنة ست وخمسين، بعد موت أحمد بخمس عشرة / سنة، فإن أحمد توفى سنة إحدى وأربعين ، وكان أحمد ١٢/٢٠٩
مكرما للبخاري معظما، وأما تعظيم البخاري وأمثاله لأحمد فهذا أظهر من أن يذكر.

والبخاري ذكر في كتابه في «خلق الأفعال» أن كلتا الطائفتين لا تفهم كلام أحمد. ومن الطائفة الأخرى المنتسبة إلى السنة، وأتباع أحمد؛ أبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي، وغيرهما ممن يقول: إنهم متبعون لأحمد ، وأن قولهم في «مسألة اللفظ» موافق لقول أحمد. ووقع بين ابن منده وأبي نعيم بسبب ذلك مشاجرة ، حتى صنف أبو نعيم كتابه في « الرد على الحروفية الحلولية» ، وصنف أبو عبد الله كتابه في الرد على «اللفظية».

والمنتصرون للسنة ـ من أهل الكلام والفقه؛ كالأشعري ، والقاضي أبي بكر بن الطيب، والقاضي أبي يعلى وغيرهم ـ يوافقون أحمد على الإنكار على الطائفتين، على من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، وعلى من يقول : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، ولكن يجعلون سبب الكراهة كون القرآن لا يلفظ ؛ لأن اللفظ الطرح والرمي.

ثم هؤلاء منهم من ينكر تكلم الله بالصوت. ومنهم من يقر بذلك، بل منهم من يقول: إن الصوت المسموع هو الصوت القديم، وينكرون مع ذلك على من يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق ، لظنهم أن الكراهة / في ذلك لما فيه من الطرح والرمي ، وليس ١٢/٢١٠
الأمر على ما ظنوه؛ فإن الإمام أحمد وغيره من الأئمة لم ينكروا قول القائل : لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق لكون اللفظ الطرح؛ فإنه لو كان كذلك لما أنكروا إلا مجرد ما يتصرف من حروف لفظ يلفظ، وليس كذلك، بل أنكروا على من قال: التلاوة والقراءة مخلوقة، وعلى من قال: تلاوتي وقراءتي غير مخلوقة، مع جواز قول المسلمين: قرأت القرآن وتلوته.

وأيضًا ، فإنه يجوز أن يقال: لفظت الكلام وتلفظت به، كما قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، ولكن الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة قالوا: من قال: لفظي بالقرآن وتلاوتي أو قراءتي مخلوقة فهو جهمي. ومن قال : إنه غير مخلوق فهو مبتدع؛ لأن «اللفظ» و«التلاوة» و «القراءة» يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظًا، ومصدر قرأ يقرأ قراءة، وتلا يتلو تلاوة، ومسمى المصدر هو فعل العبد وحركاته، ليس هو بقديم باتفاق سلف الأمة وأئمتها، حتى القدرية القائلون بأن أفعال العباد غير مخلوقة. يقولون: إن ذلك ليس بقديم . ويقولون: إنه مخلوق لله.

والسلف والأئمة ـ كحماد بن زيد ، والمعتمر بن سليمان، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل وغيرهم ـ أنكروا على من قال: إن / أقوال العباد وأفعالهم غير ١٢/٢١١
مخلوقة، وقال يحيى بن سعيد: ما زلت أسمع أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة، وقال بعض هؤلاء : من قال : إن هذا غير مخلوق ، فهو بمنزلة من قال : إن سماء الله وأرضه غير مخلوقة.

وقد يراد بالتلاوة والقرآن واللفظ نفس القرآن، الذي أنزله الله على نبيه محمد ﷺ، الذي هو كلام الله. ومن قال: إن كلام الله الذي أنزله على نبيه مخلوق فهو جهمي؛ ولهذا قال أحمد وغيره من السلف: القرآن كلام الله حيث تصرف غير مخلوق، ولم يقل أحد من السلف والأئمة : إن أصوات العباد بالقرآن غير مخلوقة أو قديمة ، ولا قال ـ أيضًا ـ أحد منهم : إن المداد الذي يكتب به القرآن قديم، أو غير مخلوق . فمن قال : إن شيئًا من أصوات العباد ، أو أفعالهم أو حركاتهم، أو مدادهم قديم، أو غير مخلوق، فهو مبتدع ضال، مخالف لإجماع السلف والأئمة.

وقد بدع أحمد بن حنبل من هو أحسن حالا من هؤلاء، وأمر بهجرهم إن لم يرجعوا عن بدعتهم.

و«مسألة القرآن» قد كثر فيها اضطراب الناس، حتى قال بعضهم: مسألة الكلام حيرت عقول الأنام، وغالبهم يقصدون وجها من / الحق ،ويعزب عنهم وجه آخر، وكلام الأئمة ١٢/٢١٢
من أشد الكلام، كأحمد بن حنبل ومن قبله من أئمة المسلمين، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق؛ مثل سعيد بن المسيَّب، وعلى بن الحسين،وعلقمة، والأسود،والحسن البصري، وابن سيرين، وغيرهم من التابعين، ومثل مالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة، وأبي حنيفة ، وابن أبي ليلى، وشريك ، وأمثالهم من تابعي التابعين، ومثل الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي عبيد، وأمثالهم من أتباع تابعي التابعين.

وهم أئمة أهل القرون الثلاثة، الذين دخلوا في ثناء النبي ﷺ ؛ حيث قال: «خير القرون القَرْن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» (١).

ومن تدبر كلام أئمة المسلمين في هذا الباب وغيرهم وجده أشد الكلام المطابق لصريح المعقول ، وصحيح المنقول .

وهذه الجملة لا تحتمل البسط هنا، فقد بسطت في غير هذا الموضع، وبين أن «الكلام المذموم» الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، المخالف لصحيح المنقول، وصريح المعقول؛ وأن ما ثبت بالأدلة القطعية لا يتعارض ولا يتناقض أصلا ، فلا يتعارض دليلان يقينيان أصلا، سواء كانا عقليين / أو سمعيين، أو كان أحدهما عقليًا والآخر سمعيا ،ومن ظن ١٢/٢١٣
أنهما يتعارضان كان ذلك خطأ منه؛ لاعتقاده في أحدهما أنه يقينيٌّ، ولا يكون كذلك ولا سيما إذا كانا جميعًا غير يقينيين.

واختلاف الناس في هذا الباب وغيره كثير منه يكون « اختلاف تنوع» مثل أن يقصد هذا حقًا فيما يثبته، والآخر يقصد حقًا فيما نقضه، وكلاهما صادق. لكن يظنان أن بينهما نزاعًا معنويًا، ولا يكون الأمر كذلك ، وكثير من النزاع يعود إلى إطلاقات لفظية، لا إلى معان عقلية، وأحسن الناس طريقة من كان إطلاقه موافقًا للإطلاقات الشرعية، والمعاني التي يقصدها معان صحيحة، تطابق الشرع والعقل. . .(٢).

وأصل منشأ نزاع المسلمين في هذا الباب : أن المتكلمين ـ من الجهمية ، والمعتزلة، ومن اتبعهم ـ سلكوا في إثبات حدوث العالم،وإثبات الصانع طريقًا مبتدعة في الشرع،

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥١ ، ٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٥/ ٢١٥) .
(٢) بياض بالأصل .

مضطربة في العقل، وأوجبوها، وزعموا أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بها، وتلك الطريق فيها مقدمات مجملة ، لها نتائج مجملة، فغلط كثير من سالكيها في مقصود الشارع ، ومقتضى العقل، فلم يفهموا ما جاءت به النصوص النبوية، ولم يحرروا ما اقتضته الدلائل العقلية ، وذلك أنهم قالوا: لا يمكن معرفة / الصانع إلا بإثبات حدوث العالم، ولا يمكن ١٢/٢١٤
إثبات حدوث العالم إلا بإثبات حدوث الأجسام.

قالوا: والطريق إلى ذلك هو الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث ما قامت به الأعراض، فمنهم من استدل بالحركة والسكون فقط، ومنهم من احتج بالأكوان التي هي عندهم الاجتماع والافتراق، والحركة والسكون ، ومنهم من احتج بالأعراض مطلقًا، ومبنى الدليل على أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها.

فيقول لهم المعارضون ـ من أهل الملل وغيرهم القائلون بأن السموات والأرض محدثة عن عدم، والقائلون بأن الأفلاك قديمة أزلية ـ: حدوث الحوادث بعد أن لم تكن أمر حادث، فلابد له من سبب حادث، وإلا لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح.

وقال لهم القائلون بحدوث الأفلاك ـ من أهل الملل وغيرهم : أنتم أثبتم حدوث العالم بطريق ، وحدوث العالم لا يتم إلا مع نقيض ما أثبتموه. فما جعلتموه دليلا على حدوث العالم لا يدل على حدوثه، بل ولا يستلزم حدوثه. والدليل لابد أن يكون مستلزمًا المدلول؛ بحيث يلزم من تحقق الدليل تحقق المدلول، بل هو مناف لحدوث العالم مناقض له، وهو يقتضى امتناع حدوث العالم، بل امتناع حدوث / شيء من الأشياء، وهذا يقتضي ١٢/٢١٥
بطلانه في نفسه، وإنه لو صح لم يدل إلا على نقيض المطلوب. ونقيض ما يقوله كل عاقل.

فإن كل عاقل يعلم حدوث الحوادث في الجملة ، سواء قيل بقدم الأفلاك أم لم يُقل بذلك؛ وذلك أن مبنى دليلكم على أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وأن الإرادة الأزلية ـ التي نسبتها إلى جميع المرادات على السواء ـ رجحت مرادًا على مراد بلا مرجح، غير المرجح الذي نسبته إلى جميع المرجحات نسبة واحدة لا يتفاضل.

ومن المعلوم أن القول بترجيح وجود الممكن على عدمه بلا مرجح،أو ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بلا سبب يقتضى ذلك باطل في بديهة العقل .ولو قيل: إن ذلك صحيح لبطل الدليل الذي يستدل به على ثبوت الصانع،وحدوث العالم؛فإن مبنى الدليل على أن المحدَث لابد له من محدِث،وذلك يستلزم أن ترجيح الحدوث على العدم لابد له من مرجح ، ولابد أن يكون المحدث المرجح قد حدث منه ما يستلزم وجود المحدث ، الذي جعله موجودًا، وإذا لم يلزم وجوده كان وجوده جائزًا ممكنًا، فكان محتملا للوجود

والعدم.

١٢/٢١٦ فترجيح الوجود على العدم لابد له من مرجح محدث له، فكل / ما أمكن حدوثه إن لم يحصل له ما يستلزم حدوثه لم يحصل ، فما شاء الله كان لا محالة ووجب وجوده بمشيئة الله، وما لم يشأ لم يكن، بل يمتنع وجوده مع عدم مشيئة الله ـ تعالى ـ له، فما شاء الله حدوثه كان لازم الحدوث ، واجب الحدوث بمشيئة الله لا بنفسه ، وما لم يشأ حدوثه كان ممتنع الحدوث ، لازم العدم ، واجب العدم؛ لأنه لم توجد مشيئة الله المستلزمة لحدوثه.

ثم إن الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم العالم قالوا: ما ذكرتموه من الدليل لا يدل على الحدوث، بل يقتضى عدم الحدوث؛ لأن حدوث الحوادث بعد أن لم تكن عن ذات لم تزل معطلة من الفعل باطل، فيكون العالم قديمًا، وعبروا عن ذلك بأن جميع الأمور المعتبرة في كونه فاعلا إن وجدت في الأزل لزم وجود الفعل في الأزل ، وإلا لزم تخلف المقتضى عن المقتضى التام.

وحينئذ ، فإذا وجدت بعد ذلك لزم الترجيح بلا مرجح، وإن لم توجد في الأزل فوجودها بعد ذلك أمر حادث، فيقتضى أمرًا حادثًا، وإلا لزم الحدوث بلا محدث، وحينئذ فيلزم تسلسل الحوادث، فإن القول في هذا الحادث كالقول في غيره. وهذا مما تنكره المعتزلة وموافقوهم المتكلمون. قالوا: فأنتم بين أمرين : إما إثبات التسلسل في الحوادث، وإما إثبات الترجيح بلا مرجح، وكلاهما ممتنع عندكم .

١٢/٢١٧ / ثم زعم هؤلاء الفلاسفة أن العالم قديم بناء على هذه الحجة ، ومن سلك سبيل السلف والأئمة أثبت ما أثبتته الرسل من حدوث العالم بالدليل العقلي، الذي لا يحتمل النقيض ، وبيّن خطأ المتكلمين من المعتزلة ونحوهم ، الذين خالفوا السلف والأئمة بابتداع بدعة مخالفة للشرع والعقل، وبين أن ضلال الفلاسفة ـ القائلين بقدم العالم، ومخالفتهم العقل، والشرع ـ أعظم من ضلال أولئك ، وبين أن الاستدلال على حدوث العالم لا يحتاج إلى الطريق التي سلكها أولئك المتكلمون، بل يمكن إثبات حدوثه بطرق أخرى عقلية صحيحة، لا يعارضها عقل صريح، ولا نقل صحيح، وثبت بذلك أن ما سوى الله فإنه محدث، كائن بعد أن لم يكن، سواء سمى جسمًا أو عقلاً أو نفسًا أو غير ذلك.

فإن أولئك المتكلمين من المعتزلة وأتباعهم، لما لم يكن في حجتهم إلا إثبات حدوث أجسام العالم، قالت الفلاسفة ومن وافقهم من المتأخرين ـ كالشهرستاني ، والرازي،

والآمدي وغيرهم : إنكم لم تقيموا دليلا على نفي ما سوى الأجسام . وحينئذ ، فإثبات حدوث أجسام العالم لا يقتضي حدوث ما سوى الله، إن لم تثبتوا أن كل ما سواه جسم، وأنتم لم تثبتوا ذلك؛ ولهذا صار بعض المتأخرين ـ كالأرموي ومن وافقه من أهل مصر ، كأبي عبد الله القشيري ـ إلى أن أجسام العالم محدثة، وأما العقول والنفوس فتوقفوا عن حدوثها، وقالوا بقدمها.

١٢/٢١٨ / وإن كان حقيقة قولهم أنه موجب بالذات لها ، وأنه محدث للأجسام بسبب حدوث بعض التصورات ، والإرادات ، التي تحدث للنفوس ، فيصير ذلك سببًا لحدوث الأجسام ، وهذا القول كما أنه معلوم البطلان في الشرع ، فهو ـ أيضًا ـ معلوم البطلان في العقل ، كما سنبينه إن شاء الله ـ تعالى .

فنقول : الدليل الدال على أن كل ما سوى الله محدَث يتناول هذا وهذا.

وأيضًا ، فإذا كان موجبا بالذات كان اختصاص حدوث أجسام العالم بذلك الوقت دون ما قبله وما بعده يفتقر إلى مخصص، والموجب بذاته لا يصدر عنه ما يختص بوقت دون وقت؛ إذ لو جاز ذلك لم يكن موجبا بذاته؛ ولجاز حدوث العالم عنه؛ ولأن النفوس التي تثبتها الفلاسفة هي عند جمهورهم عرض قائم بجسم الفلك؛ فيمتنع وجودها به بدون الفلك، وعند ابن سينا وطائفة أنها جوهر قائم بنفسه، لكنها متعلقة بالجسم تعلق التدبير والتصريف. وحينئذ ، فلو وجدت ولا تعلق لها بالجسم لم تكن نفسًا، بل كانت عقلا، فعلم أن وجود النفس مستلزم لوجود الجسم.

١٢/٢١٩ فإذا قال هؤلاء: إن النفس أزلية دون الأجسام كان هذا القول / باطلا بصريح العقل، مع أنه لم يعرف به قائل من العقلاء قبل هؤلاء . وإنما ألجأ هؤلاء إلى هذا ظنهم صحة دليل المتكلمين على حدوث الأجسام وصحة قول الفلاسفة بوجود موجود وممكن غير الأجسام، وإثبات الموجب بالذات، فلما بنوا قولهم على الأصل الفاسد لهؤلاء ولهؤلاء لزم هذا ، مع أنهم متناقضون في الجمع بين هذين؛ فإن عمدة المتكلمين على إبطال حوادث لا أول لها.

وعمدة الفلاسفة على أن المؤثرية من لوازم الواجب بنفسه، فإذا قالوا بقدم نفس لها تصورات وإرادات لا تتناهى ، لزم جواز حوادث لا تتناهى ، فبطل أصل قول المتكلمين الذي بنوا عليه حدوث الأجسام، فكان ـ حينئذ ـ موافقتهم المتكلمين بلا حجة عقلية، فعلم أنهم جمعوا بين المتناقضين.

وأبو عبد الله بن الخطيب(١) وأمثاله كانوا أفضل من هؤلاء ، وعرفوا أنه لا يمكن الجمع بين هذا وهذا، فلم يقولوا هذا القول المتناقض، ولم يهتدوا إلى مذهب السلف والأئمة ، وإن كانوا يذكرون أصوله في مواضع أخر، ويثبتون أن جمهور العقلاء يلتزمونها، فلو تفطنوا لما يقوم بذات الله من كلامه وأفعاله المتعلقة بمشيئته وقدرته ودوام اتصافه بصفة الكمال، خلصوا من هذه المحارات.

/ ونحن ننبه على بعض الطرق العقلية ، التي يعلم بها حدوث كل ما سوى الله ـ تعالى ـ فنقول: ١٢/٢٢٠

من الطرق التي يعلم بها حدوث كل ما سوى الله هي أن يقال: لو كان فيما سوى الله شيء قديم لكان صادرا عن علة تامة، موجبة بذاتها، مستلزمة لمعلولها، سواء ثبت له مشيئة أو اختيار، أو لم يثبت؛ فإن القديم الأزلي الممكن الذي لا يوجد بنفسه لا يتصور وجوده إن لم يكن له في الأزل مقتض تام يستلزم ثبوته.

وهذا كما أنه معلوم بضرورة العقل فلا نزاع فيه بين العقلاء، فلا يقول أحد : إن القديم الأزلي صادر عن مؤثر لا يلزمه أثره، فلا يقول : إنه صادر عن علة غير تامة مستلزمة لغير معلولها، ولا يقول: إنه صادر عن موجب بذاته لا يقارنه موجبه ومقتضاه، ولا يقول: إنه صادر عن فاعل بالاختيار يمكن أن يتأخر مفعوله؛ فإنه إذا أمكن تأخر مفعوله أمكن أن يكون ذلك القديم الأزلي قديمًا أزليا، فيكون ثبوته في الأزل ممكنا، وليس في الأزل ما يستلزم ثبوته في الأزل ، فيمتنع ثبوته في الأزل ؛ فإن ثبوت الممكن الأزلي بدون مقتض تام مستلزم له ممتنع بضرورة العقل؛ إذ قد علم بصريح العقل أن شيئًا من الممكنات لا يكون حتى يحصل المقتضى التام، المستلزم لثبوته.

/ ومن نازع في هذا من المعتزلة وغيرهم ، وقال: إنه لا ينتهي إلى حد الوجوب ، بل يكون العقل بالوجود أولى منه بالعدم، فإنه لم ينازع في أن القادر المختار يمتنع أن يكون مقدوره المعين أزليًا ، مقارنًا له ، بل هذا مما لم ينازع فيه لا هؤلاء ولا غيرهم. ١٢/٢٢١

فتبين أنه لو كان شيء مما سوى الله أزليًا، للزم أن يكون له مؤثر تام، مستلزم له في الأزل، سواء سمي علة تامة، أو موجبًا بالذات ، أو قدر أنه فاعل بالإرادة ، وأن مراده المعين يكون أزليًا مقارنًا له.

وإذا كان كذلك فنقول : ثبوت علة تامة أزلية ممتنع ؛ فإن العلة التامة الأزلية تستلزم

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي فخر الدين الرازي ويقال له :« ابن خطيب الري» ، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، مولده في الري وإليها نسبته، له تصانيف كثيرة ، منها: « مفاتيح الغيب» و«معالم أصول الدين» وغيرهما الكثير . ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفى سنة ٦٠٦ هـ. [الأعلام ٦/٣١٣].

معلولها، لا يتخلف عنها شيء من معلولها؛ فإنه إن تخلف عنها لم تكن علة تامة لمعلولها، فيمتنع في الشيء الواحد أن يكون موجبًا بذاته، وأن يتخلف عنه موجبه أو شيء من موجبه؛ فإن الموجب بالذات لشيء لابد أن يكون ذلك الموجب جميعه مقارنًا لذاته، والعلة التامة هي التي يقارنها معلولها، ولا يتأخر عنها شيء من معلولها، فلو تأخر عنها شيء من معلولها لم تكن علة تامة لذلك المستأخر. والفلاسفة يسلمون أن ليس علة تامة في الأزل لجميع الحوادث التي تحدث شيئًا بعد شيء ، فإن ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ يمتنع أن يكون علة تامة أزلية لأمر حادث عنه غير أزلي.

١٢/٢٢٢ / وإن شئت قلت : يمتنع أن يكون موجبًا بذاته في الأزل لأمر حادث ليس بأزلي، سواء كان إيجابه بواسطة أو بغير واسطة ، فإن تلك الواسطة إن كانت أزلية كان اللازم لها أزلياً، وإن كانت حادثة كان القول فيها كالقول في الحادث بتوسطها، وهذا الذي سلموه معلوم ـ أيضًا ـ بصريح العقل ، فالمقدمة برهانية مسلمة، لكن يقولون: إنه علة تامة ، لما هو قديم كالأفلاك عندهم، وليس علة تامة للحوادث ، وهذا أيضاً باطل.

وذلك أن كل ما يقال : إنه قديم كالأفلاك ، إما أن يجب أن يكون مقارنًا للحوادث كما يقولون في الفلك : إنه يجب له لزوم الحركة، وأنه لم يزل متحركًا، وإما أنه لا يجب أن يكون مقارنًا لشيء من الحوادث، فإن كان الأول لزم أن يكون علة تامة للحوادث، وكونه علة تامة للحوادث محال؛ لأن ما قارنته الحوادث ولم يخل منها بل هي لازمة له امتنع صدوره عن الموجب بدونها، ووجود الملزوم بدون اللازم محال، وإذا كانت الحركة لازمة للفلك ـ كما يقولون ـ فوجود الفلك بدون الحركة محال، فالموجب بذاته الذي هو علة تامة للفلك ، يجب أن يكون علة تامة موجبة للوازمه ، وعلة تامة في الأزل بحركته ، لكن العلة التامة الأزلية لا يجوز أن تكون علة تامة أزلية للحوادث ، لا الحركة ولا غيرها؛
١٢/٢٢٣ لأنه يجب وجود معلولها الذي هو موجبها ومقتضاها / في الأزل وألا يتأخر عنها شيء من موجبها ، ومقتضاها، ومعلولها.

والحركة التي توجد شيئًا فشيئًا هي وغيرها من الحوادث التي تحدث شيئًا بعد شيء ليس واحد منها قديمًا، بل كل منها حادث مسبوق بآخر، فيمتنع أن يكون شيء منها معلولا للعلة التامة الأزلية، لامتناع أن يكون حادث من الحوادث قديمًا ، ويمتنع وجود مجموع الحوادث في الأزل، ويمتنع وجود المستلزم للحوادث إلا مع حادث من الحوادث، أو مع مجموع الحوادث، وإذا كان كلاهما يمتنع أن يكون قديمًا امتنع أن يكون شيء مما يستلزم الحوادث قديمًا، فامتنع أن يكون لشيء من الحوادث أو ما يستلزم الحوادث علة تامة قديمة، فامتنع صدور الحوادث أو شيء منها، أو من ملزوماتها عن علة تامة قديمة؛ فامتنع أن يكون شيء

لا يخلو عن الحوادث صادرًا عن علة تامة أزلية، فامتنع أن يكون الفلك المقارن للحوادث علة تامة أزلية قديمة . ولو كان قديمًا لصدر عن علة تامة قديمة ، فإذا لم يكن قديمًا إلا إذا كان المقتضى التام ثابتًا في الأزل ، وثبوت المقتضى التام له ممتنع ، كما أن قدمه ممتنع.

وأما إن قيل : إن القديم شيء غير مقارن للحوادث، ولا مستلزم لها، مثل أن يقال: القديم أعيان ساكنة، هي المعلول الأول ، فيقال : ذلك المعلول إما أن يجوز حدوث حال من الأحوال، إما فيه ، أو عنه، أو غير ذلك، وإما ألا يجوز.

/ فإن جاز حدوث حال من الأحوال له امتنع حدوث ذلك الحادث عن علة تامة أزلية ـ وهو الموجب بالذات كما تقدم، وكما هو معلوم ومتفق عليه بين العقلاء ـ ولابد من محدث، والمحدث إن كان سوى الله فالقول في حدوثه إن كان محدثًا، أو في حدوث ذلك الإحداث له بعد أن لم يكن، كالقول في حدوث ذلك الحادث، وإن كان هو الله ـ تعالى ـ امتنع أن يكون موجبًا بالذات له؛ إذ القديم لايكون موجبًا بالذات لحادث ـ كما بين ـ فامتنع ثبوت العلة القديمة. وإذا لم يكن الصانع موجبًا بالذات ـ فلا يكون علة تامة ـ امتنع قدم شيء من العالم؛ لأنه لا يكون قديم إلا عن علة تامة، وإن قيل : إنه لا يجوز حدوث لما فرض قديمًا معلولا للأول ، فهذا مع أنه لم يقل به أحد من العقلاء فهو باطل؛ لوجوه: ١٢/٢٢٤

أحدها : أن واجب الوجود تحدث له النسب والإضافات باتفاق العقلاء؛ فحدوث ذلك لغيره أولى .

الثاني: أن الحوادث مشهودة في العالم العلوي والسفلي، وهذه الحوادث صادرة عن الله ، إما بوسط أو بغير وسط ، فإذا كانت بوسط فتلك الوسائط حدثت عنها أمور بعد أن لم تكن ،فلزم حدوث الأحوال للقديم،سواء كان هو الصانع أو كان هو الوسائط للصانع.

/ وإن قيل: القديم هو شيء ليس بواسطة في شيء آخر. قيل: لابد أن يكون ذلك قابلا لحدوث الأحوال ؛ فإنه يمكن حدوث النسب والإضافات لله ـ عز وجل ـ بالضرورة واتفاق العقلاء ، فإمكان ذلك لغيره أولى، وإذا كان قابلا لها أمكن أن تحدث له الأحوال، كما تحدث لغيره من الممكنات، فإن الله لا يمتنع حدوث الحوادث عنه، إما بوسط وإما بغير وسط ؛ فإذا كان ذلك قابلا ، وصدور مثل ذلك عن الصانع ممكن، أمكن حدوث الحوادث عنه أو فيه ، بعد أن لم يكن. ١٢/٢٢٥

وحينئذ ، فالقول في حدوثها كالقول في حدوث سائر ما يحدث عنه، وذلك محال من العلة التامة المستلزمة لمعلولها، فقد بين هذا البرهان الباهر أن كون الأول علة تامة لشيء من العالم ـ محال، لا فرق في ذلك بين الفلك وغيره سواء قدر ذلك الغير جسمًا أو غير

جسم، وسواء قدر مستلزمًا للحوادث فيه أو عنه، كما يقوله الفلاسفة الدهرية؛ كالفارابي، وابن سينا وأمثالهما، وسلفهما من اليونان، فإنهم يقولون: الفلك مستلزم للحوادث القديمة، والعقول والنفوس مستلزمة للحوادث التي تحدث عنها، فكل منها مقارن للحوادث، لا يجوز تقدمه عليها مع كون ذلك جميعه معلولا للموجب بذاته، فإذا تبين أن الموجب بذاته يمتنع أن يصدر عنه في الأزل حادث، أو مستلزم لحادث، بطل كون صانع العالم علة تامة في الأزل، ومتى بطل كونه علة تامة في الأزل، امتنع أن يكون فيما سواه شيء قديم بعينه، فهذا بيان أن كل ما سوى الله محدث كائن بعد أن لم يكن، سواء قيل /بجواز دوام الحوادث، أو قيل بامتناع ذلك. ١٢/٢٢٦

فإنه إن قيل بامتناع دوام الحوادث، لزم حدوث كل ما لا يخلو عن الحوادث، وإن قيل بجواز دوام الحوادث، فكل منها حادث بعد أن لم يكن مسبوقًا بالعدم، وكل من العالم مستلزم لحادث بعد أن لم يكن مسبوقا بالعدم . وكل من العالم وكل ما كان مصنوعًا وهو مستلزم للحوادث، امتنع أن يكون صانعه علة تامة قديمة موجبة له، فإذا امتنع ذلك امتنع أن يكون قديمًا، فامتنع أن يكون من العالم ما هو قديم بعينه.

وأما كون الرب لم يزل متكلما إذا شاء ، أو لم يزل فاعلا تقوم به الأفعال بمشيئته ونحو ذلك ـ فهذا هو الذي قاله السلف والأئمة، فتبين أن الذي قاله السلف والأئمة هو الحق المطابق للمنقول والمعقول.

وأما كون قول الفلاسفة أبطل من قول المعتزلة ، فإنه يقال لهم: أولئك جوزوا حدوث الحوادث عن ذات لم تزل غير فاعلة، ولا يقوم بها حادث ولا يصدر عنها حادث، وأنتم قلتم : الحوادث الدائمة المختلفة تصدر عن هذه الذات، وزدتم في نفي الصفات عنها، فجعلتموها وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق أو ما يشبه ذلك، فقولكم في نفي الصفات عنها أعظم من قول المعتزلة.

/وقلتم: هو موجب بذاته علة تامة أزلية يقارنها المعلول الأزلي ، فلا يتأخر عنها. ١٢/٢٢٧
ومعلوم أن صدور الحوادث المختلفة عن العلة التامة البسيطة الأزلية، التي لا يتخلف عنها مقتضاها ومعلولها أشد امتناعا من صدور الحوادث عن قادر مختار بعد أن لم تكن صادرة عنه ، فإن كان حدوث الحوادث عن القديم الذي لم يقم به حادث ممتنعًا ، فقولكم أشد امتناعًا ، وإن كان ممكنًا فقول المعتزلة أقرب ؛ فإن قولهم إن اقتضى ألا يكون للحوادث سبب حادث ، فقولكم يقتضي ألا يكون للحوادث محدث أصلا ، والحوادث مشهودة والمحدث لابد أن يكون موجودًا عند وجودها، ولابد أن يكون كل ما يعتبر في الإحداث موجودًا عند الإحداث. وذلك يمتنع صدوره عن علة تامة.

فتبين أن المقدمات التي احتج بها الفلاسفة على المعتزلة وأتباعهم على قدم العالم، يحتج بها بعينها على حدوث العالم؛ فإن مبنى دليلهم على أن العلة التامة الأزلية تستلزم معلولها ، وأن الباري إن لم يكن علة تامة أزلية لزم الحدوث بلا سبب، وإن كان علة تامة أزلية لزم مقارنة معلوله، فيلزم قدم العالم.

أما كونه علة تامة فممتنع، لأن العلة التامة الأزلية يقارنها معلولها كله، لا يتأخر عنها شيء من معلولها، والعالم لا ينفك من حوادث مقارنة له بالضرورة ، واتفاق جماهير العقلاء ، وما كان مستلزما للحوادث امتنع كونه معلول العلة التامة الأزلية، لامتناع كون الحوادث حادثة / عن علة تامة أزلية ، فإنه ما من حادث إلا وهو مسبوق بالعدم، فليس هو ١٢/٢٢٨
علة تامة لشيء منها، وما من زمن يقدر إلا وفيه حادث، فليس هو في شيء من الأوقات علة تامة، لا في الماضي ولا المستقبل ؛ فامتنع أن يكون علة تامة وهو المطلوب، فيلزم من ذلك كون كل ما سواه محدثا، سواء قيل بتسلسل الحوادث أو لم يقل.

وأما قولهم: إن لم يكن علة تامة أزلية، لزم الحدوث بلا سبب. فيقال لهم: هذا إنما يلزم إذا لم يكن متكلمًا إذا شاء ـ تقوم به الأفعال الاختيارية بقدرته تعالى ـ وإلا فعلى هذا التقدير لم يزل ولا يزال قادرًا على الفعل متكلما إذا شاء ، وحينئذ فما حصل بمشيئته وقدرته من أقواله وأفعاله يكون هو السبب لما بعده.

وإن قالوا : هذا يستلزم قيام الحوادث به. قيل لهم أولا: قيام الحوادث بالقديم جائز عندكم، ومن أنكر ذلك من أهل الكلام فإنما أنكره لاعتقاده أن ما قامت به الحوادث فهو حادث، فإن كان هذا الاعتقاد صحيحًا بطل قولكم بقدم الأفلاك، وإن كان باطلا بطلت حجة من قال: إن القديم لا تقوم به الحوادث، فلا يمكنكم على التقديرين أن تقولوا : إنه لا تقوم به الحوادث، لكن أنتم نفيتم ذلك بناء على نفي الصفات،وقولكم في نفي الصفات في غاية الفساد، ودليلكم عليه قد بين فساده في غير هذا الموضع، وبين بطلان ما ذكرتموه.

/ وبالجملة ، فإذا كان القول بحدوث العالم مستلزمًا لإثبات الصفات وقيام الأفعال ١٢/٢٢٩
بالله، كان ما ذكرناه من دليل حدوثه دليلا على أن العالم محدث، وأن محدثه موصوف بالصفات القائمة به، فاعل الأفعال الاختيارية القائمة به، كما دلت على ذلك النصوص الإلهية المتواترة عن الأنبياء من القرآن والتوراة ، والإنجيل ، وذلك ما بين موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح، والقضايا العقلية التي هي أصول فطر العقلاء، ومنتهى عقلهم توافق ذلك، واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله بن الخطيب الرازي ، في كتابه «الأربعين» في ضبط المقدمات التي يمكن الرجوع إليها في إثبات المطالب العقلية.

قال : واعلم أن هاهنا مقدمتين ، يفرع المتكلمون والفلاسفة أكثر مباحثهم عليهما.

المقدمة الأولى: مقدمة الكمال والنقصان، كقولهم : هذه الصفة من صفات الكمال فيجب إثباتها لله، وهذه الصفة من صفات النقصان فيجب نفيها عن الله، وأكثر مذاهب المتكلمين مفرعة على هذه المقدمة.

إلى أن قال:

١٢/٢٣٠ أما المقدمة الثانية: وهي مقدمة الوجوب، والإمكان، وهذه / المقدمة في غاية الشرف والعلو، وهي غاية عقول العقلاء. قالوا: الوجود إما واجب وإما ممكن، والممكن لابد له من واجب، وكذلك الواجب لابد أن يكون واجبًا في ذاته وصفاته؛ إذ لو كان ممكنًا لافتقر إلى مؤثر آخر.

«أما المقدمة الأولى» وهي أنه واجب لذاته، فهذا له لازمان؛ الأول: أن يكون منزهًا عن الكثرة في حقيقته،ثم يلزم في ذاته أمور:

أحدها: ألا يكون متحيزًا؛ لأن كل متحيز منقسم، والمنقسم لا يكون فردًا، وإذا لم يكن متحيزًا لم يكن في جهة.

وثانيها: ألا يكون واجب الوجود أكثر من واحد، ولو كان أكثر من واحد لاشتركا في الوجوب ، وتباينا في التعيين ، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيلزم كون كل واحد منهما مركبًا في نفسه، وقد فرضناه فردًا هذا خالف اللازم الثاني؛ لكونه واجب الوجود لذاته ألا يكون حالا ولا محلا، والأفعال الافتقار هى[1] .

قلت: ولقائل أن يقول: هذا هو أصل الفلاسفة في التوحيد، الذي نفوا به صفاته ـ تعالي ـ وهو ضعيف جدًا.

١٢/٢٣١ / والأصل الذي بنوا عليه ذلك ضعيف جدًا،وإن كان اشتبه على كثير من المتأخرين.

وقولهم : إن الواجب لا يكون إلا واحدًا، قصدوا به أنه ليس له علم ولا قدرة ، ولا حياة ولا كلام يقوم به، ولا شيء من الصفات القائمة به؛ لأنه لو كان كذلك لكان الواجب أكثر من واحد ، كما يقوله المعتزلة : إنه ليس له صفات قديمة قائمة بذاته ؛ لأنه لو كان كذلك لكان القديم أكثر من واحد .

ولفظ «الواجب، والقديم» يراد به الإله الخالق ـ سبحانه ـ الواجب الوجود القديم، فهذا ليس إلا واحدًا، ويراد به صفاته الأزلية ، وهي قديمة واجبة بتقدم الموصوف، ووجوبه

(١) هكذا بالأصل .

لم يجب أن تكون مماثلة له، ولا تكون إلهًا، كما أن صفة النبي ليست بنبي، وصفة الإنسان والحيوان ليست بإنسان ولا حيوان، وكما أن صفة المحدث إن كانت محدثة فموافقتها له في الحدوث لا يقتضي مماثلتها له، وما ذكروا من الحجة على ذلك ضعيفة.

فإذا قالوا: لو كان له علم واجب بوجوب العالم لكان الواجب أكثر من واحد. قيل له : ولم قلتم بامتناع كون الواجب أكثر من واحد؛ إذ كانت الذات الواجبة إلهًا واحدًا، موصوفا بصفات الكمال.

/ قولهم: لو كان أكثر من واحد لاشتركا في الوجوب، وتباينا في التعيين، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، فيلزم أن يكون كل منهما مركبًا في نفسه، وقد فرضناه ، فرد هذا خلق. ١٢/٢٣٢

يقال له في جوابه: قول القائل: اشتركا في الوجوب، وتباينا في التعيين، تريد به أن الوجوب الذي يختص كلا منهما شاركه الآخر فيه، أم تريد أنهما اشتركا في الوجوب المطلق الكلي؟

والأول باطل لا يريده عاقل. وأما الثاني فيقال: اشتراكهما في المطلق الكلي، كاشتراكهما في التعيين المطلق الكلي؛ فإن هذا له تعيين يخصه، والتعيينان يشتركان في مطلق التعيين. وكذلك هذا له حقيقة تخصه، وهذا له حقيقة تخصه، وهما يشتركان في مطلق الحقيقة، وكذلك لهذا ذات تخصه، ولهذا ذات تخصه، وهما يشتركان في مطلق الذات. وكذلك سائر الأسماء التي تعم بالإطلاق، وتخص بالتقييد ، كاسم الموجود والنفس، والماهية وغير ذلك.

وإذا كان كذلك فمعلوم أنهما اشتركا في الوجوب المطلق، وامتاز كل منهما بوجوبه بتعيين يخصه. وحينئذ ، فلا فرق بين الوجوب والتعيين.

فقول القائل : اشتركا في الوجوب المطلق، وتباينا بالتعيين الخاص، / كقول القائل: اشتركا في التعيين المطلق، وتباينا بالوجوب الخاص. ومعلوم أن مثل هذا لا مندوحة عنه، سواء سمى تركيبًا أو لم يسم ، فلا يمكن موجود يخلو عن مثل هذه المشاركة والمباينة، لا واجب ولا غيره، وما كان من لوازم الوجود كان نفيه عن الوجود الواجب ممتنعًا. ١٢/٢٣٣

وأيضا، فالمشترك المطلق الكلي لا يكون كليًا مشتركًا إلا في الأذهان لا في الأعيان، وإذا كان كذلك فليس في أحدهما شيء يشاركه الآخر فيه في الخارج ، بل كل ما اتصف به أحدهما لم يتصف الآخر بعينه، ولم يشاركه فيه، بل لا يشابهه فيه، أو يماثله فيه. وإذا كان الاشتراك ليس إلا فيما في الأذهان لم يكن أحدهما مركبًا في مشترك ومميز، بل يكون

كل منهما موصوفًا بصفة تخصه، لا يشابهه الآخر فيها، وبصفة يشابهه الآخر فيها، وهذا لا محذور فيه.

وأيضًا، فيقال : هذا منقوض بالوجود ، فإن الوجود الواجب والممكن يشتركان في مسمى الوجود، ويباين أحدهما الآخر بخصوصه، فيلزم تركيب الوجود الواجب مما به الاشتراك ، ومما به الامتياز ، فما كان الجواب عن هذا كان الجواب عن ذلك.

١٢/٢٣٤ وأيضًا ، فيقال: هب أنكم سميتم هذا تركيبًا، فلم قلتم: إن / هذا ممتنع على موجود من الموجودات، واجبًا كان أو ممكنًا؟ مع أن المنازع يقول:هذا المعنى الذي نفيتموه، وسميتموه تركيبًا، هو لازم لكل موجود.

قولهم: وقد فرضناه فردًا. قيل : هب أنكم فرضتموه كذلك، لكن مجرد فرضكم لا يقتضى أن يكون فردًا بالمعنى الذي ادعيتموه إن لم يقم على ذلك دليل.

/ وسئل ـ قدس الله روحه ـ عن بيان ما يجب على الإنسان أن يعتقده، ويصير به مسلمًا، بأوضح عبارة وأبينها، من أن ما في المصاحف هل هو كلام الله القديم؟ أم هو عبارة عنه لا نفسه، وأنه حادث أو قديم، وأن كلام الله حرف وصوت؟ أم كلامه صفة قائمة به لا تفارقه؟ وأن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] حقيقة أم لا ؟ وأن الإنسان إذا أجرى القرآن على ظاهره من غير أن يتأول شيئًا منه، ويقول: أومن به كما أنزل، هل يكفيه ذلك في الاعتقاد أم يجب عليه التأويل؟ ١٢/٢٣٥

فأجاب :

الذي يجب على الإنسان اعتقاده في ذلك وغيره ما دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ ، واتفق عليه سلف المؤمنين، الذين أثنى الله ـ تعالى ـ عليهم وعلى من اتبعهم، وذم من اتبع غير سبيلهم، وهو أن القرآن الذي أنزله الله على عبده ورسوله كلام الله ـ تعالى ـ وأنه منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. وأنه قرآن كريم ﴿ **فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ. لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ**﴾ [الواقعة:٧٨، ٧٩]، وأنه / ﴿ **قُرْآنٌ مَّجِيدٌ . فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ**﴾ [البروج:٢١، ٢٢] ، وأنه كما قال تعالى :﴿**وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ**﴾ [الزخرف:٤] ، وأنه في الصدور، كما قال النبي ﷺ :« استذكروا القرآن، فَلَهُوَ أشد تَفصِّيًا من صدور الرجال من النَّعَم في عُقلها »[(١)]، وقال النبي ﷺ: «الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب» [(٢)]، وأن ما بين لوحي المصحف الذي كتبته الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كلام الله، كما قال النبي ﷺ :« لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو؛ مخافة أن تناله أيديهم»[(٣)]. ١٢/٢٣٦

فهذه الجملة تكفي المسلم في هذا الباب.

وأما تفصيل ما وقع في ذلك من النزاع: فكثير منه يكون كلا الإطلاقين خطأ، ويكون الحق في التفصيل ، ومنه ما يكون مع كل من المتنازعين نوع من الحق، ويكون كل منهما ينكر حق صاحبه.

وهذا من التفرق والاختلاف الذي ذمه الله ـ تعالى ـ ونهى عنه، فقال: ﴿**وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ**﴾ [البقرة:١٧٦]، وقال: ﴿ **وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا**

---

(١) البخارى فى فضائل القرآن (٥٠٣٢) ، ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٩٠/٢٢٨) .

(٢) الترمذي في فضائل القرآن(٢٩١٣) وقال:« حسن صحيح»، والدارمي في فضائل القرآن ٢/ ٤٢٩، وأحمد ١/ ٢٢٣ ، كلهم عن ابن عباس.

(٣) مسلم فى الإمارة (١٨٦٩/ ٩٢ ـ ٩٤).

وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣].

١٢/٢٣٧ / فالواجب على المسلم أن يلزم سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين، والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان. وما تنازعت فيه الأمة وتفرقت فيه، إن أمكنه أن يفصل النزاع بالعلم والعدل وإلا استمسك بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، وأعرض عن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا؛ فإن مواضع التفرق والاختلاف عامتها تصدر عن اتباع الظن، وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى.

وقد بسطت القول في جنس هذه المسائل ببيان ما كان عليه سلف الأمة، الذي اتفق عليه العقل والسمع، وبيان ما يدخل في هذا الباب من الاشتراك والاشتباه والغلط في مواضع متعددة، ولكن نذكر منها جملة مختصرة بحسب حال السائل.

والواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يوقع بينهم الفرقة والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله.

والتفصيل المختصر أن نقول: من اعتقد أن المداد الذي في المصحف وأصوات العباد قديمة أزلية فهو ضال مخطئ، مخالف للكتاب والسنة، وإجماع السابقين الأولين، وسائر
١٢/٢٣٨ علماء الإسلام، ولم يقل أحد قط من / علماء المسلمين: إن ذلك قديم، لا من أصحاب الإمام أحمد ولا من غيرهم، ومن نقل قدم ذلك عن أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ونحوهم فهو مخطئ في هذا النقل، أو متعمد للكذب، بل المنصوص عن الإمام أحمد وعامة أصحابه تبديع من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، كما جهّموا من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق.

وقد صنف أبو بكر المروزي ـ أخص أصحاب الإمام أحمد به ـ في ذلك رسالة كبيرة مبسوطة، ونقلها عنه أبو بكر الخلال في «كتاب السنة» الذي جمع فيه كلام الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة في أبواب الاعتقاد، وكان بعض أهل الحديث إذ ذاك أطلق القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق معارضة لمن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فبلغ ذلك الإمام أحمد، فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا، وبدع من قال ذلك، وأخبر أن أحدًا من العلماء لم يقل ذلك، فكيف بمن يزعم أن صوت العبد قديم! وأقبح من ذلك من يحكي عن بعض

العلماء أن المداد الذي في المصحف قديم، وجميع أئمة أصحاب الإمام أحمد وغيرهم أنكروا ذلك، وما علمت أن عالمًا يقول ذلك إلا ما يبلغنا عن بعض الجهال؛ من الأكراد ونحوهم.

وقد ميز الله في كتابه بين الكلام والمداد، فقال تعالى: ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ / جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾ [الكهف: ١٠٩] فهذا ١٢/٢٣٩
خطأ من هذا الجانب، وكذلك من زعم أن القرآن محفوظ في الصدور، كما أن الله معلوم بالقلوب، وأنه متلو بالألسن، كما أن الله مذكور بالألسن، وأنه مكتوب في المصحف، كما أن الله مكتوب.

وجعل ثبوت القرآن في الصدور والألسنة والمصاحف مثل ثبوت ذات الله ـ تعالى ـ في هذه المواضع ، فهذا ـ أيضًا ـ مخطئ في ذلك، فإن الفرق بين ثبوت الأعيان في المصحف ، وبين ثبوت الكلام فيها بين واضح؛ فإن الموجودات لها أربع مراتب : مرتبة في الأعيان، ومرتبة في الأذهان، ومرتبة في اللسان، ومرتبة في البنان. فالعلم يطابق العين، واللفظ يطابق العلم، والخط يطابق اللفظ.

فإذا قيل : إن العين في كتاب الله كما في قوله: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ** ﴾ [القمر: ٥٢] فقد علم أن الذي في الزبر إنما هو الخط المطابق للفظ المطابق للعلم، فبين الأعيان وبين المصحف مرتبتان، وهي اللفظ والخط، وأما الكلام نفسه فليس بينه وبين المصحف مرتبة، بل نفس الكلام يجعل في الكتاب، وإن كان بين الحرف الملفوظ والحرف المكتوب فرق من وجه آخر، إلا إذا أريد أن الذي في المصحف هو ذكره والخبر عنه، مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ . / عَلَىٰ قَلْبِكَ**﴾ إلى قوله: ﴿ **وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ . أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [الشعراء: ١٩٢ـ ١٩٧]. ١٢/٢٤٠

فالذي في زبر الأولين ليس هو نفس القرآن المنزل على محمد ﷺ ، فإن هذا القرآن لم ينزل على أحد قبله ﷺ ، ولكن في زبر الأولين ذكر القرآن وخبره، كما فيها ذكر محمد ﷺ وخبره، كما أن أفعال العباد في الزبر، كما قال تعالى: ﴿**وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ**﴾ ، فيجب الفرق بين كون هذه الأشياء في الزبر، وبين كون الكلام نفسه في الزبر، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ**﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، وقال تعالى: ﴿**يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً . فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ**﴾ [البينة: ٢، ٣].

فمن قال: إن المداد قديم فقد أخطأ، ومن قال : ليس في المصحف كلام الله وإنما فيه المداد الذي هو عبارة عن كلام الله فقد أخطأ، بل القرآن في المصحف كما أن سائر الكلام

في الورق، كما أن الأمة مجمعة عليه ، وكما هو في فِطَر المسلمين، فإن كل مرتبة لها حكم يخصها، وليس وجود الكلام في الكتاب كوجود الصفة في الموصوف، مثل وجود العلم والحياة في محلهما . حتى يقال: إن صفة الله حلت بغيره، أو فارقته، ولا الوجود فيه كالدليل المحض، مثل وجود العالم الدال على الباري ـ تعالى ـ حتى يقال : ليس فيه إلا ما
١٢/٢٤١ هو علامة على كلام الله ـ عز وجل ـ / بل هو قسم آخر ، ومن لم يعط كل مرتبة مما يستعمل فيها أداة الظرف حقها فيفرق بين وجود الجسم في الحيز وفي المكان ، ووجود العرض بالجسم، ووجود الصورة بالمرآة ، ويفرق بين رؤية الشيء بالعين يقظة ، وبين رؤيته بالقلب يقظة ومنامًا ، ونحو ذلك . وإلا اضطربت عليه الأمور.

وكذلك سؤال السائل عما في المصحف، هل هو حادث أو قديم ؟ سؤال مجمل؛ فإن لفظ القديم أولا ليس مأثورًا عن السلف، وإنما الذي اتفقوا عليه أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وهو كلام الله حيث تلى ، وحيث كتب، وهو قرآن واحد، وكلام واحد، وإن تنوعت الصور التي يتلى فيها ويكتب من أصوات العباد ومدادهم. فإن الكلام كلام من قاله مبتدئًا، لا كلام من بلغه مؤديًا، فإذا سمعنا محدثًا يحدث بقول النبي ﷺ :«إنما الأعمال بالنيات»(١) قلنا: هذا كلام رسول الله ﷺ لفظه ومعناه، مع علمنا أن الصوت صوت المبلغ، لا صوت رسول الله ﷺ، وهكذا كل من بلغ كلام غيره من نَظْمٍ ونَثْرٍ.

ونحن إذا قلنا: هذا كلام الله لما نسمعه من القارئ، ونرى في المصحف ، فالإشارة إلى الكلام من حيث هو هو ، مع قطع النظر عما اقترن به البلاغ من صوت المبلغ ، ومداد الكاتب.

١٢/٢٤٢ / فمن قال: صوت القارئ ومداد الكاتب كلام الله الذي ليس بمخلوق فقد أخطأ، وهذا الفرق الذي بينه الإمام أحمد لمن سأله ، وقد قرأ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص]، فقال: هذا كلام الله غير مخلوق،فقال : نعم. فنقل السائل عنه أنه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فدعا به وزبره (٢) زبرًا شديدا ، وطلب عقوبته وتعزيره ، وقال: أنا قلتُ لك: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟! فقال : لا ، ولكن قلتَ لي لما قرأتُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد ﴾ : هذا كلام الله غير مخلوق . قال : فَلِمَ تنقل عني ما لم أقله؟!

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٢) أي: زَجَره ونَهَره. انظر: المصباح المنير ، مادة «زبر».

فبين الإمام أحمد أن القائل إذا قال لما سمعه من المبلغين المؤدين: هذا كلام الله، فالإشارة إلى حقيقته التي تكلم الله بها، وإن كنا إنما سمعناها ببلاغ المبلغ وحركته وصوته؛ فإذا أشار إلى شيء من صفات المخلوق لفظه أو صوته أو فعله، وقال: هذا غير مخلوق، فقد ضل وأخطأ فالواجب أن يقال: القرآن كلام الله غير مخلوق. فالقرآن في المصاحف .كما أن سائر الكلام في الصحف، ولا يقال : إن شيئًا من المداد والورق غير مخلوق، بل كل ورق ومداد في العالم فهو مخلوق، ويقال أيضًا ـ : القرآن الذي في المصحف كلام الله غير مخلوق ، والقرآن الذي يقرؤه المسلمون كلام الله غير مخلوق.

ويتبين هذا الجواب بالكلام على المسألة الثانية، وهي قوله : / إن كلام الله هل هو ١٢/٢٤٣
حرف وصوت أم لا ؟ فإن إطلاق الجواب في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا خطأ، وهي من البدع المولدة ، الحادثة بعد المائة الثالثة . لما قال قوم من متكلمة الصفاتية : إن كلام الله الذي أنزل على أنبيائه ، كالتوراة ، والإنجيل ، والقرآن ، والذي لم ينزله ، والكلمات التي كون بها الكائنات، والكلمات المشتملة على أمره ونهيه وخبره، ليست إلا مجرد معنى واحد، هو صفة واحدة قامت بالله ، إن عبر عنها بالعبرانية كانت التوراة ، وإن عبر عنها بالعربية كانت القرآن، وأن الأمر والنهي والخبر صفات لها ، لا أقسام لها ، وأن حروف القرآن مخلوقة ، خلقها الله ولم يتكلم بها ، وليست من كلامه ؛ إذ كلامه لا يكون بحرف وصوت.

عارضهم آخرون من المثبتة فقالوا : بل القرآن هو الحروف والأصوات ، وتوهم قوم أنهم يعنون بالحروف المداد، وبالأصوات أصوات العباد، وهذا لم يقله عالم.

والصواب الذي عليه سلف الأمة ـ كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح، في «كتاب خلق أفعال العباد» وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم ـ اتباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة، وهو / أن القرآن جميعه كلام الله، حروفه ومعانيه، ليس شيء من ١٢/٢٤٤
ذلك كلامًا لغيره، ولكن أنزله على رسوله، وليس القرآن اسمًا لمجرد المعنى، ولا لمجرد الحرف، بل لمجموعهما ، وكذلك سائر الكلام ليس هو الحروف فقط؛ ولا المعاني فقط. كما أن الإنسان المتكلم الناطق ليس هو مجرد الروح ، ولا مجرد الجسد، بل مجموعهما. وأن الله ـ تعالى ـ يتكلم بصوت، كما جاءت به الأحاديث الصحاح، وليس ذلك كأصوات العباد، لا صوت القارئ ولا غيره. وأن الله ليس كمثله شيء ، لا في ذاته ، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فكما لا يشبه علمه وقدرته وحياته علم المخلوق وقدرته وحياته، فكذلك لا تشبه كلامه كلام المخلوق، ولا معانيه تشبه معانيه، ولا حروفه تشبه حروفه، ولا صوت الرب يشبه صوت العبد، فمن شبه الله بخلقه فقد ألحد في أسمائه وآياته، ومن جحد ما وصف به نفسه فقد ألحد في أسمائه وآياته.

وقد كتبت في الجواب المبسوط المستوفى مراتب مذاهب أهل الأرض في ذلك، وأن المتفلسفة تزعم أن كلام الله ليس له وجود إلا في نفوس الأنبياء، تفيض عليهم المعاني من العقل الفعال ، فيصير في نفوسهم حروفًا، كما أن ملائكة الله عندهم ما يحدث في نفوس الأنبياء من الصور النورانية، وهذا من جنس قول فيلسوف قريش الوليد بن المغيرة: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] ، فحقيقة قولهم أن القرآن تصنيف / الرسول الكريم، لكنه كلام شريف صادر عن نفس صافية. ١٢/٢٤٥

وهؤلاء هم الصابئة ، فتقربت منهم الجهمية. فقالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم، ولا قام به كلام، وإنما كلامه ما يخلقه في الهواء أو غيره، فأخذ ببعض ذلك قوم من متكلمة الصفاتية، فقالوا: بل نصفه ـ وهو المعنى ـ كلام الله، ونصفه ـ وهو الحروف ـ ليس هو كلام الله، بل هو خلق من خلقه.

وقد تنازع الصفاتية القائلون بأن القرآن غير مخلوق. هل يقال : إنه قديم لم يزل ولا يتعلق بمشيئته؟ أم يقال: يتكلم إذا شاء ويسكت إذا شاء؟ على قولين مشهورين في ذلك، وفي السمع والبصر ونحوهما، ذكرهما الحارث المحاسبي عن أهل السنة، وذكرهما أبو بكر عبد العزيز عن أهل السنة، من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم.

وكذلك النزاع بين أهل الحديث والصوفية، وفرق الفقهاء ، من المالكية، والشافعية والحنفية، والحنبلية، بل وبين فرق المتكلمين والفلاسفة ، في جنس هذا الباب. وليس هذا موضعًا لبسط ذلك. (هذا لفظ الجواب في الفتيا المصرية).

/ وقال الإمام العلامة المحقق أبو العباس أحمد بن تيمية ـ رحمه الله تعالى ورضي عنه : ١٢/٢٤٦

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد : فهذا « فصل في نزول القرآن» ولفظ «النزول» حيث ذكر في كتاب الله ـ تعالى ـ فإن كثيرًا من الناس فسروا النزول في مواضع من القرآن بغير ما هو معناه المعروف؛ لاشتباه المعنى في تلك المواضع، وصار ذلك حجة لمن فسر نزول القرآن بتفسير أهل البدع.

فمن الجهمية من يقول: أنزل بمعنى خلق، كقوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ**﴾ [الحديد: ٢٥]، أو يقول: خلقه في مكان عال ثم أنزله من ذلك المكان.

/ ومن الكُلابيّة من يقول: نزوله بمعنى الإعلام به وإفهامه للملك، أو نزول الملك بما فهمه. وهذا الذي قالوه باطل في اللغة والشرع والعقل. ١٢/٢٤٧

والمقصود هنا ذكر النزول، فنقول وبالله التوفيق:

النزول في كتاب الله ـ عز وجل ـ ثلاثة أنواع : نزول مقيد بأنه منه، ونزول مقيد بأنه من السماء، ونزول غير مقيد لا بهذا ولا بهذا.

فالأول لم يرد إلا في القرآن ، كما قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ**﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿ **نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ**﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ **تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ**﴾ [الجاثية: ٢، الأحقاف: ٢]، وفيها قولان:

أحدهما : لا حذف في الكلام ، بل قوله : ﴿**تَنزِيلُ الْكِتَابِ**﴾ مبتدأ، وخبره ﴿**مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ**﴾.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هذا ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ ﴾ ، وعلى كلا القولين فقد ثبت أنه منزل منه، وكذلك قوله : ﴿ حمٓ . / تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ [الجاثية: ١، ٢ ، الأحقاف : ١ ، ٢] وكذلك ﴿ حمٓ . تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [فصلت: ١، ٢] ، ﴿حمٓ . تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [غافر: ١ ، ٢] والتنزيل بمعنى المنزل ،تسمية للمفعول باسم المصدر، وهو كثير ؛ ولهذا قال السلف: القرآن كلام ١٢/٢٤٨

الله ليس بمخلوق، منه بدأ. قال أحمد وغيره: وإليه يعود، أي : والمتكلم به. وقال : كلام الله من الله ليس ببائن منه، أي لم يخلقه في غيره فيكون مبتدأ منزلا من ذلك المخلوق، بل هو منزل من الله، كما أخبر به، ومن الله بدأ لا من مخلوق، فهو الذي تكلم به لخلقه.

وأما النزول المقيد بالسماء، فقوله : ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المؤمنون :٢٣] والسماء اسم جنس لكل ما علا ، فإذا قيد بشيء معين [تقيد به]، فقوله في غير موضع من السماء مطلق أي في العلو، ثم قد بينه في موضع آخر بقوله: ﴿أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ﴾ [الواقعة:٦٩] ، وقوله: ﴿ فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [النور:٤٣] أي أنه منزل من السحاب. ومما يشبه نزول القرآن قوله: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [النحل :٢] ، فنزول الملائكة هو نزولهم بالوحي من أمره، الذي هو كلامه وكذلك قوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر:٤] يناسب قوله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان:٤، ٥] فهذا شبيه بقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [النحل:١٠٢].

١٢/٢٤٩ / وأما المطلق ، ففي مواضع ، منها : ما ذكره من إنزال السكينة بقوله: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:٢٦]، وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:٤] إلى غير ذلك.

ومن ذلك : إنزال الميزان، ذكره مع الكتاب في موضعين، وجمهور المفسرين على أن المراد به العدل، وعن مجاهد ـ رحمه الله ـ: هو ما يوزن به، ولا منافاة بين القولين. وكذلك العدل، وما يعرف به العدل، منزل في القلوب ، والملائكة قد تنزل على قلوب المؤمنين، كقوله: ﴿ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنفال:١٢] فذلك الثبات نزل في القلوب بواسطة الملائكة ، وهو السكينة. قال النبي ﷺ :«من طلب القضاء واستعان عليه وُكِل إليه، ومن لم يطلب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يُسَدِّدُه» (١) فالله ينزل عليه ملكا، وذلك الملك يلهمه السداد، وهو ينزل في قلبه.

ومنه حديث حذيفة ـ رضي الله عنه ـ الذي في الصحيحين، عن النبي ﷺ قال: «إن الله أنزل الأمانة في جَذْر قلوب الرجال ، فعلموا من القرآن وعلموا من السنة » (٢) ، والأمانة هي الإيمان أنزلها في أصل قلوب الرجال ، وهو كإنزال الميزان والسكينة ، وفي

---

(١) أبو داود في الأقضية (٣٥٧٨) وأحمد ٣/ ٢٢٠ ، كلاهما عن أنس بن مالك ، وضعفه الالباني .

(٢) البخاري في الرقاق (٦٤٩٧) وفي الفتن (٧٠٨٦) ومسلم في الإيمان (١٤٣/ ٢٣٠) .

و «جَذْر» : أي أصل . انظر :النهاية ١/ ٢٥٠ .

الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله » الحديث إلى آخره، فذكر أربعة: غشيان / الرحمة ، وهي أن تغشاهم كما يغشى اللباس ١٢/٢٥٠
لابسه، وكما يغشى الرجل المرأة، والليل النهار. ثم قال:« ونزلت عليهم السكينة» وهو إنزالها في قلوبهم ، «وحفَّتهم الملائكة» أي : جلست حولهم، « وذكرهم الله فيمن عنده»[1] من الملائكة.

وذكر الله الغشيان في مواضع ، مثل قوله تعالى: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾[الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وقوله: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ. فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ﴾ [النجم: ٥٣، ٥٤] ، وقوله: ﴿أَلا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [هود: ٥] هذا كله فيه إحاطة من كل وجه.

وذكر ـ تعالى ـ إنزال النعاس في قوله : ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، هذا يوم أحد . وقال في يوم بَدْر: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]، والنعاس ينزل في الرأس بسبب نزول الأبخرة التي تدخل في الدماغ، فتنعقد فيحصل منها النعاس.

وطائفة من أهل الكلام ـ منهم أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ـ جعلوا النزول والإتيان والمجيء حدثًا يحدثه منفصلا عنه ، فذاك هو إتيانه واستواؤه على العرش ، فقالوا : استواؤه فعل يفعله في العرش يصير به مستويا عليه من غير فعل / يقوم بالرب ، لكن أكثر الناس خالفوهم، وقالوا: المعروف أنه لا يجيء ١٢/٢٥١
شيء من الصفات والأعراض إلا بمجيء شيء، فإذا قالوا: جاء البرد أو جاء الحر، فقد جاء الهواء الذي يحمل الحر والبرد، وهو عين قائمة بنفسها، وإذا قالوا: جاءت الحمى، فالحمى حر أو برد تقوم بعين قائمة بسبب أخلاط تتحرك وتتحول من حال إلى حال ، فيحدث الحر والبرد بذلك، وهذا بخلاف العَرَض الذي يحدث بلا تحول من حامل، مثل لون الفاكهة؛ فإنه لا يقال في هذا: جاءت الحمرة والصفرة والخضرة ، بل يقال : أحمر وأصفر وأخضر. وإذا كان كذلك فإنزاله ـ تعالى ـ العدل والسكينة، والنعاس والأمانة ـ وهذه صفات تقوم بالعباد ـ إنما تكون إذا أفضى بها إليهم ، فالأعيان القائمة توصف بالنزول ، كما توصف الملائكة بالنزول بالوحي والقرآن ، فإذا نزل بها الملائكة قيل : إنها نزلت .

---

(١) مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة .

وكذلك لو نزل غير الملائكة ، كالهواء الذي نزل بالأسباب ، فيحدث الله منه البخار الذي يكون منه النعاس، فكان قد أنزل النعاس ـ سبحانه ـ بإنزال ما يحمله.

وقد ذكر ـ سبحانه ـ إنزال الحديد، والحديد يخلق في المعادن.

١٢/٢٥٢ وما يذكر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن آدم ـ عليه السلام ـ / نزل من الجنة ومعه خمسة أشياء من حديد؛ السندان والكلبتان والمنقعة، والمطرقة، والإبرة، فهو كذب لا يثبت مثله.

وكذلك الحديث الذي رواه الثعلبي عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ: « إن الله أنزل أربع بركات من السماء إلى الأرض ، فأنزل الحديد والماء والنار والملح» حديث موضوع مكذوب ، في إسناده سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري ـ رحمه الله ـ وهو من الكذابين المعروفين بالكذب.

قال ابن الجوزي : هو سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، يروي عن الثوري وعاصم الأحول والأعمش، قال أحمد ـ رحمه الله: هو كذاب يضع الحديث ، وقال مرة: ليس بشيء . وقال يحيى : كان كذابًا خبيثًا، وقال مرة : ليس بثقة . وقال أبو داود: كذاب. وقال زكريا الساجي : يضع الحديث. وقال النسائي : ليس بثقة ولا مأمون. وقال الدارقطني : ضعيف متروك.

والناس يشهدون أن هذه الآلات تصنع من حديد المعادن. فإن قيل: إن آدم ــ عليه السلام ـ نزل معه جميع الآلات فهذه مكابرة للعيان. وإن قيل: بل نزل معه آلة واحدة، وتلك لا تعرف، فأي فائدة في هذا لسائر الناس؟! ثم ما يصنع بهذه الآلات إذا لم يكن ثَمَّ حديد موجود يطرق بهذه الآلات ، وإذا خلق الله الحديد صنعت منه هذه الآلات مع أن ١٢/٢٥٣ / المأثور : « إن أول من خطَّ وخاط إدريس ـ عليه السلام ـ» وآدم ـ عليه السلام ـ لم يخط ثوبًا فما يصنع بالإبرة.

ثم أخبر أنه أنزل الحديد، فكان المقصود الأكبر بذكر الحديد هو اتخاذ آلات الجهاد منه، كالسيف والسنان والنصل وما أشبه ذلك، الذي به ينصر الله ورسوله ﷺ ، وهذه لم تنزل من السماء.

فإن قيل : نزلت الآلة التي يطبع بها ، قيل : فالله أخبر أنه أنزل الحديد لهذه المعاني المتقدمة والآلة وحدها لا تكفي ، بل لابد من مادة يصنع بها آلات الجهاد ، لكن لفظ النزول أشكل على كثير من الناس حتى قال قُطْرُب ـ رحمه الله ـ : معناه جعله نزلا ، كما يقال: أنزل الأمر على فلان نزلا حسنا: أي جعله نزلا. قال: ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ

لَكُم مِّنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] وهذا ضعيف؛ فإن النزل إنما يطلق على ما يؤكل لا على ما يقاتل به ، قال الله تعالى : ﴿فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [الواقعة :٩٣]، والضيافة سميت نزلا؛ لأن العادة أن الضيف يكون راكبًا فينزل في مكان يؤتي إليه بضيافته فيه، فسميت نزلا لأجل نزوله، ونزل ببني فلان ضيف؛ ولهذا قال نوح ـ عليه السلام ـ : ﴿رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٩]؛ لأنه كان راكبًا في السفينة، وسميت المواضع التي ينزل بها المسافرون منازل ؛ لأنهم يكونون ركبانا فينزلون والمشاة تبع للركبان، وتسمى المساكن منازل.

/ وجعل بعضهم نزول الحديد بمعنى الخلق لأنه أخرجه من المعادن وعلمهم صنعته، ١٢/٢٥٤
فإن الحديد إنما يخلق في المعادن ، والمعادن إنما تكون في الجبال ، فالحديد ينزله الله من معادنه التي في الجبال لينتفع به بنو آدم ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾.

وهذا مما أشكل أيضًا. فمنهم من قال: جعل، ومنهم من قال: خلق ؛ لكونها تخلق من الماء، فإن به يكون النبات الذي ينزل أصله من السماء وهو الماء، وقال قُطْرُب: جعلناه نزلا. ولا حاجة إلى إخراج اللفظ عن معناه المعروف لغة ؛ فإن الأنعام تنزل من بطون أمهاتها، ومن أصلاب آبائها تأتي بطون أمهاتها، ويقال للرجل : قد أنزل الماء، وإذا أنزل وجب عليه الغسل، مع أن الرجل غالب إنزاله وهو على جنب، إما وقت الجماع، وإما بالاحتلام، فكيف بالأنعام التي غالب إنزالها مع قيامها على رجليها وارتفاعها على ظهور الإناث؟!

ومما يبين هذا ، أنه لم يستعمل النزول فيما خلق من السُّفْلِيَّات ، فلم يقل: أنزل النبات، و لا أنزل المرعى، وإنما استعمل فيما يخلق في محل عالٍ، وأنزله الله من ذلك المحل، كالحديد والأنعام.

وقال تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا﴾ الآية
[الأعراف: ٢٦]، وفيها قراءتان: إحداهما بالنصب، فيكون لباس التقوى أيضًا / منزلاً، ١٢/٢٥٥
وأما على قراءة الرفع فلا، وكلاهما حق. وقد قيل فيه: خلقناه ، وقيل: أنزلنا أسبابه. وقيل: ألهمناهم كيفية صنعته، وهذه الأقوال ضعيفة؛ فإن النبات الذي ذكروا لم يجئ فيه لفظ «أنزلنا»، ولم يستعمل في كل ما يصنع أنزلنا ، فلم يقل: أنزلنا الدور، وأنزلنا الطبخ ونحو ذلك، وهو لم يقل: إنا أنزلنا كل لباس ورياش ، وقد قيل: إن الريش والرياش المراد به اللباس الفاخر كلاهما بمعنى واحد، مثل اللبس واللباس، وقد قيل : هما المال والخصب والمعاش ، وارتاش فلان: حسنت حالته.

والصحيح أن «الريش» هو الأثاث والمتاع ، قال أبو عمر: والعرب تقول: أعطاني فلان ريشه ، أي كِسْوته وجهازه. وقال غيره: الرياش في كلام العرب: الأثاث وما ظهر من المتاع والثياب والفرش ونحوها. وبعض المفسرين أطلق عليه لفظ المال، والمراد به مال مخصوص، قال ابن زيد: جمالا؛ وهذا لأنه مأخوذ من ريش الطائر وهو ما يروش به ويدفع عنه الحر والبرد وجمال الطائر ريشه، وكذلك ما يبيت فيه الإنسان من الفرش وما يبسطه تحته ونحو ذلك، والقرآن مقصوده جنس اللباس الذي يلبس على البدن وفي البيوت، كما قال ـ تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا** ﴾ الآية [النحل: ٨٠]، فامتن ـ سبحانه ـ عليهم بما ينتفعون به من الأنعام في اللباس والأثاث، وهذا ـ والله أعلم ـ معنى إنزاله؛ فإنه ينزله/ من ظهور الأنعام، وهو كسوة الأنعام من الأصواف والأوبار والأشعار، ١٢/٢٥٦ وينتفع به بنو آدم من اللباس والرياش. فقد أنزلها عليهم، وأكثر أهل الأرض كسوتهم من جلود الدواب، فهي لدفع الحر والبرد، وأعظم مما يصنع من القطن والكتان.

والله ـ تعالى ـ ذكر في سورة النحل إنعامه على عباده، فذكر في أول السورة أصول النعم التي لا يعيش بنو آدم إلا بها، وذكر في أثنائها تمام النعم التي لا يطيب عيشهم إلا بها، فذكر في أولها الرزق الذي لابد لهم منه، وذكر ما يدفع البرد من الكسوة بقوله: ﴿ **وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ** ﴾ [النحل: ٥]، ثم في أثناء السورة ذكر لهم المساكن والمنافع التي يسكنونها: مساكن الحاضرة والبادية، ومساكن المسافرين، فقال تعالى: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا** ﴾ الآية، ثم ذكر إنعامه بالظلال التي تقيهم الحر والبأس فقال: ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلالاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا** ﴾ إلى قوله: ﴿ **كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ** ﴾ [النحل: ٨١].

ولم يذكر هنا ما يقي من البرد؛ لأنه قد ذكره في أول السورة، وذلك في أصول النعم؛ لأن البرد يقتل فلا يقدر أحد أن يعيش في البلاد الباردة بلا دفء، بخلاف الحر فإنه أذى، لكنه لا يقتل كما يقتل البرد؛ فإن الحر قد يتقى بالظلال واللباس وغيرهما، وأهله ـ أيضًا ـ لا يحتاجون إلى وقاية كما يحتاج إليه البرد ، بل أدنى وقاية تكفيهم وهم في الليل وطرفي / النهار لا يتأذون به تأذيا كثيرا ، بل لا يحتاجون إليه أحيانًا حاجة قوية، فجمع ١٢/٢٥٧ بينهما في قوله : ﴿ **سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ** ﴾ [النحل: ٨١]. ولا حذف في اللفظ ولا قصور في المعنى، كما يظنه من لم يحسن حقائق معاني القرآن، بل لفظه أتم لفظ، ومعناه أكمل المعاني، فإذا كان اللباس والرياش ينزل من ظهور الأنعام، وكسوة الأنعام منزلة من الأصلاب والبطون ـ كما تقدم ـ فهو منزل من الجهتين؛ فإنه على ظهور الأنعام لا ينتفع به بنو آدم حتى ينزل.

فقد تبين أنه ليس في القرآن ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف، وهذا هو اللائق بالقرآن؛ فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولا إلا بهذا المعنى، ولو أريد غير هذا المعنى لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال اللفظ المعروف له معنى في معنى آخر بلا بيان، وهذا لا يجوز بما ذكرنا ؛ وبهذا يحصل مقصود القرآن واللغة الذي أخبر الله ـ تعالي ـ أنه بينه وجعله هدى للناس، وليكن هذا آخره، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيراً.

١٢/٢٥٨ / وسئل شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] فسماه هنا كلام الله، وقال في مكان آخر: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير:١٩] فما معنى ذلك؟ فإن طائفة ممن يقول بالعبارة يدعون أن هذا حجة لهم، ثم يقولون: أنتم تعتقدون أن موسى ـ صلوات الله عليه ـ سمع كلام الله ـ عز وجل ـ حقيقة من الله من غير واسطة، وتقولون: إن الذي تسمعونه كلام الله حقيقة، وتسمعونه من وسائط بأصوات مختلفة، فما الفرق بين هذا وهذا؟ وتقولون: إن القرآن صفة لله ـ تعالى ـ وإن صفات الله ـ تعالى ـ قديمة، فإن قلتم: إن هذا نفس كلام الله ـ تعالى ـ فقد قلتم بالحلول، وأنتم تكفرون الحلولية والاتحادية، وإن قلتم غير ذلك قلتم بمقالتنا، ونحن نطلب منكم في ذلك جوابا نعتمد عليه إن شاء الله ـ تعالى.

فأجاب:

١٢/٢٥٩ الحمد لله رب العالمين، هذه الآية حق كما ذكر الله، وليست / إحدى الآيتين معارضة للأخرى بوجه من الوجوه، ولا في واحدة منهما حجة لقول باطل، وإن كان كل من الآيتين قد يحتج بها بعض الناس على قول باطل، وذلك أن قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ فيه دلالة على أنه يسمع كلام الله من التالي المبلغ، وأن ما يقرؤه المسلمون هو كلام الله، كما في حديث جابر في السنن: أن النبي ﷺ كان يَعْرِض نفسه على الناس في الموقف ويقول: «ألا رَجُلٌ يحملني إلى قومه لأبلِّغَ كلام ربي؟ فإن قريشًا منعوني أن أبلّغ (١) كلام ربي»(١)، وفي حديث أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أنه لما خرج على المشركين فقرأ عليهم: ﴿الٓمٓ. غُلِبَتِ الرُّومُ. فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم:١ـ ٣] قالوا له: هذا كلامك أم كلام صاحبك؟ فقال: ليس بكلامي ولا بكلام صاحبي، ولكنه كلام الله.

وقد قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا. وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَّمْدُودًا. وَبَنِينَ شُهُودًا. وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا. ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ. كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا. سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا. إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ. فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ. ثُمَّ نَظَرَ. ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ. ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ. فَقَالَ إِنْ

(١) سبق تخريجه ص٣٣.

﴿هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ . إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ١١ ـ ٢٥] فمن قال: إن هذا القرآن قول البشر، كان قوله مضاهيًا لقول: «الوحيد» الذي أصلاه الله سقر. ومن المعلوم لعامة العقلاء أن من بلغ كلام غيره كالمبلغ لقول / النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل ١٢/٢٦٠
امرئ ما نوى»[1] إذا سمعه الناس من المبلغ قالوا: هذا حديث رسول الله ﷺ، وهذا كلام رسول الله ﷺ. ولو قال المبلغ: هذا كلامي وقولي لكذبه الناس؛ لعلمهم بأن الكلام كلام لمن قاله مبتدئًا منشئًا، لا لمن أداه راويا مبلغًا. فإذا كان مثل هذا معلومًا في تبليغ كلام المخلوق، فكيف لا يعقل في تبليغ كلام الخالق، الذي هو أولى ألا يجعل كلامًا لغير الخالق جل وعلا؟!

وقد أخبر ـ تعالى ـ بأنه منزل منه، فقال: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]، وقال: ﴿حمٓ . تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[فصلت: ١، ٢]، ﴿حمٓ. تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الجاثية: ١، ٢، الأحقاف: ١، ٢]. فجبريل رسول الله من الملائكة جاء به إلى رسول الله ﷺ من البشر، والله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس، وكلاهما مبلغ له، كما قال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا . لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٧، ٢٨] وهو مع هذا كلام الله ليس لجبريل ولا لمحمد فيه إلا التبليغ والأداء، كما أن المعلمين له في هذا الزمان والتالين له في الصلاة أو خارج الصلاة ليس لهم فيه إلا ذلك، لم يحدثوا شيئًا من حروفه ولا معانيه، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ / الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً ١٢/٢٦١
مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُونَ . قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ . وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ٩٨ ـ ١٠٣].

كان بعض المشركين يزعم أن النبي ﷺ تعلمه من بعض الأعاجم الذين بمكة، إما عبد ابن الحضرمي وإما غيره، كما ذكر ذلك المفسرون، فقال تعالى: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ﴾ أي: يضيفون إليه التعليم لسان ﴿أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ فكيف يتصور أن يعمله أعجمي وهذا الكلام عربي؟ وقد أخبر أنه نزله روح القدس من ربك بالحق، فهذا بيان أن هذا القرآن العربي الذي تعلمه من غيره لم يكن هو المحدث لحروفه ونظمه؛ إذ يمكن لو كان كذلك أن يكون تلقى من الأعجمي معانيه وألف هو حروفه، وبيان أن هذا الذي تعلمه من غيره نزل به روح القدس من ربك بالحق يدل على أن القرآن جميعه منزل

---

(١) سبق تخريجه ص٤٤.

من الرب ـ سبحانه وتعالى ـ لم ينزل معناه دون حروفه.

ومن المعلوم أن من بلَّغ كلام غيره كمن بلَّغ كلام النبي ﷺ أو غيره من الناس، أو أنشد شعر غيره كما لو أنشد منشد قول لَبِيد:

١٢/٢٦٢ / ألا كل شيء ما خلا الله باطل

أو قول عبد الله بن رواحة، حيث قال:

شهـــدت بأن وعـد الله حـق وأن الـنـــار مثوى الكافـرينـــا
وأن العـرش فوق المـاء طـاف وفـوق العـــرش رب العالميـنـــا

أو قوله :

وفينا رسـول الله يتلو كتابـــــه إذا انشق معروف من الفجر ساطع
يبيت يجـافي جنبـه عن فراشـــه إذا استثقلت بالمشركين المضاجـــع
أرانا الهدى بعد العَمَى فقلوبنـا به موقنـات أن ما قال واقـــــع

وهذا الشعر قاله منشئه، لفظه ومعناه ، وهو كلامه لا كلام غيره بحركته وصوته ومعناه القائم بنفسه، ثم إذا أنشده المنشد وبلغه عنه علم أنه شعر ذلك المنشئ وكلامه ونظمه وقوله، مع أن هذا الثاني أنشده بحركة نفسه وصوت نفسه، وقام بقلبه من المعنى نظير ما قام بقلب الأول، وليس الصوت المسموع من المنشد هو الصوت المسموع من المنشئ والشعر شعر المنشئ لا شعر المنشد . والمحدث عن النبي / ﷺ إذا روى قوله : « إنما ١٢/٢٦٣ الأعمال بالنيات »[1] بلغه بحركته وصوته ، مع أن النبي ﷺ تكلم به بحركته وصوته، وليس صوت المبلغ صوت النبي ﷺ ، ولا حركته كحركته، والكلام كلام رسول الله ﷺ لا كلام المبلغ له عنه.

فإذا كان هذا معلوما معقولا، فكيف لا يعقل أن يكون ما يقرأ القارئ إذا قرأ: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [الفاتحة: ٢-٤] أن يقال : هذا الكلام كلام البارئ، وإن كان الصوت صوت القارئ . فمن ظن أن الأصوات المسموعة من القراء صوت الله فهو ضال مفتر، مخالف لصريح المعقول وصحيح المنقول ، قائل قولاً لم يقله أحد من أئمة المسلمين ، بل قد أنكر الإمام أحمد وغيره على من قال : لفظي بالقرآن غير مخلوق وبَدَّعُوه ، كما جَهَّمُوا[2] من قال : لفظي بالقرآن مخلوق . وقالوا :

---

(١) سبق تخريجه ص٤٤ .

(٢) أي : نسبوه إلى طائفة الجهمية أتباع جهم بن صفوان الضال.

القرآن كلام الله غير مخلوق، كيف تصرف ، فكيف من قال: لفظي به قديم أو صوتي به قديم؟ فابتداع هذا وضلاله أوضح . فمن قال: إن لفظه بالقرآن غير مخلوق أو صوته أو فعله أو شيئًا من ذلك ، فهو ضال مبتدع.

وهؤلاء قد يحتجون بقوله: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة:٦] ويقولون : هذا كلام الله، وكلام الله غير مخلوق ، فهذا غير مخلوق، ونحن لا نسمع / إلا صوت القارئ ، ١٢/٢٦٤
وهذا جهل منهم ؛ فإن سماع كلام الله، بل وسماع كل كلام، يكون تارة من المتكلم به بلا واسطة، ويكون بواسطة الرسول المبلغ له، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى:٥١].

ومن قال: إن الله كلمنا بالقرآن كما كلم موسى بن عمران، أو إنا نسمع كلامه كما سمعه موسى بن عمران، فهو من أعظم الناس جهلا وضلالا. ولو قال قائل : إنا نسمع كلام النبي ﷺ كما سمعه الصحابة منه لكان ضلاله واضحًا، فكيف من يقول: أنا أسمع كلام الله منه كما سمعه موسى؟! وإن كان الله كلم موسى تكليمًا بصوت سمعه موسى فليس صوت المخلوقين صوتًا للخالق. وكذلك مناداته لعباده بصوت يسمعه من بَعُد كما يسمعه من قَرُب، وتكلمه بالوحي حتى يسمع أهل السموات والأرض صوته كجر السلسلة على الصفا، وأمثال ذلك ـ مما جاءت به النصوص والآثار ـ كلها ليس فيها أن صفة المخلوق هي صفة الخالق، بل ولا مثلها، بل فيها الدلالة على الفرق بين صفة الخالق وبين صفة المخلوق، فليس كلامه مثل كلامه، ولا معناه مثل معناه، ولا حرفه مثل حرفه، ولا صوته مثل صوته، كما أنه ليس علمه مثل علمه، ولا قدرته مثل قدرته، ولا سمعه مثل سمعه، ولا بصره مثل بصره؛ فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

/ ولما استقر في فِطَر الخلق كلهم الفرق بين سماع الكلام من المتكلم به ابتداء وبين ١٢/٢٦٥
سماعه من المبلغ عنه ، كان ظهور هذا الفرق في سماع كلام الله من المبلغين عنه أوضح من أن يحتاج إلى الإطناب . وقد بين أئمة السنة والعلم ـ كالإمام أحمد والبخاري صاحب الصحيح في كتابه في خلق الأفعال ، وغيرهما من أئمة السنة ـ من الفرق بين صوت الله المسموع منه وصوت العباد بالقرآن وغيره ، ما لا يخالفهم فيه أحد من العلماء أهل العقل والدين.